



فهرست الجزء الخامس من المدونة الكبرى

(رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم اجمعين)

صحيفه	صحيفه
٤٧ في نفقة المسلم على ولده الكافر	٢ كتاب ارشاء الستور
٤٧ نفقة الوالد على ولده الا صاغر وليست	٢ في ارشاء الستور
الام عنده	٦ الرجة
٤٨ ما جاء فيمن تلزم النفقة	١٠ دعوى المرأة انقضاء عدتها
٤٩ ما جاء في الحكمين	١٣ ما جاء في المتعة
٥٥ كتاب التخيير والتعليك	١٧ ما جاء في الخلع
٥٥ ما جاء في التخيير	٢٠ في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل
٦٥ في التعليك	والمبتوتة الحامل وغير الحامل
٧١ في التعليك اذا شاءت المرأة أو كلاً شاءت	٢١ ما جاء في خلع غير المدخول بها
٧٢ جامع التعليك	٣٠ خلع الاب على ابنه وابنته
٧٥ باب الحرام	٣٣ في خلع الامة وأم الولد والمكاتبة
٧٧ في البائنة والبتة والخلية والبرية والمينة	٣٣ في خلع المريض
ولحم الخنزير واللوهوبة والمردودة	٣٤ ما جاء في الصلح
٨٧ كتاب الرضاع	٣٥ مصالحة الاب عن ابنته الصغيرة
٨٧ ما جاء في حرمة الرضاعة	٣٦ في اتباع الصلح بالطلاق
٨٨ في رضاعة الفحل	٣٧ جامع الصلح
٨٩ في رضاع الكبير	٣٨ في حضانة الام
٩١ تحريم الرضاعة	٤٤ نفقة الوالد على ولده المالك لامره
٩٢ في حرمة لبن البكر والمرأة المسنة	٤٥ في نفقة الولد على والديه وعيالهما

صحيفه	صحيفه
١١٧ ما جاء في عدة أم الولد	٩٣ في الشهادة على الرضاعة
١١٨ ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها	٩٥ في الرجل يتزوج الصبية فترضها
تسيدها أو يمتقها	امراً له أخرى أو أجنبية أو أمه وأخته
١٢١ ما جاء في الرجل يواعد المرأة في	٩٧ ما لا يحرم من الرضاعة
عدها	٩٧ في رضاع النصرانية
١٢١ ما جاء في عدة المطلقة تزوج في	٩٨ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها
عدها	١٠١ في كتاب العدة وطلاق السنة
١٢٤ ما جاء في المطلقة تقضى عدتها ثم	١٠١ ما جاء في طلاق السنة
تأتي بولد بعد العدة وتقول هو من	١٠٢ في طلاق الحامل
زوجي ما بينها وبين خمس سنين	١٠٤ ما جاء في طلاق الحائض والنفساء
١٢٦ ما جاء في امرأة الصبي الذي لا يولد	١٠٦ ما جاء في المطلقة واحدة تزني
لمثله تأتي بولد	وتتشوف زوجها
١٢٧ ما جاء في امرأة الخصى والمحجوب	١٠٦ ما جاء في عدة النصرانية
تأتي بولد	١٠٧ ما جاء في عدة الامة المطلقة
١٢٧ ما جاء في المرأة تزوج في عدتها ثم	١٠٨ ما جاء في عدة المرتبة والمستحاضة
تأتي بولد	١١٠ ما جاء في المطلقة ثلاثاً أو واحدة
١٢٨ ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد	يموت زوجها وهي في العدة
أشهر	١١١ ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها
١٢٨ ما جاء في امرأة الذمي تسلم ثم يموت	١١٢ ما جاء في الاحداد
الذمي هل تنقل الى عدة الوفاة في	١١٦ ما جاء في الاحداد في عدة النصرانية
تزوجها في العدة	والاماء من الوفاة
١٢٩ ما جاء في عدة المرأة ينعي لها زوجها	١١٧ ما جاء في عدة الامة

صحيفه

فتزوج ثم يقدم

١٣٠ ما جاء في عدة الامة تزوج بغير

اذن سيدها والنكاح الفاسد

١٣٠ ما جاء في المفقود تزوج امرأته ثم

يقدم والتي تطلق فتسلم الطلاق ثم

ترتجع ولا تعلم

١٣٢ ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود

١٣٣ ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله

١٣٤ ما جاء في ميراث المفقود

١٣٥ ما جاء في العبد يفقد

١٣٦ ما جاء في القضاء في مال المفقود

ووصيته

١٣٨ ما جاء في الاسير يفقد

١٣٩ الرجل يتزوج المرأة في العدة هل

تحل لايه اولائه

١٣٩ فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها

العدة من الوفاة

١٤٠ ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحا فاسدا

١٤٠ في عدة المطلقة والمتوفى عنهن

أزواجهن في بيوتهن والانتقال من

بيوتهن اذا خفن على أنفسهن

صحيفه

١٤٣ ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من

الطلاق والوفاة في بيتها

١٤٤ ما جاء في عدة الامة والنصرانية في

بيوتهما

١٤٥ ما جاء في خروج المطلقة بالنهار

والموت في عنها زوجها وسفرها

١٤٦ ما جاء في ميتة المطلقة والمتوفى عنها

زوجها في بيتها

١٤٨ ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى

عنهن أزواجهن الى بيوتهن يمتددين فيها

١٥٢ ما جاء في نفقة المطلقة وسكنائها

١٥٦ ما جاء في نفقة المختلعة والمباراة وسكنائها

١٥٧ ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها

وسكنائها

١٥٩ ما جاء في سكنى الامة وأم الولد

١٦٠ ما جاء في سكنى المرتدة

١٦١ ما جاء في سكنى امرأة العنين

١٦١ ما جاء في الاستبراء

١٦٣ ما جاء في العبد المأذون له في التجاوة

يعتق ولولأم ولد قد ولدت منه قبل

أن يمتق أو اعتق وفي بطنها منه ولد

المكتبة الكبرى

لامام دابة الهجرة الامام مالك بن انس الاصبحي

رواية الامام سحنون بن سعيد التوخي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم المتقي

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

—*—*—*—*—

الجزء الخامس

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

—*—*—*—*—

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد أفندي شحاتي المغربي التونسي

(التاجر بالفحامين بمصر)

—*—*—*—*—

تنبية

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً أليف تاريخها عن ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله للحصول عليها بعد بذل الجهود وصرف باهظ الثقات ووجدني حوائث هذه النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالفاضل عياض وأضرابه وقد نسب له فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

55727.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي

وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب ارشاء السور

في ارشاء السور

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تزوج امرأة وخلا بها وأرشي السور ثم طلقها فقال لم أمسها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لها نصف الصداق لانها قد صدقته على أنه لم يمسا وعليها العدة كاملة ولا يملك زوجها رجعتها لانه قد أقر أنه لم يمسا قلت فان قال قد جردتها وقبلها ولم أجامعها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لا يكون عليه الا نصف الصداق الا ان يكون قد طال مكثه معها يتلذذ بها فيكون عليه الصداق كاملا (قال مالك) وهذا رأيي ولقد خالفني فيه ناس فقالوا وان تطاول فليس لها الا نصف الصداق (قال مالك) وكذلك الذي لا يقدر على أهله فيضرب له أجل سنة أرى أن عليه الصداق كاملا اذا فرق بينهما قلت أرايت ان قال قد جامعها بين ثغفيها ولم أجامعها في الفرج وصدقته المرأة (قال) لا يكون لها الا نصف الصداق الا أن يطول مكثه معها كما قال مالك في الوطء ألا ترى أن مالكا قال الا أن يطول اقامته معها والذي لم تطل اقامته معها قد ضايع وتلذذ منها وطلب ذلك قلت أرايت ان قال الزوج بعد ما دخل بها وأرشي السور لم أجامعها وقالت المرأة قد جامعني أ يكون عليه المهر كاملا أو نصف المهر في قول مالك (قال) قال مالك عليه المهر كاملا وأقول قولها قلت فان كان اجتلاها في بيت أهلها وخلا بها فطلقها قبل

البناء فقال الزوج لم أمسها وقالت المرأة قد مسني (قال مالك) القول قول الزوج إنه لم يمسه إلا أن يكون قد دخل عليها في بيت أهلها دخول اعتداء والاعتداء هو البناء ﴿قلت﴾ فإن كان قد دخل عليها في بيت أهلها غير دخول البناء فطلقتها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسني بخمات القول قوله في قول مالك أتكون على المرأة العدة أم لا (قال) عليها العدة إن كان قد خلا بها وليس معها أحد ﴿قلت﴾ أرايت أن دخل بها في بيت أهلها غير دخول البناء فقال الزوج قد جامعتها وقالت المرأة ما جامعني قال إن كان خلا بها وأمكن منها وإن لم تكن تلك الخلوة خلوة بناء رأيت عليها العدة وعليه الصداق كاملاً فإن شاءت المرأة أخذته كاملاً وإن شاءت أخذت نصف الصداق وأما إذا دخل عليها ومعها النساء فيقعد فيقبل ثم ينصرف فإنه لا عدة عليها ولها نصف الصداق ﴿قلت﴾ أرايت أن وجبت عليها العدة بهذه الخلوة وهي تكذب الزوج في الجماع والزوج يدعى الجماع أيحمل له عليها الرجعة أم لا (قال) لا رجعة له عليها عند مالك وإن جعلت عليها العدة لأنه لم يبين بها إنما خلا بها في بيت أهلها وهي أيضاً إن خلا بها في بيت أهلها هذه الخلوة التي وصفت لك إذا لم يكن معها أحد فتناكرا الجماع الزوج والمرأة جعلت عليها العدة ولم أصدقها على إبطال العدة وكان لها نصف الصداق إذا أمكن منها وخلا بها ﴿قلت﴾ أرايت أن عقد نكاحها فلم يخل بها ولم يحتلها حتى طلقها فقال الزوج قد وطئتها من بعد عقدة النكاح وقالت المرأة ما وطئني أيكون عليها العدة أم لا (قال) لا عدة عليها ﴿قلت﴾ ويكون لها عليه الصداق كاملاً (قال) قد أقر لها بالصداق فإن شاءت أخذت وإن شاءت تركت ﴿قلت﴾ أرايت أن خلا بها ومعها نسوة فطلقتها وقال قد جامعتها وقالت المرأة كذب ما جامعني (قال) القول قولها ولا عدة عليها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرجل يتزوج المرأة وهي صائفة في رمضان أو صيام تطوع أو صيام نذر أو وجبته على نفسها أو صيام كفارة فبني بها زوجها نهاراً في صيامها هذا ثم طلقها من يومه أو خلا بها وهي محرمة أو حائض فطلقها قبل

أنه تحمل من أحرامها أو قبل أن تنفسل من حيضتها فادعت المرأة في هذا كله أنه قد مسها وأنكر الزوج ذلك وطلبت المرأة الصداق كله وقال الزوج انما على نصف الصداق (قال) سئل مالك عن الرجل يدخل بامرأته وهي حائض فتدعى المرأة أنه قد مسها وينكر الزوج ذلك ان القول قولها وينرم الزوج الصداق اذا أرخت عايمها الستور فكل من خلا بامرأة لا يفتني له أن يجامعها في تلك الحال فادعت أنه قد مسها فيه كان القول قولها اذا كانت خلوة بناء ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك القول قول المرأة (قال) لانه قد خلا بها وأمكن منها وخلي بينه وبينها فالقول في الجماع قولها (قال) وكذلك قال مالك في الرجل ينتصب المرأة نفسها فيحملها فيدخلها بيتا والشهود ينظرون اليه ثم خرجت المرأة فقالت قد غصبني نفسي وأنكر الرجل ذلك ان الصداق لازم للرجل ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه الحد (قال) لا يكون عليه الحد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها ثم يطلقها فيقول ما جامعتها وتقول المرأة قد جامعتني (قال) القول قول المرأة في ذلك ﴿ قلت ﴾ فأت طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك (قال) ويلغى أن مالك قيل له أفتكبح بهذا زوجا كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني (قال) قال مالك لا أرى ذلك الا باجتماع منهما جميعا على الوطء (قال ابن القاييم) وأرى أن يدين في ذلك ويحلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها ضررا منه في نكاحها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة المطلقة ثلاثا فيدخل بها فيلبث معها ثم يموت من التبدل فتقول المرأة قد جامعتني أجمل لزوجها الاول أن يتزوجها ويصدقها في قول مالك أم لا (قال) أرى أن المرأة تدين في ذلك فان أحب أن يتزوجها فهو أعلم ولا يحال بينه وبين ذلك واليوم في ذلك وما زاد على اليوم سواء اذا كان رجلا يطأ فالقول قول المرأة اذا مات الزوج ولا يعلم منه انكار لو طئها ولقد استحسن مالك الذي أخبرتك اذا قال لم أطأها وقالت قد وطئني ان ذلك لا يحال لزوجها الا

باجتماع منهما على الوطء وهذا لا يشبه مستثلك لان الزوج هاهنا قد أنكر الوطء
 وفي مستثلك لم ينكر الوطء حتى مات والذي استحسن من ذلك مالك ليس يجعل
 القياس ولولا أن مالكا قاله لكان غيره أعجب الى منه ورأى على ما أخبرك قبل
 هذا **ابن وهب** عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن شريحا الكندي
 قضى في امرأة بنى بها زوجها ثم أصبح فطلقها وقالت مامسى وقال ما مستها ف قضى
 عليه شريح بنصف الصداق وقال هو حقك وأمرها أن تعتد منه **ابن وهب**
 عن يونس بن يزيد عن ربيعة مثله (وقال) ربيعة والستر شاهد بينهما على ما يدعيان
 وله عليها الرجعة ان قال قد وطئتها **ابن وهب** وذكر عن يونس عن ربيعة أنه
 كان يقول ان دخل عليها عند أهلها فقال الزوج لم أمسها وقالت ذلك المرأة لم يكن لها
 الا نصف الصداق ولم يكن له عليها الرجعة وان قال لم أدخل بها وقالت قد دخل بي
 صدقت عليه وكان لها الصداق كاملا واعتدت عدة المطلقة **ابن وهب** عن محمد
 ابن عمرو عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن امرأة في إمرة
 مروان بن الحكم أو أمير قبله أغلق عليها زوجها قال لا أراه قال الا في بيت أهلها ثم
 طلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة بل قد أصابني ثلاث مرات ولم يصدق عليها **ابن**
وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن الحارث بن
 الحكم تزوج امرأة اعراية فدخل عليها فاذا هي حصرية فكرها فلم يكشفها كما يقول
 واستحيا أن يخرج مكانه فقال عندها مجلياتها ثم خرج فطلقها وقال لها نصف الصداق
 لم أكتشفها وهي ترد ذلك عليه فرفع ذلك الى مروان بن الحكم فأرسل الى زيد بن
 ثابت فقال يا أبا سعيد رجل صالح كان من شأنه كذا وكذا وهو عدل هل عليه الا
 نصف الصداق فقال له زيد بن ثابت رأيت لو أن المرأة الآن حبلت فقلت هو منه
 أ كنت مقما عليها الحد فقال مروان لا فقال زيد بل لها صداقها كاملا **ابن وهب**
 عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأنس بن مالك
 وسعيد بن المسيب وربيعة وابن شهاب ان لها الصداق عليه وعليها العدة ولا رجعة

له عليها ﴿وقال مالك﴾ كان سعيد بن المسيب يقول اذا دخل الرجل على المرأة في بيتها تصدق عليها واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه قال مالك وذلك في المسيس

الرجعة

﴿قلت﴾ رأيت ان طلق رجل امرأته تطليقة يملك بها الرجعة ثم قبلها في عدتها لشهوة أو لمسا لشهوة أو جامعها في الفرج أو فيما دون الفرج أو جردها فجعل ينظر اليها وإلى فرجها هل يكون ذلك رجعة في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك اذا وطئها في العدة وهو يريد بذلك الرجعة وجعل أن يشهد فهي رجعة والا فليست برجعة وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة ﴿قلت﴾ رأيت من قال لامرأته قد راجعتك ولم يشهد إلا أنه قد تكلم بالرجعة (قال) فهي رجعة وليشهد وهذا قول مالك وقد قال مالك في امرأة طلقها زوجها ثم راجعها ولم يشهد فأراد أن يدخل بها فقالت المرأة لا تدخل بي حتى تشهد على رجعتي (قال) قال مالك قد أحسنت وأصاب حين منعت نفسها حتى يشهد على رجعتها ﴿قلت﴾ رأيت ان قال قد ارجعتك ثم قال بعد ذلك لم أرد رجعتك بذلك القول انما كنت لاعبا بقولي قد راجعتك وعليه بذلك بينة على قوله قد راجعتك أو لا بينة عليه والمرأة والزوج يتصاذقان على قوله قد راجعتك وادعى الزوج أنه لم يرد بقوله ذلك مراجعته قال الرجعة عليه ثابتة اذا كان قبل انقضاء عدتها وان انقضت العدة فلا يكون قولها رجعة الا أن تقوم على ذلك بينة ﴿قلت﴾ رأيت ان قال قد كنت راجعتك أمس وهي في العدة بعد أن يصدق الزوج أم لا (قال) نعم هو مصدق ﴿قلت﴾ فان قال كنت راجعتك أمس وقد انقضت عدتها أيصدق أم لا (قال) لا يصدق ﴿قلت﴾ رأيت ان قال قد كنت راجعتك في عدتك وهذا بعد انقضاء العدة وأكذبت المرأة فقالت ما راجعتني أيكون له عليها اليمين في قول مالك (فقال) قال مالك انه لا يصدق عليها الا بينة (قال ابن القاسم) ولو أبت اليمين أو أثرت لم تصدق ولم يكن للزوج عليها رجعة الا أن يكون كان

بيئت عندها ويدخل عليها في العدة فيصدق على قوله انه قد راجعها وان كان ذلك
 بعد انقضاء العدة وان أكذبه فالتقول قوله على كل حال اذا كان هو معها في البيت
 فالتقول قوله بعد مضي العدة انه قد راجعها في العدة ﴿أشهب﴾ اذا قاتل رجل
 لامرأته وهي في عدة منه اذا كان غداً فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة وقاله مالك
 ولكن لو قال قد كنت راجعتك أمس كان مصداقاً ان كانت في عدة منه وان أكذبه
 المرأة لان ذلك يعد مراجعة الساعة ﴿أشهب﴾ واذا قال الرجل لامرأته بعد
 انقضاء العدة قد كنت راجعتك في العدة فليس ذلك له وان صدقته المرأة لانهما قد
 بانث منه في الظاهر وادعى عليها ما لا يثبت له الا بينة وتتهم في اقراره له بالمراجعة
 على تزويجه بلا صدق ولا ولي وذلك ما لا يجوز لها ولا له أن يتزوجها بلا ولي ولا
 صدق ﴿قلت﴾ لا شهب فان أقام بينة على اقراره قبل انقضاء العدة انه قد جامعها
 قبل انقضاء العدة وكان مجيئه بالشهود بعد انقضاء العدة (قال) كانت هذه رجعة وكان
 مثل قوله قد راجعتها اذا ادعى ان وطأها ايها أراد به الرجعة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 أرايت لو أن رجلاً طلق امرأته وهي أمة تقوم فقال الزوج قد كنت راجعتها في
 العدة وصدق السيد وأكذبه الامة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يقبل
 قول السيد في هذا ولا يقبل قوله في هذا قد راجعتك الابشاهدين سوى السيد لان
 مالكا قال لا يجوز شهادة السيد على نكاح أمته فكذلك رجعتها عندي ﴿قلت﴾
 أرايت ان ارتجع ولم يشهد أكون رجعت رجعة ويشهد فيما يستقبل في قول مالك
 (قال) نعم قال مالك اذا كان انما ارتجع في العدة وأشهد في العدة ﴿قلت﴾ أرايت
 ان ارتجع في العدة وأشهد بعد انقضاء العدة وصدقته المرأة (قال) لا يقبل قوله الا
 أن يكون كان يخلو بها ويبيت معها ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله أن عبد الله
 ابن دينار حدثه أن ابن عمر لما طلق صفية بنت أبي عبيد أشهد رجلين فلما أراد أن
 يرتجعا أشهد رجلين قبل أن يدخل عليها ﴿أشهب﴾ وقال قال ربيعة من طلق امرأته
 فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿أشهب﴾ عن يحيى بن سليم ان هشام بن حسان

حدثه أن ابن مبرين أخبره عن عمران بن الحصين أنه سئل عن رجل طلق امرأته
 ولم يشهد وارتيح ولم يشهد فقال طلق في غير عدة وارتيح في غير سنة بثس ماصنع
 وليشهد على ما فعل ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله عن يحيى بن سعيد عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب أنه قال من طلق فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿قلت﴾
 أ رأيت الحامل اذا وضعت ولداً وبقي في بطنها آخر أ يكون الزوج أحق برجعها
 (قال) قال مالك زوجها أحق برجعها حتى تضع آخر ولد في بطنها وقاله ابن شهاب
 وربيعة وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وأبو الزناد وابن قسيط من حديث
 ابن وهب ﴿وقال أشهب﴾ اذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فالرجعة له
 عليها ما لم تحض الحيضة الثالثة وذلك أنها اذا رأت أول قطرة من الحيضة الثالثة فقد
 مضت الثلاثة الاقراء التي قال الله لان الاقراء انما هي الاطهار وليست بالحيض قال
 الله تبارك وتعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولم يقل ثلاث حيض
 فاذا طلقها وهي طاهرة فقد طلقها في قرة تمتد فيه فاذا حاضت حيضة فقد تم
 قروؤها فاذا طهرت فهو قرة ثان فاذا حاضت الحيضة الثانية فقد تم قروؤها الثاني
 فاذا طهرت فهو قرة ثالث وزوجها عليها الرجعة حتى ترى أول قطرة من الحيضة
 الثالثة وقد تم قروؤها الثالث وانقضى آخره وانقضت الرجعة عنها وحلت للازواج
 (قال أشهب) غير أني استحسن أن لا تمجل بالتزويج حتى يتبين أن الدم الذي
 رأت في آخر الحيض دم حيضة يتمادى بها فيها لانه ربما رأت المرأة الدم الساعة
 والساعتين واليوم ثم يتقطع ذلك عنها فتعلم أن ذلك ليس بحيض فان رأت امرأة هذا
 في الحيضة الثالثة فان زوجها عليها الرجعة وعليها الرجوع الى بيتها الذي طلقت فيه
 حتى تعود اليها الحيضة صحيحة مستقيمة وقد ذكر ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال
 قضى زيد بن ثابت أن تنكح في دمه ﴿قال ابن شهاب﴾ وأخبرني بذلك عروة
 ابن الزبير عن عائشة قال ربيعة وعنه من الاقراء الطهر فاذا مرت بها ثلاثة اقراء
 فقد حلت وانما الحيض علم للاطهار فاذا استكلت الاطهار فقد حلت ﴿مالك﴾

ابن أنس ﴿ وسليمان بن بلال أن زيد بن أسلم حدثهما عن سليمان بن يسار أن الليث
ابن سعد ومالكاً ذكرنا عن نافع عن سليمان بن يسار أن ابن الأحرص هلك بالشام
حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كانت طلقها طلقاً أو تطليقتين
فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب إليه زيد أنها إذا دخلت في
الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها ﴿ مالك ﴾ عن
ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عائشة انتقلت حفصة حين دخلت في الدم من
الحيضة الثالثة فقال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمره فقالت صدق عروة وقد جادلها
فيه ناس فقالوا إن الله يقول ثلاثة قروء فقالت صدقتم وتدرسون ما الإقراء إنما
الإقراء الإطهار ﴿ قال ابن شهاب ﴾ وسمعت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
يقول ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا يريد قول عائشة ﴿ قال مالك ﴾
وحدثني الفضل بن أبي عبد الله مولى المهريين أنه سأل القاسم وسألها عن المرأة إذا
طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا قد بانث منه وحلت ﴿ قال مالك ﴾
وقاله سليمان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن وقالوا كلهم ولا ميراث بينهما ولا
رجعة له عليها ﴿ قال مالك ﴾ وقاله ابن شهاب ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن طهية أن ابن
أبي جعفر حدثه عن نافع عن ابن عمر وزيد بن ثابت مثله ﴿ أشهب ﴾ عن ابن
الدروردي أن ثور بن زيد الديلمي محدثه عن ابن عباس أنه كان يقول إذا حاضت
المطلقة الحيضة الثالثة فقد بانث من زوجها ﴿ أشهب ﴾ عن القاسم بن عبد الله أن
عبد الله بن دينار حدثه عن عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا يقولون إذا طلق
الرجل امرأته وقد حاضت الحيضة الثالثة لم يكن له عليها رجعة ولا يتوارثان ولم يكن
بينهما شيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت أن قال الزوج لامرأته وقد كان طلقها فدر
راجعته فقالت بحجة له قد انقضت عدتي وأكفها الزوج ﴿ قال ﴾ ينظر في ذلك فإن
كان قد مضى لها من الزمان ما تنقضي في مثله المدة صدقت وكان القول قولها
﴿ قلت ﴾ فإن سكنت حتى أشهد على رجعتها ثم قالت بعد ذلك بيوم أو أقل من ذلك

أنك أشهدت على رجعتي وإن عدتي قد كانت انقضت قبل أن تشهد على رجعتي (قال) لا تصدق (قلت) ولم صدقتها في القول الاول (قال) لأنها في القول الاول محببة له فردت عليه المراجعة وأخبرته أن مراجعته إياها ليست بشيء وفي مسئلتك الآخرة قد سكنت وأمكنته من رجعتها ثم أنكرت بعد ذلك فلا تصدق على الزوج لأن الرجعة قد ثبتت للزوج بسكوتها (قال) لأن مالكاً قال لي في المرأة تطلق فتزعم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر أو تزعم أنها قد أسقطت (قال) أما الحيض فيسئل النساء فإن كن يحضن لذلك صدقت وأما السقط فإن الشآن فيه أنهن يؤتمنن على ذلك ولا تكاد المرأة تسقط الا علم بذلك الجيران ولكن الشآن في ذلك أن تصدق ويكون القول قولها وكذلك قال مالك

— دعوى المرأة انقضاء عدتها —

قلت رأيت رجلاً طلق امرأته تطلقاً أو تطليقتين ثم قال لها وهي في العدة قد راجعتك فقالت محببة له قد انقضت عدتي (فقال) هي مصدقة فيما قالت إذا كان ذلك من كلامها سبقاً بكلامه وكان قد مضى من عدد الايام من يوم طلقها الى اليوم الذي قالت فيه قد انقضت عدتي ما تنقضي في مثله عدة بعض النساء إذا كان ادعاؤها ذلك من حيض وأما ان كان من سقط فهو لها جائز وإن كان من بعد طلاقه إياها يوم أو أقل أو أكثر ودل على ذلك أن ذلك البين قول الله تبارك وتعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ففسر أهل العلم أن الذي خلق الله في أرحامهن لا يحل لهن أن يكتمنه الحيضة والحبل فجعل للعدة البين بما حرم الله عليهن من كتمانها (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في قول الله تبارك وتعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن (قال) بلغنا أنه الحمل وبلغنا أنها الحيضة ولا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتتقضي العدة فلا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له وقاله محمد ابن كعب القرظي وعطاء ومجاهد (ابن وهب) عن قيس بن زبير اللخمي عن

على بن زياح قال كانت تحت عمر بن الخطاب امرأة من قريش فطلقها تطليقة أو
 تطليقتين وكانت حاملا فلما أحست بالولد أغلقت الابواب حتى وضع فأخبر بذلك
 عمر بن الخطاب فأقبل مضطربا حتى دخل المسجد فإذا هو بشيخ فقال اقرأ على ما بعد
 المئين من سورة البقرة فذهب يقرأ فإذا في قراءته ضعف فقال يا أمير المؤمنين
 ها هنا غلام حسن القراءة فإن شئت دعوته قال نعم فدعاه فقرأ والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحجل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن فقال عمران
 ثلاثة من اللاتي يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وإن الأزواج عليها حرام ما بقيت
 ﴿أشهب﴾ عن فضيل بن عياض أن ليث بن أبي سليم حدثه والاعمش عن مسلم
 ابن صبيح عن مسروق عن أبي بن كعب أنه قال إن من الامانة أن اتهمت المرأة على
 فرجها ﴿أشهب﴾ عن سفيان بن عيينة أن عمرو بن دينار حدثه أنه سمع عبيد بن
 عمير يقول إن المرأة اتهمت على فرجها ﴿أشهب﴾ وقال لي سفيان بن عيينة في
 الحيضة والحبل إن قالت قد حضت أو قالت لم أحض أنا حامل صدقت ما لم تأت بأمر
 يعرف فيه أنها كاذبة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت إن طلق الرجل امرأته فادعت
 أنها قد انقضت عدتها وذلك في أيام يسيرة لا تحيض النساء ثلاث حيض في مقدار
 تلك الايام (قال) لا تصدق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك إذا ادعت
 أن عدتها قد انقضت في مقدار ما تنقضي فيه العدة صدقت فهذا يدل على أنه
 لا يصدقها إذا ادعت ذلك في أيام يسيرة لا تنقضي العدة في عدد تلك الايام ﴿قلت﴾
 أرأيت إن طلق الرجل امرأته ثم قالت في مقدار ما تحيض فيه ثلاث حيض قد
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة والزوج يسميها ثم قالت بعد ذلك مكانها أنا كاذبة
 وما دخلت في الدم من الحيضة الثالثة أ يكون للزوج أن يراجعها وقد نظر النساء اليها
 فوجدنها غير حائض (فقال) لا ينظر الى نظر النساء اليها وقد بانث منه حين قالت قد
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة إذا كان في مقدار ما تحيض له النساء ولا أرى أن
 يراجعها إلا بشكاح جديد ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن أبا الاسود حدثه أن حميد بن

نافع أخبره أن علي بن حسين طلق امرأته له من أهل العراق فتركها خمسا وأربعين
 ليلة ثم أراد أن يجامعها فقالت اني قد حضت ثلاث حيض وأنا الآن حائض لم أطهر من
 الثالثة بعد فاختصا الى أبان بن عثمان فاستحلفها ولم يرجعها اليه ﴿ قال سحنون ﴾
 وقال أشهب وليس العمل على أن تستحلف اذا كان ما ادعت تحيض في مثله
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق رجل امرأته فلما كان بعد يوم أو يومين أو شهرا أو شهرين
 قالت المرأة قد أسقطت وقد انقضت عدتها ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك
 وجه ذلك أن تصدق النساء في ذلك (قال مالك) وقل من امرأة تسقط الا وجيرانها
 يعلمون ذلك ولكن لا ينظر في ذلك الى قول الجيران وهي مصدقة فيما قالت من
 ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكذبها الزوج أكون عليها الميمن في أنها قد أسقطت أم
 لا (قال) ليس في مثل ذلك للزوج عليها ميمن وهي مصدقة فيما قالت من ذلك قال
 لانهن مؤتمنات على فروجهن ولو رجعت وصدقت الزوج بما قال لم تصدق ولم يكن
 له عليها رجعة لانه قد ظهر أنها قد باتت منه فيما يدعيان ما يردّها عليه بلا صداق
 ولا عقد جديد من ولى فيكون ذلك داعية الى أن تزوج المرأة نفسها بغير صداق
 ولا ولى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسقطت سقطا لم يتبين شيء من خلقه أسقطته علقه
 أو مضنة أو عظمأ أو دما أنقضى به العدة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما
 أثبتته النساء من مضنة أو علقه أم شيء يستيقن أنه ولد فانه تنقضي به العدة وتكون
 الامة به أم ولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا طلقها فقالت قد أسقطت وقال الزوج لم تسقطي
 ولى عليك الرجعة (قال) قال مالك القول بقول المرأة وهذا السقط لا يكاد يخفى على
 النساء وجيرانها ولكن قد جمل في هذا القول قولها ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن
 المرأة يطلقها زوجها فترحم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر (قال) يسئل النساء
 عن ذلك فان كنّ يحضن كذلك ويطهرن له كانت فيه مصدقة ﴿ قلت ﴾ لأشهب
 أرأيت اذا طلق الرجل امرأته فقالت قد انقضت عدتي وحضت ثلاث حيض في
 شهرين وقال الزوج قد أخبرتني أمس أنك لم تحيض شيئا فصدقته المرأة هل

نقرا معه ونصدقها بالقول الثاني (قال أشهب) لا وهو مما وصفت لك أنه داعية الى أن تزوج المرأة نفسها بغير ولي ولا صداق للذي ظهر أنها بانت منه ولكن لو أقام الزوج بيته على ما ادعى من أنها قالت بالامس أو قبل ذلك من الايام لمثل مالا تحيض فيه ثلاث حيض الى هذا اليوم لم تصدق المرأة بما ادعت من أن حيضها قد انقضى عنها وكان لزوجها عليها الرجعة ما بينها وبين أن يمضي بها من الايام من اليوم الذي قالت اني لم أحض شيئاً وقامت لزوجها عليها البينة بذلك فان لم يرجع الى أن يمضي من ذلك اليوم عدد أيام يحاض في مثلهن ثلاث حيض فلا رجعة له عليها وان رجعت عن قولها اني قد حضت ثلاث حيض ﴿ قلت ﴾ لاشبه أرايت اذا لم يعلم أنه أغلق باباً ولا أرخى عليها سترًا حتى فارقتها ثم أراد ارتجاعها فأنكرت ذلك وكذبت بما ادعى من اصابته اياها فأقام البينة على أنه قد كان يذكر قبل فراقه اياها أنه قد أصابها (فقال) لا ينتفع بذلك ولا رجعة له عليها لانه يتهم على التقدم بمثل هذا القول لإعداداً لما يخاف من أن يفوته بطلانها قبل البناء بها ليمك بذلك رجعتها ولا يقبل في ذلك قوله ولا رجعة له عليها وان صدقته لأنها تتهم في ذلك على مثل ما اتهم عليه ولها عليه النفقة والكسوة وعليها المدة اذا صدقته ولو لم تصدقه لم يكن لها نفقة ولا كسوة ولا عدة عليها ﴿ قلت ﴾ لاشبه فلو أقام البينة بمد طلاقه اياها على أنه قد كان يقول وتقول هي أنه قد خلاها وأصابها (فقال) لا يصدقان بذلك ولا يقبل قولهما في المدة ولا في الرجعة وعليها المدة ولا رجعة عليها له وعليه لها النفقة والكسوة حتى تنقضي عدتها ولا يتوارثان ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن ربيعة قال ارناء الستر شاهد عليهما فيما يدعيان فليس من أرخى الستر ثم ادعى كمن لم يرجه ولا يعلم ذلك

— ما جاء في المنة —

﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة اذا كان زوجها قد دخل بها وقد كان سمي لها مهر آفي أصل النكاح أيكون عليه لها المنة في قول مالك (قال) نعم عليه المنة ﴿ قلت ﴾ فهل يجبر على

المتعة أم لا (قال) لا يجبر على المتعة في قول مالك (قال) وقال لي مالك ليس للتي
 طلقت ولم يدخل بها اذا كان قد سمي لها صداقا متعة ولا للمباراة ولا للمفتدية ولا
 للمصالحة ولا للملاعة متعة كان قد دخل بهن أولا (قال مالك) وأرى على المبد
 اذا طلق امرأته المتاع ولا نفقة عليه ولا يجبر على المتاع في قول مالك أحد (قلت)
 أرايت المطلقة المدخول بها وقد سمي لها صداقا لم جعل مالك لها المتاع (قال) لان الله
 تبارك وتعالى قال في كتابه والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين فجعل المتاع
 للمطلقات كلهن المدخول بهن وغير المدخول بهن في هذه الآية بما استثنى في
 موضع آخر فقال تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم
 لهن فريضة فنصف ما فرضتم ولم يجعل لهن المتاع (وزعم) زيد بن أسلم أنها منسوخة
 ورأى أهل العلم في المفتدية والمصالحة والمباراة حين لم يطلقها الا على ان أعطته شيئا
 أو أبرأته فكانها اشترت منه الطلاق وخرجت منه بالذي أعطته فلا يكون عليه
 لها المتاع لانها هاهنا تعطيه وتغرم له فكيف ترجع فتأخذ منه (ولقد) سئل مالك عن
 رجل تزوج امرأة وأصدقها صداقا فوقع بينهما اختلاف قبل البناء بها فتداعيا الى
 الصلح فافتدت منه بمال دفعته اليه على أن لا سبيل له عليها ففعل ثم قامت بعد ذلك
 تطلبه بنصف صداقها (فقال) مالك لا شيء لها هي لم تخرج من حباله الا بأمر غرمت
 له فكيف تطلبه بنصف الصداق وكأه رأى وجهه ما دعت اليه أن يتركها من النكاح
 على أن تعطيه شيئا فتدعى به منه ثم انى قدمت من المدينة فسألت الليث بن سعد
 فقال مثل قول مالك فيها كأن أحدهما يسمع صاحبه (قال ابن القاسم) وأنا أراه
 حسنا (قلت) أرايت المتعة في قول مالك أمي لكل مطلقة (قال) نعم الا التي
 سمي لها صداق فطلقها قبل أن يدخل بها فلا متعة لها وكذلك قال لي مالك وهي
 هذه التي استثنت في القرآن كما ذكرت لك (قلت) أرايت هذه التي طلقها
 زوجها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقا لم لا يجيزه مالك على المتعة وقد قال
 الله تبارك وتعالى في كتابه في هذه الآية بعينها اذ جعل لها المتعة فقال ومتوهن على

الموسع قدره وعلى المقر قدره (قال) قال مالك انما خفف عندى فى المنة ولم يجبر عليها
المطلق فى القضاء فى رأى لانى أسمع الله يقول حقا على المتقين وحقا على المحسنين
فلذلك خففت ولم يحض بها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لان الزوج اذا كآ غير
متق ولا محسن فليس عليه شئ فلما قيل على المتقين وعلى المحسنين متاع بالمعروف ولم
يكن حاما على غير المحسن ولا على غير المتقى علم أنه مخفف ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد
قال ابن أبى سلمة المتاع أمر رغب الله فيه وأمر به ولم ينزله بمنزلة الفرض من النفقة
والكسوة وليس يمدى عليه الأئمة كما يمدى على الحقوق وهو على الموسع قدره
وعلى المقر قدره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والذى سألت عنها انها فى كتاب الله فلم لا
يقضى بها هى بمنزلة هذه الاخرى المدخول بها التى قد سعى لها ألا ترى انهما
جميعا فى كتاب الله فكما لا قضاء عليه للمدخول بها بالمتاع فكذلك لا يقضى عليه
للأخرى التى لم يدخل بها بالمتاع وكيف تكون احدهما أوجب من الأخرى وانما
اللفظ فيهما واحد قال الله حقا على المتقين وقال حقا على المحسنين ﴿ قلت ﴾ أرايت
المرأة التى لم يسم لها زوجها صداقا فى أصل النكاح فدخل بها ثم فارقا بعد البناء بها
(قال) قال مالك لها صداق مثلها ولها المنة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أغلق بابها وأرخى
ستره عليها وخلابها وقد بنى بها وقد سعى لها صداقا فى أصل النكاح فطلقها وقال لم
أمسها وقالت المرأة قد سئى (قال) فالقول قول المرأة فى قول مالك لانه قد دخل
بها وأما المتاع فالقول قوله لانه يقول لم أدخل بها ولان المتاع لا يقضى عليه به فالقول
فيه قوله لانه يقول أنا ممن طلق قبل أن يمس وقد فرضت فليس على الا نصف
الصداق ولا يصدق فى الصداق ويصدق على المتاع ﴿ قلت ﴾ أرايت الإمة اذا
أعتقت فاختارت نفسها وقد دخل بها أو لم يدخل بها وقد سعى لها صداقا أو لم يسم
لها صداقا فلم يدخل بها حتى أعتقت فاختارت نفسها أ يكون لها المتاع فى قول مالك
أم لا قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت الصنيرة اذا طلقت واليهودية والنصرانية والإمة
والمذبرة والمكاتبه وأمهات الاولاد اذا طلقن أ يكون لهن من المتاع مثل ما للحرّة

المسلمة البانعة (قال) قال مالك سيبلين في الطلاق والمثعة ان طلقت واحدة منهن
 قبل أن يدخل بها وقد فرض لها كسبيل الحرية المسلمة وان لم يفرض لها فكذلك
 وان دخل بها فكذلك في أمرهن كلهن سيبلين سبيل الحرية المسلمة البانعة في المتاع
 والطلاق (قلت) رأيت المختلة أيكون لها المثعة اذا اختلعت قبل البناء بها وقد
 فرض لها أو لم يفرض لها أو اختلعت بعد البناء بها أيكون لها المثعة في قول مالك
 (قال) قال مالك لا مثعة لمختلعة ولا لمبارثة (قال ابن القاسم) ولم يختلف هذا عندنا
 دخل بها أو لم يدخل بها سعى لها صداقا أو لم يسع لها صداقا (ابن وهب) عن
 عبد الله بن عمر ومالك والليث وغيرهم أن نافعا حدثهم أن عبد الله بن عمر كان يقول
 لكل مطلقة مثعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن تكون امرأة طلقها
 زوجها قبل أن يمسا وقد فرض لها خفسها نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض لها
 فليس لها إلا المثعة وقاله ابن شهاب والقاسم بن محمد وعبد الله بن أبي سلمة (ابن
 وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال إنما يؤمر بالمتاع لمن لا ردة عليه قال
 ولا تحاص الثرماء ليست على من ليس له شيء (ابن وهب) عن ابن طهية عن
 بكير بن الأشج أن عبد الله بن عمر قال ليس من النساء شيء إلا ولها المثعة إلا
 الملائنة والمختلعة والمبارثة والتي تطلق ولم يبين بها وقد فرض لها خفسها نصف فريضتها
 (قال) عمرو بن الحارث قال بكير أدركت الناس وهم لا يرون للمختلعة مثعة (وقال) يحيى
 ابن سعيد ما نعلم للمختلعة مثعة (يونس بن يزيد) أنه سأل ابن شهاب عن الامة
 تحت العبد أو الحر فطلقها ألها متاع فقال كل مطلقة في الأرض لها متاع وقد قال
 الله تبارك وتعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين وقد قال ابن عباس
 المثعة أعلامها خادم وأدباها كسوة (وقال) مثله ابن المسيب وابن يسار وعمر بن عبد
 العزيز ويحيى بن سعيد وقد منع ابن عمر امرأته خادما وعبد الرحمن بن عوف منع
 امرأته حين طلقها بحارية سوداء وفعل ذلك عمرو بن الزبير (وكان) ابن حنيفة
 يقول على صاحب الديوان مثعة ثلاثة دنانير (وقال مالك) ليس لها حد لافي قليل

ولا في كثير ولا أرى أن يقضى بها وهي من الحق عليه ولا يمدى فيها السلطان
وانما هو شيء أن أطلع به أده وإن أبي لم يجبر على ذلك

ما جاء في الخلع

قلت ﴿ أ رأيت إذا كان النشوز من قبل المرأة أيحل للزوج أن يأخذ منها ما أعطته
على الخلع (قال) نعم إذا رضيت بذلك ولم يكن في ذلك ضرر منه لها ﴾ قلت ﴿ ويكون
الخلع هاهنا تطليقة بثنة في قول مالك قال نعم ﴾ قلت ﴿ أ رأيت إذا كان الخلع على
ما تخاف المرأة من نشوز الزوج (قال) لا يجوز للزوج أن يأخذ منها على طلاقها شيئاً
وانما يجوز له الأخذ على حبسها أو يعطيها هو صلحاً من عنده من ماله ما ترضى به
وتقيم معه على تلك الأثرة في القسم من نفسه وماله وذلك الصلح الذي قال الله فلا
جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح ﴾ قال
سحنون ﴿ ألا ترى أن يونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار أن السنة في الآية التي ذكر الله فيها نشوز المرأة وأعراضه عن
المرأة أن المرأة إذا نشز عن أمرائه أو أعرض عنها فإن عليه من الحق أن يمرض عليها
أن يطلقها أو تستقر عنده على ما رأت من الأثرة في القسم من نفسه وماله فإن
استقرت عنده على ذلك وكرهت أن يطلقها فلا جناح عليه فيما أثر عليها به من ذلك
وإن لم يمرض عليها الطلاق وصالحها على أن يعطيها من ماله ما ترضى به وتقر عنده
على تلك الأثرة في القسم من ماله ونفسه صلح ذلك وجاز صاحبها عليه وذلك الصلح
الذي قال الله فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت
الأنفس الشح (قال ابن شهاب) وذكر لي أن رافع بن خديج تزوج بنت محمد بن
مسلمة فكانت عنده حتى إذا كبرت تزوج عليها فتاة شابة فأثر الشابة عليها
فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى إذا كادت أن تحل راجعها ثم عاد
فأثر الشابة فناشدته الطلاق فطلقها أخرى ثم راجعها ثم عاد فأثر الشابة عليها أيضاً
فناشدته الطلاق فقال ما شئت إنما بقيت لك تطليقة واحدة فإن شئت استقرت

على ما ترى من الأثرة وإن شئت فارتكبت فقال لا بل أستقر على الأثرة فأمسكها
على ذلك فكان ذلك صاحبها ولم ير رافع عليه إنما حين رضيت بأن تستقر عنده
على الأثرة فيما آثر به عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب
أن رافع بن خديج تزوج جارية شابة وتحت بنت محمد بن مسلمة وكانت قد
جلت قاتر الشابة عليها فاستأذن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع
اعدل بينهما والافقارهما فقال لها رافع في آخر ذلك ان أحيت أن تفرى
على ما أنت عليه من الأثرة وإن أحيت أن أغارئك فارتكبت قال فزل القرآن
وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا
والصلح خير قال فرضيت بذلك الصلح وأقرت معه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن
أبي الزناد قال بلغنا أن أم المؤمنين سودة بنت زمعة كانت امرأة قد أسنت وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستكثر منها فعرفت ذلك من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعلمت من حبه عائشة فتخوفت أن يفارقها ورضيت بمكانها عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أرايت يوى الذى يصيبني منك فهو
لدائشة وأنت منى في حل قبل ذلك ﴿ وأخبرني ﴾ يحيى بن عبد الله بن سالم عن هشام
ابن عروة عن غروة عن عائشة بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن
التي تخاف من بعلها النشوز ما يحل له من صلحها وإن رضيت بغير نفقة ولا كسوة
ولا نسيم فقال ربيعة ما رضيت به من ذلك جاز عليها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني
الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عثمان بن عفان أنه قال اخلع مع
الطلاق تطليقتان إلا أن يكون لم يطلق قبله شيئاً فالخلع تطليقة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
كان عندها عبد فسفته ولم تصفه للزوج ولم يره الزوج قبل ذلك فنقلته على ذلك
البيد أو تزوج رجل امرأة على مثل هذا أيجوز هذا في قول مالك (قال) سمعت
مالك يقول في هذا النكاح ان النكاح مفسوخ انت لم يكن دخل بها فان دخل بها
قلها صدق مثلها وقر ان على نكاحهما ﴿ قلت ﴾ فالخلع كيف هو في هذا (قال) اخلع

جائز وأخذ ما خالف عليه من العبد مثل الثمر الذي لم يبد صلاحه والعبد الآبق والبير
الشارد اذا صالحها على ذلك كله ان ذلك له كله ثم ثبت الخلع بينهما (قال) ابن نافع
وقد قاله لي مالك فيمن خلع بئر لم يبد صلاحه أو بعبد آبق أو ببير شارد (قال)
سحنون (قال) وقد قال غيره لانه فسخ طلاق يخرج به من يده ليس يأخذ به شيئاً
ولا يستحل به فرجها فهو يرسل من يده بالفرر ولا يأخذ بالفرر وذلك أن
النكاح لا ينكح بما يخالف به (قال) رأيت ان قالت اخلفتني على ما يثر نخلي العام
أو على ما تلد غنمي العام ففعل (قال) أرى ذلك جائزاً لأن مالكا قال في الرجل يخالف
امرأته على ثمر لم يبد صلاحه ان ذلك جائز ويكون له الثمرة (قال) رأيت ان
اختلفت منه على ثوب هروي ولم تصفه أيجوز ذلك (قال) ذلك جائز ويكون له ثوب
وسط مثل ما قلت لك في العبد (قال) رأيت ان اختلفت امرأة من زوجها
بدنانير أو بدراهم أو عروض موصوفة الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول
مالك قال نعم (قال) رأيت ان خالها على مال الى أجل مجهول أي يكون ذلك
حالاً في قول مالك (قال) أرى أن ذلك يكون حالاً لان مالكا قال في البيوع من باع
الى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة ان كانت ثابتة (قال) رأيت ان خالها على أن
أعطته عبداً على أن زادها الزوج ألف درهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا الخلع
شيئاً ولكني أرى ذلك جائزاً ولا يشبه الخلع في هذا النكاح لانه ان كان في العبد
فضل عن قيمة الألف الدرهم فقد أعطته شيئاً من مالها على أن أخذت منه بعضها
وان كان كفافاً فهي مبارأة لان مالكا قال لا بأس أن يتاركا على أن لا يعطيا شيئاً
ولا تعطيه شيئاً (وقال مالك) هي تطليقة واحدة بالثمة وان كانت الألف أكثر من
قيمة العبد فان مالكا سئل عن الرجل يصالح امرأته على أن يعطيها من ماله عشرة
دنانير فقال أراه صلحاً ثابتاً فقال له بعض أصحابنا فالعشرة التي دفع اليها أيرجع بها على
المرأة قال مالك لا يرجع بها وهي للمرأة والصلح ثابت (قال) رأيت ان اختلفت
منه على دراهم أرتها إياه فوجدتها زوفاً أي يكون له أن يردها عليها أم لا (قال) له أن

يردها عليها في قول مالك وهذا مثل البيوع ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن خالها على عبد أعطته إياه ثم استحق العبد (قال) قال مالك إذا تزوج الرجل المرأة على عبد فاستحق العبد إن للمرأة على الزوج قيمة العبد فكذلك مستثك في الخلع مثل هذا .

﴿ في نفقة المختلة الحامل وغير الحامل والمبتوة الحامل وغير الحامل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة تحتلع من زوجها وهي حامل أو غير حامل علم بحملها أو لم يعلم هل عليه لها نفقة (قال) إن كانت غير حامل فلا نفقة لها وإن كانت حاملا فلم يبرأ من نفقة حملها فليها نفقة الحمل ﴿ قلت ﴾ فإن كانت مبتوة وهي حامل (قال) عليه نفقتها قال ابن نافع قال مالك في قول الله تبارك وتعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن يعني المطلقات اللاتي قد بن من أزواجهن فلا رجعة لهم عليهن وليست حاملا فلها المسكن ولا نفقة لها ولا كسوة لأنها بائن منه ولا يتوارثان ولا رجعة له عليها (قال) وإن كانت حاملا فلها النفقة والكسوة والمسكن حتى تنقضي عدتها (قال مالك) فأما من لم تبين منهن فلهن نساؤهم يتوارثون ولا يخرجن ما كن في عدتهن ولم يؤمروا بالسكني لهن لأن ذلك لازم لأزواجهن مع نفقتهن وكسوتهن كن حوامل أو غير حوامل وإنما أمر الله تبارك وتعالى بسكني اللاتي قد بن من أزواجهن قال الله تبارك وتعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملن فجعل الله عز وجل للحوامل اللاتي قد بن من أزواجهن السكني والنفقة أولا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمبتوة التي لا حمل بها لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك (قال مالك) ليس عندنا في نفقة الحامل المطلقة شيء معلوم على غي ولا على مسكين في الآفاق ولا في القرى ولا في المدن لا في سفر ولا لرحضة إنما ذلك على قدر يسره وعسره (قال مالك) فإن كان زوجها يشع نادمة أخدمها (وقال مالك) النفقة على كل من طلق امرأته أو اختلعت منه وهي حامل ولم يبرأ الرجل منه حتى تضع حملها فإن مات زوجها قبل أن تضع انقطعت النفقة عنها (وقد) قال سليمان بن يسار في المعتدة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا

(وقد) قال جابر بن عبد الله وأبو أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار وابن السيب وعمرة بنت عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلة وربيعة وغيرهم من أهل العلم في المرأة الحافل يتوفى عنها زوجها لا نفقة لها حسبها ميراثها (وقال) عبد الرحمن بن القاسم سمعت مالكا وسبثا عن رجل تزوج بمكة ثم خرج منها فوكل وكلا أن يصلح عنه امرأته فصالحها الوكيل ثم قدم الزوج (قال) قال مالك الصالح جائز عليه **قلت** **﴿**أرأيت أن وكل رجلين على أن يخلفا امرأته خلفها أحدهما (فقال) لا يجوز ذلك لأنه لو وكلهما جميعا يشتريان له سلعة من السلع أو يبيعان له سلعة من السلع ففعل ذلك أحدهما دون صاحبه أن ذلك غير جائز

ما جاء في خلع غير المدخول بها

﴿قلت **﴿**أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة على مهر مائة دينار فدفع إليها المائة فخلفته قبل البناء بها على أن دفعت إليه غلاما هل يرجع عليها بنصف المائة أم لا (قال ابن القاسم) أرى أن ترد المائة كلها وذلك أني سمعت مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة بمهر مسمى فاقتدت منه بعشرة دنائير تدفعها إليه قبل أن يدخل بها على أن يخلى سبيلها ففعل ثم أرادت أن تتبعه بنصف المهر قال مالك ليس ذلك لها . قال مالك هو لم يرض أن يخلى سبيلها حتى يأخذ منها فكيف تتبعه (قال) وسمعت الليث يقول ذلك (قال ابن القاسم) ولم نسأل مالكا أكان نقدها أو لم يقدها (قال ابن القاسم) وسواء عندي فقد أو لم يقده . وبما بين ذلك أنه لو كان نقدها ثم دعت إلى أن يتركها أو يبارئها لوجب عليها أن كانت أخذت الصداق أن تردّه كله فهي حين زاده أخرى أن لا تمسك من المهر شيئا إن كانت قبضته ولو كان يكون لها أن تتبعه إذا أعطته لكان لها أن تتبعه إذا لم تمعه وهما إذا اصطلحا قبل أن يدخل بها وتفرقا على وجه البراءة أحدهما لصاحبه فما لاشك فيه أنها لا تحبس شيئا مما كان نقدها ولم تتبعه بشيء إن كان لم يقدها فهو حين لم يرض أن يتركها ويبارئها حتى يأخذ منها أخرى أن لا تتبعه في الوجهين جميعا ولكن لو أن رجلا تزوج امرأة وبسمى لها

صداقا فسلته قبل أن يدخل بها أن يطلقها على أن تعطيه شيئا من صداقها كان له
 ما أعطته من صداقها ورجعت عليه فيما بقي من صداقها بنصف ما بقي من صداقها ان
 كان لم يتقدها وان كان قد تقدها رجع عليها بنصف ما بقي في يديها بعد الذي أعطته
 من صداقها وان كانت انما قالت له طلقني طلقه ولك عشرة دنانير فانه ان كان لم
 يستثن ذلك من صداقها فلها بقية بنصف المهر ان كان لم يتقدها اياه ويتبعها بنصف
 المهر ان كان قد تقدها اياه سوى الذي أخذ منها وانما اشترت منه طلاقها ومما بين
 لك ذلك لو قالت له طلقني قبل أن يدخل بها ولم تأخذ منه شيئا تبعته بنصف الصداق
 ان كان لم يتقدها اياه ويتبعها بنصف الصداق ان كان تقده اياها وانما اشترت منه
 طلاقها بالذي أعطته فكما كان في الخلع وان لم تعطه شيئا واصطالحا على أن يتفرقا
 وأن يتاركا لم يكن لها شيء من صداقها أعطته اياه أولم تعطه فكذلك اذا أعطته شيئا
 سوى ذلك أحرى أن لا يكون لها شيء من صداقها لانه لم يكن يرضى أن يخلعها
 إلا بالذي زاده من ذلك وكما كان يكون لو طلقها كان لها نصف الصداق قبضته أولم
 تقبضه فكذلك يكون لها نصف الصداق عليه اذا اشترت منه طلاقها فها وجهان
 بينان والله أعلم قلت هل يحل للزوج أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطها
 في الخلع قال قال مالك نعم قال ابن وهب قال مالك لم أزل أسمع من أهل
 العلم وهو الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل اذا لم يضر المرأة ولم يسي إليها ولم تقوت
 المرأة من قبله وأجبت فراقه فانه يحل له أن يقبل منها ما اقتدت به وقد فعل ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم بامرأة ثابت بن قيس بن شماس حين جاءت فقالت لا أنا ولا ثابت
 تزوجها وقلت يا رسول الله كل ما أعطاني عندي وافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 خذ منها فأخذ منها وتركه وفي حديث آخر ذكره ابن وهب عن الحارث بن نبهان
 عن الحسن بن عمار عن عطية الموفى عن أبي سعيد الخدري أن أخته كانت تحت
 رجل فكان بينهما درء وجفاء حين تحاكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 تردين اليه حديثه فقالت نعم وأزيدة فأعاد ذلك ثلاث مرات فقال عند الرابعة ردى

عليه حديثه وزيديه ﴿وذكر﴾ ابن وهب عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن
 عون بن محمد بن سيرين قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب تشتكي زوجها
 فحبست في بيت فيه زبل فبانت فيه فلما أصبحت بسث اليها فقال كيف يت الليلة
 فقالت ما بت ليلة كنت فيها أقر عينه مني الليلة فسألها عن زوجها فأنكت عليه خيراً
 وقالت انه وانه ولكن لا أملك غير هذا فأذن لها عمر في الفداء ﴿ابن وهب﴾
 عن سفيان الثوري والحرث عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن كثير مولى ابن
 سمرة بنحو هذا الحديث وقد قل عمر زوجها اخذها ولو من قرطها ﴿ابن وهب﴾
 قال مالك ولم أر أحداً ممن يقتدى به يكره أن تقتدى المرأة بأكثر من صداقها وقد
 قال الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك
 وان مولاة لصفية اختلت من زوجها بكل شيء لم ينكر ذلك عند الله بن عمر
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس وقال ربيعة وابو الزناد لا جناح عليه أن يأخذ أكثر مما
 أعطاهما ﴿قال ابن وهب﴾ وقال مالك في التي تقتدي من زوجها انه اذا علم أن زوجها
 أضربها أو ضيق عليها وأنه لها ظلم مغى عليه الطلاق ورد عليها مالها وهذا الذي
 كنت أسمع والذي عليه الأمر عندنا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب
 أنه قال ان كانت الاساءة من قبلها فله شرطه وان كانت من قبله فقد فارقها ولا شرط
 له ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه أنه كان يقول اذا لم تؤت المرأة
 من قبل زوجها حل له أن يقبل منها الفداء ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن ابن
 شهاب أنه قال نرى من الحدود التي ذكر الله فيما يكون في العشرة بين المرأة وزوجها
 اذا استخفت المرأة بحق زوجها فنشزت عليه وأساءت عشرته وأخذت قسمه أو خرجت
 بنير اذنه أو أذنت في بيته لمن يكره وأظهرت له البنض فترى أن ذلك مما يحل له به
 الخلع ولا يصلح لزوجها خلعها حتى يؤتى من قبلها فاذا كانت هي تؤتى من قبله فلا نرى
 خلعها يجوز ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج أنه قال لا بأس بما
 صاغت عليه المرأة اذا كانت ناشزاً (قال) بكير ولا أرى امرأة أبت أن تخرج مع

زوجها الى بلد من البلدان الا ناشراً ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق على عبدى
هذا فقبضت من مجلسها ذلك قبل أن تقبل ثم قالت بعد ذلك خذ العبد وأنا طالق
(قال) هذه في قول مالك لا شيء لها الا أن تقول قد قبلت قبل أن يفتراقا ﴿قلت﴾
أرأيت اذا قال لها اذا أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق ثلاثاً أ يكون ذلك لها متى
أعطته ألف درهم فى طالق ثلاثاً (قال) قال مالك من قال لامرأته أمرك بيدك
متى ما شئت أو الى سنة أو الى شهر فأمرها بيدها الى ذلك الاجل الا أن توقف قبل
ذلك فتقضى أو ترد أو يطؤها قبل ذلك فيبطل الذى كان فى يدها من ذلك بالوطء
اذا أمكنه ولا يكون لها أن تقضى بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أنها أعطته شيئاً على أن
يطلق ويشتراط رجعة (قال) اذا عصى عليه الخلع ويكون شرطه الرجعة باطلا لأن
شرطه لا يحيل سنة الخلع لأن سنة الخلع أن كل من طلق بشيء ولم يشترط شيئاً ولم
يسمه من الطلاق كان خلعاً والخلع واحدة بلنة لا رجعة له فيها وهي أتمدعة المطلقة
ولن أراد وأرادت نكاحه ان لم يكن مضت منه قبل ذلك ان كان عبداً تطليقة أو حراً
تطليقتان وهي فى عدة منه فعلا لأن الماء ماؤه بوجه الماء المستقيم بوطء الحلال ليس بوطء
الشبهة ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يسميا طلاقاً وقد أخذ منها الفداء وانقلبى وقال ذاك
بذاك (فقال) هو طلاق الخلع ﴿قلت﴾ فاذا سمي طلاقاً (قال) إذا عصى ماسميا من
الطلاق ﴿قلت﴾ فان اشترط أنها ان طلبت شيئاً رجعت زوجها له (قال) لا مردود
لطلاقه اياها ولا ترجع الا بنكاح جديد كما يفنى النكاح من الولي والصداق والامر
المبتدأ وقد قال مالك شرطه باطل والطلاق لازم (وقد) قال مالك أيضاً فيما يشترط
عليها في الخلع ان خالها واشترط رجعة تكون له ان الخلع ماض ولا رجعة له
﴿ابن وهب﴾ وقال الليث قال يحيى بن سعيد كان عثمان بن عفان يقول كل فرقة
كانت بين رجل وامرأته بخلع فارقها ولم يسم لها طلاقاً فان فرقهما تطليقة واحدة
بأنه يخطبها إن شاء فإن أخذ منها شيئاً على أن يسمي فسمي فهو على ما سمي ان سمي
واحدة فواحدة وان سمي اثنتين فاثنتين وان سمي أكثر من ذلك فهو على ما سمي

(قال ابن شهاب) ولا ميراث بينهما وقد قال ذلك عثمان بن عفان وسليمان بن يسار وربيعة وابن قسيط (قال ابن المسيب) ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثابت بن قيس فذكر له شأن خبيبة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تردن اليه حه يقته فقال ثابت ويطيّب ذلك لي فقال نعم قال قد فعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتدى ثم التفت اليه فقال هي واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خالها الزوج وهو ينوي بالخلع ثلاثا (قال) يلزمه الثلاث في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قالت له أخالك على أن أكون طالقا تطليقتين ففعل أيلزمه التطليقتان في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو لم يكن للمرأة على الزوج دين ولا مهر فقال الزوج أخالك على أن أعطيك مائة درهم فقبلت أ يكون هذا خلعا وتكون تطليقة بائنه لا يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم تكون تطليقة بائنه لا يملك رجعتها (قال مالك) وكذلك لو لم يعطها الزوج خالها فهي بذلك أيضا بائن ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره قليل له فالطلاق طلاق الخلع أو واحدة بائنه أو واحدة وله الرجعة أو البتة فقال لا بل البتة لأنه لا تكون واحدة بائنه أبداً الا بخلع والا فقد طلقها طلاق البتة لأنه ليس له دون البتة طلاق بين الا بخلع وصار كمن قال لزوجته التي دخل بها أنت طالق طلاق الخلع ومن قال ذلك فقد أدخل نفسه في الطلاق البائن ولا يقسم في الطلاق بائن الا بخلع أو ما يبلغ به الفرض الاقصى وهي البتة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى ابن وهب عن مالك وابن القاسم في رجل طلق امرأته وأعطاهما وهو أبو ضمرة أنه قال طلقة تملك الرجعة وليس بخلع (وروى) ابن وهب عنه أنه رجع فقال تبين منه بواحدة . وأكثر الرواة على أنها غير بائن لانه انما تختلع بما يأخذ منها فيلزمه بذلك سنة الخلع فأما ما لم يأخذ منها فليس بخلع وانما هو رجل طلق وأعطى فليس بخلع ﴿ قلت ﴾ أرأيت الخلع والبراءة عند السلطان أو عند غير السلطان في قول مالك أجاز أم لا (قال) لا يعرف ملك السلطان (قال) قلنا لملك أيجوز الخلع عند غير السلطان قال نعم هو جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا اختلعت المرأة من زوجها على أن يكون الولد عند أبيهم أ يكون ذلك للاب

أم لا يجوز هذا الشرط في قول مالك (قال) قال مالك للاب ذلك والشرط جائز إلا أن
 يكون ذلك مضراً بالصبي مثل أن يكون يرضع وقد علق أمه فيخاف عليه أن نزع
 منها لن يكون ذلك مضراً به فليس له ذلك (قال ابن القاسم) وأرى له أخذه إياه
 منها بشرطه إذا خرج من حد الأضرار به والخوف عليه **قلت** **﴿**أرأيت إذا
 اختلعت من زوجها على أنه لا سكنى على الزوج **﴾** (قال) إن كان انما شرط أن عليها
 كراء للسكن الذي تمتد فيه وهي في مسكن بكراء فذلك جائز وإن كان شرط
 عليها إن كانت في مسكن الزوج أن عليها كراء للسكن وهو كذا وكذا درهم في
 كل شهر فذلك جائز وإن كان انما شرط عليها حين قال ذلك على أنه لا سكنى لك
 على أن تخرج من منزلها الذي تمتد فيه وهو مسكنه فهذا لا يجوز ولا يصلح في قول
 مالك وتسكن بغير شيء واخلع ماض **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن وقع هذا الشرط فخالها على
 أن لا سكنى لها عليه على أن تخرج من منزلها **﴾** (قال) قال مالك كل خلع وقع بصفقة
 حرام كان الخلع جائزاً ورد منه الحرام **﴿**قلت **﴿**فهل يكون للزوج على المرأة شيء فيما
 رده اليها من ذلك في قول مالك **قال لا** **﴿**قال ابن القاسم **﴿**قال مالك في الرجل
 يكون له على امرأته دين إلى أجل أو يكون للمرأة على الزوج دين إلى أجل فيخالها
 على أن يجعل الدين عليه الدين للذي له الدين قبل حل أجل الدين (قال مالك) الخلع
 جائز والدين إلى أجله ولا يجعل وقد قيل إن الدين إذا كان عليه فليس بخلع وإنما هو
 رجل أعطى وطلق فالطقة فيه واحدة وهو يملك الرجعة وهذا إذا كان الدين عينا
 وهو مما للزوج أن يجعله قبل حله وأما إن كان الدين عرضاً أو طعاماً أو مما لا يجوز
 للزوج أن يجعله إلا برضا المرأة ولا تستطيع المرأة قبضه إلا برضا الزوج فهذا الذي
 يكون بتجنيه خلعاً ويرد إلى أجله وإنما طلاقه إياها على أن يجعل ذلك لها كره لو زادها
 دراهم أو عرضاً سواه على أن يجعل ذلك لها لم يحز وكان ذلك حراماً ورد الدين إلى
 أجله وأخذ منها ما أعطاهما لأنه يقدر على رده وإن الطلاق قد مضى فلا يقدر على
 رده ويرد الدين إلى أجله لأنه انما طلق على أن يحيط عنه الضمان الذي كان عليه إلى

أجل فأعطاهما الطلاق لاخذ ما لا يجوز له أخذه فألزم الطلاق ومنع الحرام ألا ترى أنه لو طلقها على أن تسلفه سلفا ففعل ان الطلاق يلزمه ويرد السلف لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف جر منفعة ﴿قلت﴾ رأيت ان خالع رجل امرأته على أن أعطته خمرا (قال) الخلع جائز ولا شيء له من الحمر عليها فان كان قد أخذ الحمر منها كسرت في يده ولا شيء له عليها (قال) وسمعت مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن أسلفته مائة دينار سنة فقال مالك برد السلف اليها وقد ثبت الصالح ولا شيء له عليها ﴿قلت﴾ رأيت ان اختامت المرأة من زوجها على أن نفقة الزوج عليها ونفقة الولد (قال) سمعت مالكا يقول اذا اختامت المرأة من زوجها على أن ترضع ولده سنتين وتنفق عليه الى فطامه فذلك جائز وان مات كان الرضاع والنفقة في مالها فان اشترط عليها نفقة الولد بعد الحولين وضرب لذلك أجلا أربع سنين أو ثلاث سنين فذلك باطل وانما النفقة على الام والرضاع في الحمل وفي الحولين فأما ما بعد الحمل والحولين فذلك موضوع عن المرأة وان اشترطه عليها الزوج (قال) وأفتي مالك بذلك في المدينة وقضى به (وقد) قال غيره ان الرجل يخالع بالفرر ويجوز له أخذه وان ما بعد الحولين غرر ونفقة الزوج غرر فالطلاق يلزم والفرر له أن يأخذها به ألا ترى أنه يخالع على الآبق والجنين والتمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكون للزوج عليها لما شرط عليها من نفقة ولده سنتين بعد الرضاع شيء اذا أبطلت شرطه (قال) ما رأيت مالكا يجعل له عليها لذلك شيئا ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان مات الولد قبل الحولين أي يكون للزوج على المرأة شيء (قال) قال مالك ما رأيت أحدا طلب ذلك (قال) فرددناه عليه فقال ما رأيت أحدا طلب ذلك (قال) ورأيت مالكا يذهب الى أنها انما أبرأته من مؤنة ابنته في الرضاع حتى تقطعه فاذا هلك قبل ذلك فلا شيء للزوج عليها (قال) فستلتك التي سألت عنها حين خالعها على شرط أن تنفق على زوجها سنة أو سنتين أن لا شيء له ﴿قلت﴾ ما الخلع وما المبارأة وما الصديعة (قال) قال مالك المبارأة التي تبارئ

زوجها قبل أن يدخل بها فتقول خذ الذي لك وتاركى ففعل ففى طلاقه وقد قال ربعة
ينسحبها إن لم يكن زاد على المبرأة ولم يسم طلاقاً ولا البتة في مباراته (قال) وقال
مالك والمختلعة التي تختلع من كل الذي لها والمفتدية التي تعطيه بعض الذي لها وتمسك
بعضه (قال مالك) وهذا كله سواء **قلت** **﴿** أرأيت أن قالت المرأة للزوج اخلنى
على ألف درهم أو بارئنى على ألف درهم أو طلقنى على ألف درهم أو بألف درهم
(قال) أما قولك على ألف درهم أو بألف فهو عندنا سواء ولم أسأل مالكا عن ذلك
ولكننا سمعنا مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن تعطيه ألف درهم فأصابها
عديمة مفلسة (قال مالك) الخلع جائز والدرهم على المرأة يتبعها بها الزوج وإنما ذلك إذا
صالحها بكذا وكذا وثبت الصلح (قال ابن القاسم) والذي سمعت من قول مالك في
الذي يخالع امرأته أنه إذا ثبت الخلع ورضى بالذي تعطيه يتبعها به فذلك الذي يلزمه
الخلع ويكون ذلك ديناً له عليها فأما من قال لامرأته إنما أصلحك على أن أعطينى
كذا وكذا تأتم الصلح بينى وبينك فلم تعطه فلا يلزمه الصلح **قلت** **﴿** لابن القاسم
أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم فطلقها أوجب له
الألف على الرجل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك الألف واجبة للزوج على الرجل
قلت **﴿** أرأيت أن قالت بدنى طلاق بألف درهم ففعل أيجوز ذلك في قول مالك
قال نعم **قلت** **﴿** أرأيت لو أن امرأة قالت لزوجها اخلنى ولك ألف درهم فقال قد
خلفتك أ يكون له الألف عليها وإن لم تقل المرأة بعد قولها الأول شيئاً قال نعم **قلت** **﴿**
وهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) إذا أتبع الخلع طلاقاً فقال لها مع فراغها
من الصلح أنت طالق أنت طالق (قال) قال مالك إذا أتبع الخلع الطلاق ولم يكن بين
ذلك سكوت أو كلام يكون ذلك قطعاً بين الصلح وبين الطلاق الذي تكلم به
فالطلاق لازم للزوج فإن كان بينهما سكوت أو كلام يكون قطعاً لذلك فطلقها فلا
يقع طلاقه عليها وقد قال عثمان الخلع مع الطلاق اثنتان وقال ابن أبي سلمة إذا لم يكن
بينهما صمت ومن فعل ذلك فقد أخطأ السنة وإنما الخلع واحدة إذا لم يسم طلاقاً

﴿ وأخبرني ﴾ غزوة عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط
 وأبا الزناد سئلوا عن رجل خالع امرأته ثم طلقها في مجلسه ذلك تطليقتين فقالوا
 تطليقتاه باطلتان (قال ابن وهب) قال ابن قسيط طلق ما لا يملك (وقال) بكبر وقاله
 عبد الله بن أبي سلمة (وقال ابن وهب) وقال ابن عباس وعبد الله بن الزبير والقاسم
 وسالم وربيعة ويحيى طلق ما لا يملك (وقال ابن وهب) وقال ربيعة طلاق كطلاق امرأة
 أخرى فليس له طلاق بعد الخلع ولا بعد عليه (قال ابن وهب) وقال يحيى وليس
 يرى الناس ذلك شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة اختلعت من زوجها بألف درهم
 دفعتها إليه ثم إن المرأة أقامت البينة أن زوجها قد كان طلقها قبل ذلك ثلاثاً البتة
 أرجع عليه فتأخذ منه الألف أم لا في قول مالك (قال) ترجع عليه فتأخذ منه
 الألف الدرهم وذلك أن مالكا سئل فيما يفتي عن امرأة دعت زوجها إلى أن يصلحها
 خلت بطلاقها البتة أن يصلحها فصالحها بعد ذلك (قال) قد بانت منه ويرد إليها ما أخذ
 منها . وكذلك لو خالعها بمال أخذ منها ثم انكشف أنه تزوج وهو محرم أو أنها أخته
 من الرضاة أو مثل ذلك مما لا يثبت نكاحه (قال) هذا كله لا شيء له فيه لأنه لم
 يرسل من يديه شيئاً بما أخذ ألا ترى أنه لم يكن يقدر على أن يثبت معها على حال
 ﴿ قلت ﴾ فلو انكشف أن بها جنونا أو جذاما أو برصا (قال) هذا إن شاء أن
 يقيم على النكاح أقام فإذا كان أن شاء أن يقيم على النكاح أقام كان خلعها ماضياً ألا
 ترى أنه ترك به من المقام على أنها زوجته ما لو شاء أقام عليه ألا ترى أنه إذا تركها
 بنير الخلع لما غرته كان فسخا بطلاق ﴿ قلت ﴾ فلو انكشف أن بالزوج جنونا أو
 جذاما أو برصا (قال) لا يكون له من الخلع شيء ﴿ قلت ﴾ من أين وهو فسوخ بالطلاق
 (قال) ألا ترى أنها أعطته شيئاً على خروجها من يديه ولها أن تخرج من يده بنير شيء
 أو لا ترى أنه لم يرسل من يديه شيئاً بما أخذ إلا وهي أملك منه بما في يديه ﴿ قلت ﴾
 أرأيت لو أن رجلاً قالت له امرأته قد كنت طالقتي أمس على ألف درهم وقد
 كنت قبلت ذلك وقال الزوج قد كنت طالقتك أمس على ألف درهم ولم تقبلي

(قال) القول قول المرأة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته مخنيا في بيته وذلك بالمدينة فخرج الزوج عنها ثم أتى ليدخل عليها فأغلقت الباب دونه وقالت قد ملكتني وقد اخترت نفسي وقال الزوج ملكتك ولم تخناري فاختلف فيها بالمدينة فسأل الرجل مالكا عن ذلك فقال أرى القول قولها لأنك قد أقررت بالتريك وأنت تزعم أنها لم تقض فأري القول قولها ﴿قلت﴾ إنما جعل مالك القول قولها لأنه كان يرى أن لها أن تقضى وإن تفرقا من مجلسهما (قال) لا ليس لهذا قال وقد أفنى مالك هذا الرجل بما أخبرتك من فتياه قبل أن يقول في التريك بقوله الآخر وإنما افتاه مالك وهو يقول في التريك بقوله الاول اذ كان يقول ان لها أن تقضى ما دامت في مجلسها (قال) وإنما رجع الى هذا القول أن لها أن تقضى وإن قامت من مجلسها في آخر عام فارقتاه وكان قوله قبل ذلك اذا تفرقا فلا قضاء لها اذا كان قد أمكنها القضاء في ذلك قبل قيام زوجها ﴿قلت﴾ رأيت اذا تصادقا في الخلع واختلفا في الجمل الذي كان به الخلع فقالت المرأة خالمتني بهذه الجارية وقال الزوج بل خالمتك بهذه الدار وهذه الجارية وهذا المبد (قال) في قول مالك الخلع جائز ولا يكون للزوج الا ما أقرت به المرأة من ذلك ويحلف الا أن يكون له بينة على ما ادعى من ذلك لان مالكا قال في رجل صالحته امرأته فيما بينه وبينها ووجب ذلك بينهما على شيء أعطته ثم انه خرج ليأتي بالشهود ليشهد فيما بينهما فجحدت المرأة الصلح وأن تكون أعطته على ذلك شيئا قال مالك تحلف المرأة ويثبت الخلع على الزوج ولا يكون له من المال الذي ادعى شيئا ويفرق بينهما لانه قد أقر بفراقها ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا ادعى أنه خالع امرأته على ألف درهم والمرأة تشكر الخلع وأقام الزوج شاهدا واحدا أنه خالها على ألف درهم أيحلف مع شاهده ويستحق هذه الألف (قال) قول مالك أن ذلك له

﴿قلت﴾ خلع الأب على ابنه وابنته

﴿قلت﴾ ما حجة مالك حين قال يجوز خلع الأب والوصى على الصبي ويكون ذلك طليقة (قال) جوز مالك ذلك من وجه النظر للصبي ألا ترى أن انكاحهما إياه

عليه جائز فكذلك خلعهما عليه ﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن وغيره عن مالك
وبعضهم يزيد على بعض في اللفظ والمعنى واحد وأنه ممن لو طلق لم يحزم طلاقه فلما لم
يحزم طلاقه كان النظر في ذلك بيد غيره وإنما أدخل جواز طلاق الأب والوصي
بالخلع على الصبي حتى صارا عليه مطلقين وهو لا يقع على الصبي ^(١) أنه يكون ممن يكره
لشيء ولا يجب له ما رأى له الأب أو الوصي من الحظ في أخذ المال له كما يقعدان
عليه وهو ممن لم يرغب ولم يكره لما يريان له فيه من الحظ من النكاح في المال من
المرأة الموصرة والذي له في نكاحها من الرغبة في نكاحها وهو كاره لما دخل ذلك من
سبب المال فكذلك يطلقان عليه بالمال وسببه ﴿ قلت ﴾ فإن كبر اليتيم واحتلم وهو
سفيه أو كان عبداً بالثأل زوجته سيده بغير أمره وذلك جائز عليه أو بلغ الابن المزوج
وهو صغير بلغ الحلم وهو سفيه أو زوج الوصي اليتيم وهو بالغ سفيه بأمره (قال)
إن كان بالثأل كان عبداً أو يتيماً أو ابناً يأتي الطلاق ويكرهه ويكون ممن لو طلق
ووليه أو سيده أو أبوه كاره بمعنى طلاقه ويلزمه فله فيه لم يكن للسيد في العبد
ولا للأب في الابن ولا للولي في اليتيم أن يخالعه عنه لأن الخلع لا يكون إلا بطلاق
وهو ليس إليه الطلاق هو ابن وهب ﴿ وقد قال مالك في الرجل يزوج يتيمة وهو في
حجره فإنه يجوز له أن يبارئ عليه ما لم يبلغ الحلم إن رأى أن ذلك خير له لأن الوصي
ينظر لتيمة ويجوز أمره عليه وإنما ذلك ضيعة لليتيم ونظر له ﴿ قال سحنون ﴾
ألا ترى أن مالكا لما صار الطلاق بيد اليتيم لم يحزم صاحبه عنه كما أن الطلاق بيد العبد
ليس بيد السيد وإن كان قد كان للسيد جائزاً أن يزوجه بلا مؤامرة فكل من ليس
بيده طلاق فنظر وليه له نظر ويجوز فله عليه لما رى له من التبعة في المال ﴿ قلت ﴾
فعبده الصغير من يزوجه (قال) ليس له إذن وله أن يزوجه فإذا تزوجه لم يكن له أن
يطلق عليه إلا بشيء يأخذه ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز للأب أن يطلق على ابنه
الصغير وإنما يجوز له أن يصالح عنه ويكون تطلقه بائنة وإنما لم يحزم طلاقه لأنه ليس
موضع نظر له في أخذ شيء وقد يزوج الابن بالتفويض فلا يكون عليه شيء وإنما

يدخل الطلاق بالمضى الذى دخل منه النكاح للقبطة فيها يصير اليه ويصير له ﴿قلت﴾
 لابن القاسم أيجوز الاب أن يخالغ على ابنته الصغيرة فى قول مالك (قال) قال مالك
 ذلك جائز ولا يجوز لأحد أن يزوج صبيته صغيرة أو يخلعها من زوجها الا الاب
 وحده فأما الوصى فلا يجوز له أن يخلعها من زوجها ولا يجوز له أن ينكحها اذا
 كانت صغيرة فان بلغت فأنكحها الوصى من رجل فذلك جائز (قال مالك)
 والوصى أولى بانكحها اذا هي بلغت من الاولياء اذ ارضيت وليس له أن يجبرها على
 النكاح كما يجبرها الاب وليس لأحد من الاولياء أن يجبرها على النكاح الا الاب
 وحده اذا كانت بكرًا (قال مالك) وفرق ما بين مبارأة الوصى عن يتيمة وبيتمته أن
 الوصى يزوج يتيمة ولا يستأمره ولا يزوج يتيمة الا باذنها فكذلك يبارئ عن يتيمة
 ولا يبارئ عن يتيمة الا برضاها ﴿قلت﴾ أرايت ان خالها الأب وهي صبية
 صغيرة على أن يتولى زوجها مهرها كله أ يكون ذلك جائزًا على الصبية فى قول مالك
 قال نعم (وقال ابن القاسم) قال مالك اذا تزوج الرجل ابنته وهي ثيب من رجل يخلعها
 الاب من زوجها على أن ضمن الصداق للزوج وذلك بعد البناء فلم ترض البنت أن
 تنزع الاب (قال) مالك لها أن تنزع الزوج وتأخذ صداقها من الزوج ويكون ذلك
 للزوج على الاب دينًا يأخذه من الاب (قال مالك) وكذلك الاخ فى هذا هو
 بمنزلة الاب ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكذلك الاجنبى قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن
 يونس أنه سأل زبيدة عن ابنة الرجل تكون عذراء أو ثيبًا يبارئ أبوها عنها وهي
 كارهة (قال) أما أن تكون فى حجر أبيها ف نعم وأما هي تكون ثيبًا فلا (قال
 أبو الزناد) ان كانت بكرًا فى حجر أبيها فأمره فيها جائز يأخذ لها ويمطى عنها وقاله
 يحيى بن سعيد وعطاء بن أبى رباح قال يحيى بن سعيد ولا يجوز أمر الأخ على أخته
 البكر الا برضاها قال يحيى وتلك السنة ﴿ابن وهب﴾ عن غمرة بن بكير عن أبيه
 عن ابن قسيط وعبد الله بن أبى سلمة وعمرو بن شعيب بنحو ذلك

❦ في خلع الامة وأم الولد والمكاتبه ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان اختلعت الامة من زوجها على مال (قال) قال مالك انخلع جائز والمال مردود اذا لم يرص السيد ❦ قلت ❦ أرأيت ان أعنت الامة بمد ذلك هل يلزمها ذلك المال (قال) لا يلزمها شيء من ذلك ❦ قلت ❦ أرأيت أم الولد اذا اختلعت من زوجها بمال من غير اذن سيدها أيجوز ذلك في قول مالك (قال ابن القاسم) لا يجوز ذلك وهي عندي بمنزلة الامة التي قال مالك فيها انه لا يجوز خلعا اذا رد ذلك سيدها لا يجوز ذلك (قال) وقال مالك وأكره أن ينكح الرجل أم ولده (قال مالك) وسمعت ربيعة يقول ذلك ❦ قلت ❦ أرأيت ان أنكحها وهو جاهل أيفسخ نكاحه (قال) لم أوقف مالكا على هذا الحد قال ابن القاسم ولا أرى أن يفسخ نكاحها الا أن يكون من ذلك أمرين ضرره بها فأرى أن يفسخ ❦ قلت ❦ أرأيت المكاتبه اذا أذن لها سيدها أن تختلع من زوجها بمال تعطيه إياه أيجوز هذا أو أذن لها أن تصدق بشئ من مالها أيجوز هذا (قال) قول مالك أنه جائز اذا أذن لها (وقال) ربيعة تختلع الحرة من العبد ولا تختلع الامة من العبد الا باذن أهلها ❦ ابن وهب ❦ عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا اقتبعت الامة من زوجها بنير اذن سيدها رد الفداء ومضى الصلح

❦ في خلع المريض ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان اختلعت منه في مرضه فأت من مرضه ذلك أثره أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم ترثه ❦ قلت ❦ وكذلك ان جعل أمرها بيدها أو خيرها فطلعت نفسها وهو مريض أثره في قول مالك (قال) قال مالك نعم ترثه ❦ قلت ❦ ولم وهو لم يقر منها انما جعل ذلك اليها ففرت بنفسها (قال) قال مالك كل طلاق وقع في المرض فالمرث للمراة اذا مات من ذلك المرض وبسببه كان ذلك لها ❦ قلت ❦ أرأيت ان اختلعت المريضة من زوجها في مرضها بجميع مالها

أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يرثها
 (قال مالك) لا يرثها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن كان صالحها على أكثر من
 ميراثه منها أن ذلك غير جائز وإن صالحها على مثل ميراثه منها أو أقل من ميراثه منها
 فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولا يتوارثان قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت أن اختلعت المرأة بمالها
 من زوجها والزوج مريض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك جائز ولها
 الميراث إن مات ولا ميراث له منها إن ماتت هي ﴿ قلت ﴾ لم قال لأن من طلق
 امرأته في مرضه فهو فارق فإن ماتت المرأة لم يرثها الزوج وإن مات الزوج ورثته المرأة
 فلذلك كان هذا في الصلح وما اختلعت به منه فهو له وهو مال من ماله لا يرجع
 بشيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن المرأة هل يجوز لها أن تختلع من
 زوجها وهي مريضة (قال) لا يجوز خلعا لو جاز ذلك لم تزل امرأة توصى لزوجها
 حين تستيقن بالموت (قال ابن نافع) أرى أن الطلاق يعفى عليه ولا يجوز له من
 ذلك إلا قدر ميراثه مثل ما فسر ابن القاسم (قال ابن نافع) قال مالك ويكون المال موقوفا
 حتى تصح أو تموت ﴿ قلت ﴾ أرايت أن جعل أمرها بيدها في مرضه فاختارت
 نفسها فانت أيرثها في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ﴿ قلت ﴾ فإن مات هو
 أثرته (قال) قال مالك ترثه (قال) مالك وكل طلاق كان في المرض بأي وجه ما كان
 فإن الزوج لا يرث في امرأته أن ماتت وهي ترثه إن مات قال مالك لأن الطلاق
 جاء من قبله ﴿ قلت ﴾ فإذا خالها برضاها لم جعل لها مالك الميراث أو إذا جعل أمرها
 بيدها فاختارت نفسها لم جعل لها مالك الميراث (قال) لأن مالكا قال إذا كان السبب
 من قبل الزوج فلها الميراث

ما جاء في الصلح

﴿ قلت ﴾ أرايت أن صالحها على أن أخرت الزوج بدين لها عليه إلى أجل من
 الآجال (قال) قال مالك الخلع جائز ولها أن تأخذه بالمال حالا ولا تؤخره إلى الأجل
 الذي أخرته إليه عند الصلح ﴿ قلت ﴾ أرايت أن صالحها على ثمر لم يبد صلاحه

(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك من السلف والذي ذكرت لك أن مالكا قال كل صفقة وقعت بصلح حرام فالخلع جائز ويرد الخوام فأرى اذا أعطته ثمراً قبل أن يبدو صلاحه على أن خلعا فالخلع جائز والتمر للزوج (قال ابن القاسم) وقد بلغني أن مالكا أجازة ان صالحها بتمر لم يبد صلاحه أو بعد أبى أو بجنين في بطن أمه فأجازة مالك وجعل له الجنين يأخذه بعد الوضع والآبق يبيعه والثرية يأخذها وأنا أراه جائزاً (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج على المرأة اذا رد اليها مالها الذي أخرته على الزوج حين صالحته أو أسفته الى أجل على أن صالحها فرد ذلك عليها مكانه ولم يترك الى أجله (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج عليها صداق مثلها ولا غير ذلك (قال ابن القاسم) فكذلك عندي أنه لا يكون للزوج على المرأة صداق مثلها في شيء من ذلك مما لا يجوز في الصلح مما يرد على المرأة وبعضها عليها الصلح

— مصالحة الاب عن ابنته الصغيرة —

قلت ﴿أرأيت الصبي أنيجوز عليه طلاق الاب﴾ (قال) قال مالك لا يجوز عليه طلاق الاب ويجوز صالح الاب عنه ويكون تغطية (قال مالك) وكذلك الوصي إذا زوج يتيماً عنده صغيراً جاز نكاحه ويجوز أن يصالح امرأته عليه ويكون هذا الصلح من الاب والوصي تغطية على الصبي وان طلق الوصي امرأة يتيمه لم يحجز ﴿قلت﴾ أنيجوز أن ينكح الصبي أو يطلق عليه أحد من الاولياء سوى الاب (قال) لم يقل لي مالك انه يجوز على الصبي في النكاح والصلح عنه الا الاب أو الوصي (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان هذا اليتيم لا وصي له فجعل له القاضي خليفة يقوم عليه بأمره فزوجه أو صالح عنه أرى أن يجوز ذلك كما يجوز لوصي الاب ﴿قلت﴾ فإن كان الاب هو الذي زوج الابن فأت وبنته صغير ثم صالح عنه الوصي امرأة الصبي أنيجوز هذا الصلح على الصبي ويكون تغطية قال نعم ﴿قلت﴾ وقول مالك ان الاب اذا صالح عن الصبي امرأة الصبي أو الوصي فذلك تغطية ثابتة على

الصبي ان كبر بعد اليوم فتزوجها أو تزوجها وهو صغير ثم كبر فطلقها تطلقتين لم تحل
له حتى تنكح زوجا غيره قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زوجها أبوها ولم تحض ومثلها
بجامع فجامعها الزوج ثم صالح الاب الزوج على أن يرد صداقها للزوج أيكون ذلك جائزا
على الجارية أم لا في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في البنت الصغيرة التي لم تحض
وقد دخل بها ان لا يها أن يزوجه كما يزوجه البكر فستلك في الاب اذا صالح عنها
زوجها ولم تحض وهي بنت صغيرة بعد ان ذلك جائز عليها وان كانت قد جمعت لانه
يجوز له أن ينكحها ويجوز اذنه عليها فكذلك مستلثك أرى أن يجوز صاحبه عليها

— في اتباع الصالح بالطلاق —

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا صالحها ثم طلقها في مجلسه من بعد الصلح أيقع الطلاق عليها
أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان الطلاق مع ايقاع الصلح فذلك لازم
للزوج وان كان انقطع الكلام الذي كان به الصالح ثم طلق بعد ذلك لم يلزمه
﴿ قلت ﴾ وكذلك ان صالحها ثم ظاهر منها في عدتها أو آلى منها (قال) يلزمه ذلك
في الايلاء ولا يلزمه في الظهار الا أن يقول ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي فهذا
يلزمه عند مالك ان تزوجه الظهار وان كان كلام قبل ذلك يستدل به على أنه أراد ان
تزوجها فهو مظاهر فانه يكون مظاهرا ان تزوجه لان مالكا قال في رجل له امرأتان
صالح احدهما فقالت له اثناية انك ستراجع فلانة قال هي طالق أبدا فردده
مالك مرارا وقال له ما نويت قال له الرجل لم يكن لي نية وانما خرجت مني مسجلة
(قال) أرى ان تزوجهما أنها طالق منك مرة واحدة وتكون خاطبا من الخطاب لان
مالك اجمله حين كان جوابا لكلام امرأته على أنه ان تزوجهما فهي طالق فكذلك
ما أخبرتك من الظهار اذا كان قبله كلام يدل على أنه أراد ذلك بمنزلة ما ذكرت لك
في مسئلة الرجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت
طالق فصالحها ثم دخلت الدار بعد الصلح مكانها أيقع الطلاق عليها أم لا (قال) اذا
وقع الصلح ثم دخلت بعد ذلك فلا يقع الطلاق بدخولها ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال

ان لم أقض فلانا حقه الى يوم كذا وكذا فامرأته طلق فلما جاء ذلك الوقت وخاف
 أن يقع عليه الطلاق دعاها الى أن تصالحه فراراً من أن يقع عليه الطلاق فصالحته
 لذلك وهو يريد رجعتها بعد مضي ذلك الوقت أيجوز له هذا الصلح ولا يكون حاشا
 ان لم يقض فلانا حقه (قال) نعم لا يكون حاشا وبئس ما صنع كذلك قال مالك
 ﴿قلت﴾ لم يكون بئس ما صنع من فر من الحنث (قال) سمعت مالكا يقول بئس
 ما صنع قال مالك ولا يجزي أن يفعل ذلك قال فان فعل لم أره حاشا لانه مضي
 الوقت وليست له بامرأة ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما مضي الوقت ولم يقض
 فلانا حقه أيقع عليه الطلاق ويحنث أم لا (قال) لا يكون عليه شيء ولا يقع
 عليه الطلاق

جامع الصلح

﴿قلت﴾ أرايت ان صالحها على طعام أو دراهم أو عرض من العروض موصوف
 الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويجوز أن يأخذ
 منها رهنا بذلك أو كفيلا قال نعم ﴿قلت﴾ ويجوز أن يبيع الطعام قبل أن يقبضه
 (قال) أكره ذلك لانه عندي يحمل البيوع ولا يصالح ذلك حتى يقبض الطعام وانما
 هذا كله في هذه الاشياء يحمل البيوع ﴿قلت﴾ أرايت ان اصطفا على دين فباعه
 منها بعرض من العروض الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال)
 لا يجوز ذلك لان هذا دين بدين فلا يجوز وهذا والبيع سواء ويرجع فيكون له الدين
 ﴿قلت﴾ أرايت اذا صالحها على أن أعطته عبداً بيته فأعطته ذلك العبد الى أجل
 من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك اذا صالحها على دين له الى
 أجل على أن تجلت له ذلك الدين قبل محل الاجل قال مالك فالدين الى أجله والتخلع
 جائز فكذلك العبد الذي صالحها عليه الى أجل من الآجال على أن لا تدفع اليه
 العبد الا الى أجل من الآجال فهو حال والتخلع جائز والاجل فيه باطل لان
 مالكا قال في كل صفقة وقعت بالصلح فيها حلال وحرام ان التخلع جائز والحلال

منها ثبت والحرام باطل والشرط في مثلثك في تأخير العبد لا يصلح والصلح على العبد جائز فطرحنا من هذا ما لا يصلح وجوزنا منه ما يصلح ﴿قلت﴾ أ رأيت أن صالحها على عرض موصوف الى أجل من الآجال يصلح له أن يبيعه منها بدين الى أجل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لأن هذا مثل البيوع وهذا يصير ديناً بدين

﴿ في حضنة الام ﴾

﴿قلت﴾ كم يترك التلام في حضنة الام في قول مالك (قال) قال مالك حتى يحتمل ثم يذهب الغلام حيث شاء ﴿قلت﴾ فان احتاج الاب الى الادب أن يؤدب ابنه (قال) قال مالك يؤدبه بالتهار ويبعثه الى الكتاب وينقلب الى أمه بالليل في حضنتها ويؤدبه عند أمه ويتعاهده عند أمه ولا يفرق بينه وبينها الا أن تزوج (قال) فقلت للمالك فان تزوجت وهو صغير يرضع أو فوق ذلك فأخذه أبوه أو أولياؤه ثم مات عنها زوجها أو طلقها أيرد الى أمه (قال) لا ثم قال لي مالك أ رأيت ان تزوجت ثانية أتؤخذ منها ثم ان طلقها زوجها أيرد اليها أيضاً ثانية ليس هذا بشئ اذا أسلمته مرة فلا حق لها فيه (قال) فقيل للمالك متى يؤخذ من أمه أحين عقد نكاحها أو حين يدخل بها زوجها (قال) بل حين يدخل بها زوجها ولا يؤخذ الولد منها قبل ذلك ﴿قلت﴾ والجارية حتى متى تكون الام أولى بها اذا فارقتها زوجها أو مات عنها (قال) قال مالك حتى تبلغ مبلغ النكاح ويخاف عليها فاذا بلغت مبلغ النكاح وخيف عليها نظر فان كانت أمها في حرز ومنعة ومحضين كانت أحق بها أبداً حتى تنكح وان بلغت ابنتها ثلاثين سنة أو أربعين سنة ما دامت بكرأ فأما أحق بها مالم تنكح الام أو يخف موضحها فان خيف على البنت في موضع الام ولم تكن الام في محضين ولا منعة أو تكون الام لها ليست برضية في حالها ضم الجارية أبوها اليه أو أولياؤها اذا كان في الموضع الذي تضم اليه كفاية وحرز ﴿قال﴾ وقال مالك رب رجل شرير سكير يترك ابنته ويذهب لشر ما ويدخل عليها الرجال فهذا

لا يضم اليه شيء أيضاً (قال ابن القاسم) فأرى أن ينظر السلطان لهذه (قلت) حتى متى تترك الجارية والغلام عند الجدة والنخالة (قال) تترك الجارية والغلام عند الجدة والنخالة الى حد ما يتركون عند الام وقد وصفت لك ذلك اذا كانوا في كفاية وحرز ولم يخف عليهما (قلت) فهل ذكر مالك الكفاية (قال) نعم قال اذا كانوا ليسوا في ثقة ولا كفاية فلا تعطى الجدة الولد ولا الوالد اذا كانوا ليسوا بأموين ولا يأخذ الولد الامن قبله الكفاية لهم فرب جدة لا تؤمن على الولد ورب والد يكون سفيها سكيراً يخرج من بيته ويدع ولده (قلت) وانما الكفاية التي قال مالك انما هو مثل ما وصفت لي (قال) نعم قال مالك ولا ينبغي أن يضر بالولد وينبغي أن ينظر للولد في ذلك بالذي هو أكفأ وأحرز (قلت) أرأيت ان طلقها زوجها فتزوجت المرأة وله منها أولاد صغار وجدهم لامهم في بعض البلدان وجدهم لا ييهم مع الصبيان في مصر واحد أو عمتهم أو خالتهم معهم في مصر واحد أيكون لهؤلاء الحضور حق في الصبيان وجدهم لامهم التي هي أحق بالصبيان من هؤلاء ساكنة في غير بلد الاب (قال) الذي سمعت من قول مالك وبلغني أن الجدة أم الام أو النخالة أولى من الجدة للاب والجدة للاب أولى من الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من بعد هؤلاء من غيرها فأما الجدة أم الام فاذا كانت بغير بلد الاب التي هو بها فالنخالة أولاها والاب أولى من الاخت والعمة والجدة والنخالة أولى من الاب والذي سألت عنه اذا كانت الجدة للام في غير بلاد الاب وتزوجت الام والنخالة بمحضرة الصبيان فالحق للنخالة في الصبيان لان الجدة اذا كانت غائبة فلاحق لها في الصبيان لانها ليست مع الاب في مصر واحد واذا لم تكن الجدة مع الاب في مصر واحد فهي بمنزلة الميتة فالحق للنخالة لانها بعد الجدة (قلت) أرأيت ان طلقها فتزوجت وله منها أولاد صغار وقد مات الاب ولم جدة لا ييهم أو عمة أو خالة أو أخت من أولى بالصبيان أهؤلاء الذين ذكرت أم الاولياء الجد والعم وابن العم والعصة وما أشبههم في قول مالك (قال) الذي سمعت من قول مالك أن

الجدة والعمة والاخت اذا كن في كفاية كن أحق من الاولياء والجدة أولى من
 الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من الاولياء اذا كانوا يأخذونهم الى
 كفاية والى حصانة **قلت** **﴿** أ رأيت ان طلقها والولد صغار فكانوا في حجر الام
 فأراد الاب أن يرتحل الى بعض البلدان فأراد أن يأخذ أولاده ويخرجهم معه وانما
 كان تزوج للمرأة في الموضع الذي طلقها فيه وهما جميعا من أهل تلك البلدة التي تزوجها
 فيها وطلقها فيها **قال** **﴿** قال مالك للاب أن يخرج ولده معه اذا ارتحل الى أى بلد
 ارتحل اليه اذا أراد السكنى **قال** **﴿** مالك **﴾** وكذلك الاولياء هم في أوليائهم بمنزلة الاب
 لهم أن يرتحلوا بالصبيان حيثما ارتحلوا تزوجت الام أو لم تزوج اذا كانت رحلة الاب
 والاولياء رحلة نفقة وكان الولد مع الاولياء أو مع الوالد في كفاية ويقال للام ان
 شئت فابتنى ولدك وان آيت فأنت أعلم **قال** **﴿** مالك **﴾** وان كان انما يسافر يذهب
 ورجى فليس لهذا أن يخرجهم معه عن أمهم لانه لم ينتقل **قال** **﴿** مالك **﴾** وليس للام
 أن تنقلهم عن الموضع الذي فيه والدهم أو أوليائهم الا أن يكون ذلك الى الموضع
 القريب البريد ونحوه حيث يبلغ الاب والاولياء خبرهم **قلت** **﴿** وتقيم في ذلك
 الموضع الذي خرجت اليه اذا كان بينها وبين الاب البريد ونحوه **قال** **﴿** نعم **قلت** **﴿**
 حتى متى تكون الام أولى بولدها اذا فارقتها زوجها **قال** **﴿** أما الجوارى في قول مالك
 فحتى ينكحن ويدخل بهن أزواجهن وان حضن فالام أحق وأما الغلمان فهي أحق
 بهم حتى يحتلموا **قال** **﴿** مالك فاذا بلغوا الادب أدبهم عند أمهم **قلت** **﴿** أ رأيت الام
 اذا طلقت ومعها صبيان صغار فتزوجت من أحق بولدها الجدة أم الاب **قال** **﴿** قال
 مالك الجدة أم الام أولى من الاب **قلت** **﴿** فان لم تكن أم الام وكانت أم أب
قال **﴿** فهي أولى من الاب ان لم تكن خالة **قلت** **﴿** وهذا قول مالك **قال** **﴿** نعم
قلت **﴿** فأم أم الام جدة الام أولى بالصبية من الاب اذا لم يكن فيما بينها وبين
 الصبية أم أعمد بالصبية منها **قال** **﴿** نعم **قلت** **﴿** فمن أولى بهؤلاء الصبيان اذا تزوجت
 الام أو ماتت أبوهن أولى أو أختهم لايههم وأمههم **قال** **﴿** أبوهن **قلت** **﴿** وهذا قول

مالك (قال) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ فن أولى هؤلاء الصبيان الاب أم الخالة (قال)
قال مالك الخالة أولى بهم من الاب اذا كانوا عندها في كفاية ﴿ قلت ﴾ فاما معنى
الكفاية (قال) أن يكونوا في حرز وكفاية ﴿ قلت ﴾ والنفقة على الاب (قال) نعم
النفقة على الاب عند مالك ﴿ قلت ﴾ فن أولى الاب أم العمه في قول مالك (قال) الاب
قال وليس بعد الجدة للام والخالة والجدة للاب أحد أحق من الاب ﴿ قلت ﴾
فن أولى العصبه أم الجدة للاب (قال) الذي سمعت من مالك أن الجدة أم الاب
أولى من العصبه وأرى أن الاخت والعمه وبنت الاخ أولى من العصبه ﴿ قلت ﴾
ويحمل الجد والم والابن والاخ وابن الاخ مع هؤلاء النساء مع الاخت والعمه وابنة الاخ
بمنزلة العصبه أم لا (قال) نعم يزلون مع من ذكرت من النساء بمنزلة العصبه ﴿ قلت ﴾
تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقها زوجها وهو
مسلم وهي نصرانية أو يهودية ومعه ولد صغير من أحق بولدها (قال) هي أحق
بولدها وهي كالمسلمة في ولدها الا أن يخاف عليها أن يلفت منهم جارية الا أن
يكونوا في حرز ﴿ قلت ﴾ هذه تسقيهم الحمر وتغنيهم بلحوم الخنازير فلم جعلتها
في ولدها بمنزلة المسلمة (قال) قد كانت عنده قبل أن يفارقها وهي تغنيهم ان أحببت
بلحوم الخنازير وبالحمور ولكن ان أرادت أن تفعل ذلك منعت من ذلك ولا ينزع الولد
منها وان خافوا أن تفعل ضمت الى ناس من المسلمين لثلاث تفعله ﴿ قلت ﴾ فان كانت
مجوسية أسلم زوجها ومعه ولد صغير فأبت أن تسلم وفرقت بينهما من أحق بالولد
(قال) الام أحق بالولد واليهودية والنصرانية والمجوسية في هذا سواء بمنزلة المسلمة
﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت أمهم أمة وقد أعتق الولد وزوجها حر فطلقها زوجها من أحق
بالولد (قال) الام أحق به الا أن تباع فتظن الى بلد غير بلد الاب فيكون الاب
أحق أو يريد أبوه الانتقال من بلده الى بلد سواء فيكون أحق بولده وهذا قول
مالك . والعبد في ولده بمنزلة الحر لا يفرق بين الولد وبين أمه كانت أمة أو حرة لان
العبد ليس له مسكن ولا قرار وانما يسافر به ويظن ويبيع وهذا الذي سمعت ممن

أثقب به عن مالك أنه قاله ﴿قلت﴾ أرايت المصبة اذا تزوجت أمهم أيبكون لهم أن يأخذوا منها الاولاد (قال) قال مالك اذا تزوجت الام فالاولياء أولى بالصبيان منها قال مالك وكذلك الوصي (قال) وقال مالك الاولياء هم المصبة (قال مالك) وهذا كله الذي يكون فيه بعضهم أحق بذلك من بعض اذا كان ذلك الى غير كفاية أو لم يكن مأمونا في حاله أو كان في موضع يخاف على الاولاد للمعرة التي هو فيها مثل البنت قد بلغت تكون عند الام والجدة وتكون غير الثقة في نفسها أو تكون البنت معها في غير حرز ولا تحصين فالاولياء أولى بذلك اذا كانوا يكونون في كفاية وحرز وحصين والوالد كذلك ان كان غير مأمون فرب والد سفهه يخرج الهار يكون في سفهه يضياعها وخاف عليها عنده ويدخل عليها الرجال يشربون فهذا لا يمكن منها ﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمع النساء في هؤلاء الصبيان وقد تزوجت الام ولا جدة لهم من قبل الام أو لم جدة من قبل الام لها زوج أجنبي من أحق بهؤلاء الصبيان وقد اجتمعن الاخوات مختلفات والجندات مختلفات والمهات مختلفات وبنات الاخوة مختلفات من أولى بهؤلاء الصبيان (قال ابن القاسم) أقعدهن بالام اذا كانت محرما من الصبيان فهي أولى بالصبيان بعد الجدة للام لان الجدة للام والدة وانما ينظر في هذا الى الاقعد فالاقعد بالام منهن اذا كانت محرما جعلها أولى بالصبيان ﴿قلت﴾ أرايت مولى النعمة أيبكون من الاولياء اذا تزوجت الام (قال) هو من الاولياء لانه وارث والمولى عتاقة وابن الم عند مالك من الاولياء ﴿قلت﴾ أرايت من أسلم على يديه اذا تزوجت الام أيبكون أولى بولد هذا الذي أسلم على يديه أم لا (قال) قال مالك ليس هو مولاه ولا يفتني أن ينسب اليه ﴿قلت﴾ وان والاه (قال) نعم وان والاه فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان كان ولده من هذه المطلقة لابد لم من الخدمة لضعفهم عن أنفسهم ومثله يقوى على الخدمة أيجبره على أن يخدمهم (قال) نعم عند مالك والخدمة بمنزلة النفقة اذا قوى على ذلك الاب أخذه ﴿قلت﴾ وما جد ما يفرق بين الامهات والاولاد في قول مالك في العيب (قال)

قال مالك لا يفرق بينهم حتى يتشعروا إلا أن يجعل ذلك بالصبي (قال) وذلك عندي
حتى يستغنى الصبي عن أمه بأكله وحده وشربه ولبسه وقيامه وقعوده ومنامه (قال)
قال مالك إذا أئثر فقد استغنى عنها (قال) ووجه الاستغناء عن أمه إذا أئثر مالم يجعل
ذلك به ﴿قلت﴾ رأيت الأب والولد حل ينهى مالك عن التفرقة فيما بينهم كما ينهى
عن التفرقة بين الأم وولدها (قال) قال مالك لا بأس أن يفرق بين الأب وبين ولده
وإن كانوا صغاراً وإنما ذلك في الأمهات ﴿قلت﴾ فالجدة أم الأم أو الجدة أم الأب
أيفرق بينها وبينهم وهم صغار لم يتشعروا (قال) قال لي مالك ذلك غير مرة وغير عام
أنه يفرق بين أم الأم وبينهم وإن كانوا صغاراً في التملك (قال مالك) وإنما ذلك في
الأم وحدها ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاءته امرأة فقالت إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وندي له سقاء
فزعم أبوه أنه يتزعمه مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به مالم
تنكح (قال عمرو بن شعيب) وقضى أبو بكر الصديق في عاصم على عمر بن
الخطاب أن أمه أحق به مالم تنكح ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة وغير واحد من
الانصار وغيرهم من أهل المدينة أن عمر بن الخطاب طلق امرأته الانصارية وله منها
ابن يقال له عاصم فتزوجت بعد عمر يزيد بن جمح الانصاري فولدت له عبد الرحمن
ابن يزيد وكانت لها أم قبضت عاصم اليها وهي جدته أم أمه وكان صغيراً ففصلها
عمر إلى أبي بكر الصديق فقضى لجدته أم أمه بحضائه لأنه كان صغيراً ﴿ابن وهب﴾
عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد بنحو ذلك وقالت الجدة
إنني حضنته وعندي خير له وأرفق به من امرأة غیری قال صدقت حضنتك خير له
فقضى لها به فقال عمر بن الخطاب سمعت وأطعت ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وعمر و
ابن الحارث عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بنحو ذلك إلا أن مالكا قال كان
الغلام عند جدته بقباء (وأخبرني) من سمع عطاء الخراساني يذكر مثل ذلك

(وقال) أبو بكر ربحها وقراشها خير له منك حتى يكبر (ابن وهب) قال عمرو بن الحارث في الحديث وكان وصيفاً لليث أنه أن يحيى بن سعيد حدثه قال ان المرأة اذا طلقت أولى بالولد الذكر والانثى ما لم تنزوج فان خرج الوالد الى أرض سوى أرضه ليسكنها كان أولى بالولد وان كانوا صغاراً فان هو خرج غازياً أو تاجراً كانت الام أولى بولدها الا أن يكون غزاة انقطاع (قال يحيى) والولى بمنزلة الوالد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أم الولد اذا اعتقت ولها أولاد صغار أمى في ولدها بمنزلة المرأة الحرة التي تطلق ولها أولاد صغار في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا تزوجت الام فأخذتهم الجدة أو النخلة أو تكون النفقة والكسوة والسكنى على الأب في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم يكن عند الأب ما ينفق عليهم (قال) فهم في قول مالك من فقراء المسلمين ولا يجبر أحد على نفقتهم الا الأب وحده اذا كانت يقدّر على ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الأب اذا كان معسراً والام موسرة أتجبر الام على نفقة ولدها وهم صغار في قول مالك (قال) لا تجبر على نفقة ولدها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان طلقها وأولادها صغار أ يكون على الأب أجر الرضاع في قول مالك قال نعم

— نفقة الوالد على ولده المالك لامره —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المرأة التيب اذا طلقها زوجها أو مات عنها وهي لا تقدر على شيء وهي عديمة أن تجبر الأب على نفقتها في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الزمى والمجانين من ولده الذكور المحتملين قد بلغوا وصاروا رجالاً هل يلزم الأب نفقتهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يلزم ذلك الأب لان الولد انما أسقط عن الأب فيه النفقة حين احتلم وبلغ الكسب وقوى على ذلك ألا ترى أنه قبل الاحتلام انما ألزم الأب نفقته لضعفه وضمف عقله وضمف عمله فهو لاء الذين ذكرت عندي أضعف من الصبيان ألا ترى أن من الصبيان من هو قبل الاحتلام قوي على الكسب الا أنه على كل حال على الأب نفقته ما لم يحتلم الا أن يكون للصبى كسب

يستغني به عن الاب أو يكون له مال فينفق عليه من ماله فكذلك الزنى والمجانين بمنزلة الصبيان في ذلك كله أو لا ترى أن النساء قد تحيض المرأة وتكبر وهي في بيت أبيها فنفتها على الاب وهي في هذا الحال أقوى من هذا الزمن ومن هذا المجنون وإنما ألزم الاب نفقتها لحال ضعفها في ذلك فمن كان أشد منها ضعفاً فذلك أحرى أن يلزم الاب نفقته إذا كانت زمانته تلك قد منعت من أن يقوى على نفسه مثل المغلوب على عقله والأعمى والزمن والضعيف الذي لا حراك به ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانوا قد بلغوا أوصياء ثم أزموا أو جنوا بعد ذلك وقد كانوا قد خرجوا من ولاية الاب (قال) لا شيء لها على الاب ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وإنما قلته على البنت التي

﴿ في نفقة الولد على والديه وعيالهما ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الصبي الصغير إذا كان له مال وأبواه معسران أينفق عليهما من مال هذا الابن في قول مالك (قال) قال مالك نم ينفق عليهما من مال الولد صغيراً كان أو كبيراً إذا كان له مال وأبواه معسران ذكرراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة ﴿قلت﴾ وكذلك ان لم تكن أمها تحت أبيها ولكنه تزوج غير أمها أينفق على أبيها وعلى امرأة أبيها من مالها قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الانثى أبيها حرائر أربع ليس فيهن أمها أينفق على أبيها وعلى نساءه من مالها (قال) انما سمعت مالكا يقول ينفق على الاب من مال الولد ذكرراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة وينفق على أهل الاب من مال الولد أيضاً ولم أسأله عن أربع حرائر (قال ابن القاسم) ولا أرى أن ينفق على أربع حرائر ولا ثلاث ولا على أكثر من واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان والدي معسراً وأنا موسر ولوالدي أولاد صغار أينفق عليه وعلى اخوتي الصغار الذين في حجره من مالي وعلى كل جارية من ولد أبي في حجره بكر (قال) قال لي مالك ينفق على الاب من مال الولد وعلى امرأته (قال ابن القاسم) ولا أرى أن تلزمه النفقة على اخوته الا أن يشاء ﴿قال﴾ فقلت للمالك

فالمرأة يكون لها الزوج وهو مبسر ولها ابن مومر تلزم الابن النفقة على أمه وهو يقول لا أنفق عليها لان لها زوجا (قال مالك) ينفق عليها ولا حجة له في أن يقول أنها تحت زوج ولا حجة له في أن قال فليفارقها هذا الزوج حتى أنفق أنا عليها ولها أن تقسم مع زوجها ويلزم ولدها نفقتها (قلت) فهل تلزم الولد النفقة على أبيه والنفقة على زوجة أبيه والنفقة على خادم امرأة أبيه في قول مالك (قال) تلزم الولد النفقة على خادم يكون لأبيه إذا كان الاب مبسراً والولد مومراً لذلك فأرى خادم امرأته أيضاً يلزم الولد نفقتها لان خادم امرأة أبيه تخدم الاب ولانه لو لم يكن لها خادم كانت الخدمة من النفقة التي تلزمه (قلت) وكل ما أنفق الوالدان من مال الولد فأبسر الوالدان بمد ذلك لم يكن ما أنفق من مال الولد ديناً عليهما في قول مالك (قال) نعم لا يكون ديناً عليهما (قلت) أرايت الولد هل يجبر على نفقة الوالدين إذا كان مبسراً في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر والد على نفقة ولده ولا ولد على نفقة والدين إذا كانا مبشرين (قلت) أرايت من كان له من الآباء خادم ومسكن أنفرض نفقته على الولد أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك يفرض على الولد نفقة أبيه وزوجته قال ابن القاسم وخادمه يدخل في نفقة أبيه فيكون ذلك على الولد فأما الدار فلم أسمع من مالك فيها شيئاً الا أني أرى ان كانت داراً ليس فيها فضل في قيمتها عن مسكن يفتنيه يكون في ثمن هذه الدار ما يتباع به مسكنه يسكنه وفضله يبيش فيها رأيت أن يعطى نفقة ولا يتباع لان مالكاً قال لنا لو أن رجلاً كانت له دار ليس في ثمنها فضل عن اشتراء مسكن يفتنيه أن لو باعها وابتاع غيرها أعطى من الزكاة فصاحب الدار في الزكاة أبعد من الزكاة من الوالد من مال الولد (قلت) أرايت الوالدين إذا كانا مبشرين والولد غائب وله مال حاضر عرض أو فرض أنفديهما على ماله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يفرض لهما نفقتهما في ذلك (قلت) فان كانت الام عديمة لاشئ لهما والولد أموال قد تصدق بها عليهم أو توهبت لهم أيفرض للام نفقتها في مال الولد قال نعم (ابن وهب) عن

يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الولد هل يمين أبيه في عسره ويسره إذا اضطرب
إلى ذلك (قال) ليس عليه ضمان وهو رأى رآه المسلمون أن ينفق عليهما من ماله
﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا بشر المدني قال كان يحيى بن سعيد إذا كان قاضياً
فرض على رجل نفقة أبيه أن شاء وأراد ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن
شهاب أنه قال في غلام ورث من أمه مالا أو من أبيه قال ابن شهاب لا يصالح
لأبيه ولا لامه أن يأكل من ماله ما استغنيا عنه إلا أن يحتاج الأب أو الأم فتضع
يدها مع يده (قال ابن وهب) وقاله عطاء بن أبي رباح ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن
لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا يأخذ الابن ولا الابنة من مال
أبويهما إلا بأذنهما (وقال) عطاء بن أبي رباح مثله

— نفقة المسلم على ولده الكافر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلم الابوان وفي حجرهما جوار وأولاد لهما قد حضن واخترن
الكفر على الاسلام أيجبر الأب على نفقتهم أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويجبر
الكافر على نفقة المسلم والمسلم على نفقة الكافر (قال) إذا كانوا أباً وأولاداً فانا نجبرهم
﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع أنه سئل عن الأب
الكافر يكون محتاجاً أو الأم ولها بنون مسلمون هل يلزم الولد نفقة الابوين وهما
كافران قال مالك نعم

— نفقة الوالد على ولده الا صاغر وليست الأم عنده —

﴿ قلت ﴾ أرأيت نفقة الأب على ولده الا صاغر أيجبر الأب على أن يدفع ذلك إلى
أمهم (قال) لم أسمع مالكا يحد في هذا حداً إلا أن المرأة إذا كان معها ولدها أعطيت
نفقة ولدها إذا كانت مطلقة بمصلحة فولدها عندها وتأخذ نفقتهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
أن دعاها إلى أن تتحول معه من بلد إلى بلد وهي عنده غير مطلقة ومن موضع إلى
موضع فأبت أن تكون لها عليه النفقة في قول مالك (قال) نعم هو قوله وتخرج معه

قلت ﴿ فان كان لها عليه مهر فقالت لا أتبعك حتى تعطيني مهرى ﴾ (قال مالك)
ان كان دخل بها فخرج بها على ما أحببت أو كرهت وتبمه بمهرها ديناً وليس لها أن
تتمتع منه من الخروج من أجل دينها

ما جاء فيمن تلزم النفقة

قلت ﴿ من تلزمه نفقته في قول مالك ﴾ (قال) الولد ولد الصلب ذية تلزمه نفقتهم
في الذكور حتى يحتلموا فإذا احتلموا لم تلزمه نفقتهم والنساء حتى يتزوجن ويدخل
بهن أزواجهن فإذا دخل بالبت زوجها فلا نفقة لها عليه فان طلقها بحد البناء بها أو
مات عنها فلا نفقة لها علي أبيها ﴿ قلت ﴾ فان طلقها قبل البناء ﴾ (قال) هي على نفقتها
ألا ترى أن النفقة واجبة على الاب حتى يدخل بها لان نكاحها في يد الاب ما لم
يدخل بها زوجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الوالد هل
يضمن مؤنة ولده والى متى يضمنهم ﴾ (قال) يضمن ابنه حتى يحتلم وابنته حتى تنكح
﴿ قلت ﴾ فولد الولد ﴾ (فقال) لا نفقة لهم على جدهم وكذلك لا تلزمهم النفقة على
جدهم ولا يلزم المرأة النفقة على ولدها وتلزم النفقة على أبيها وان كانت ذات زوج
وان كره ذلك زوجها كذلك قال مالك ﴾ (قال) والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم
واحدة لامرأته ولا يلزمه من نفقة خدامها أكثر من خادم واحدة ولا يلزمه نفقة
أخ ولا أخت ولا ذى قرابة ولا ذى رحم محرم منه ﴾ (قال) قال مالك وعلى الوارث
مثل ذلك أن لا يضار ﴿ قلت ﴾ أرايت الجارية التي لا بد لها من خادم للخدمة
وعندها خادم قد ورثها من أمها أتلزم الاب نفقة خدامها وهي بكر في حجر
أبيها ﴾ (قال) لا أرى أن يلزم الاب نفقة خدامها وتلزمه نفقتها هي نفسها ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك ﴾ (قال) نعم وهو رأي ويقال للاب اما أتفقت على الخادم واما ابنتها
ولم تترك بنير نفقة ﴾ (قال ربيعة) في امرأة توفى عنها زوجها ولها ولد صغير فأرادت
أن تتزوج وتري به علي عمه أو وصي أبيه وليس للام مال ﴾ (فقال) ربيعة يكون
ذلك لها وولدها من أيتام المسلمين يحمله ما يحملهم ويسعه ما يسعهم وولي الزم

أولى من الام بالولد الا أن تحب الام الحضانة فيقضي لها بحضانة ولدها لان حجرها
خير له من حجر غيرها ولا يضمن أحد نفقة اليتيم الا أن يتطول متطول فيفضل
بما بدله الا ما قسم الله لايام المسلمين من الحق في الصدقة والتيء ﴿ قال ﴾ وقال
زبيعة في قول الله تبارك وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قال) الوارث الولي لليتيم
ولماله مثل ذلك من المعروف يقول في صحة أمه أمره بالمعروف فيما ولي من اليتيم
وماله وان تمسرا فراضيا على أن يترك ذلك يسترضعه حيث أراه الله ليس على
الولي في ماله شيء مفروض الا من احتسب ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن خالد بن
يزيد عن زيد بن أسلم أنه قال في قول الله تبارك وتعالى والوالدات يرضعن أولادهن
حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة انها هي المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها
(فقال) وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تضار المرأة بولدها ولا مولود
له بولده وعلى الوارث مثل ذلك (يقول) ليس لها أن تلقى ولدها عليه ولا يجحد من
يرضعه وليس له أن يضارها فينزع منها ولدها وهي تحب أن ترضعه وعلى الوارث
مثل ذلك فهو ولي اليتيم

— ما جاء في الحكيم —

﴿ قلت ﴾ رأيت الحكيم اذا حكما من هما وهل يجوز أن يكون في الحكيم
الصبي والمرأة والعبد والرجل المحدود ومن هو على غير الاسلام (قال مالك) ليست
المرأة من الحكماء والصبي والعبد ومن هو على غير دين الاسلام أحق أن لا يجوز
تحكيمهم لا برضا من الزوج والمرأة ولا بالبيعة من السلطان ﴿ قلت ﴾ فالحكماء هل
يكونان من غير أهل المرأة وأهل الرجل وكيف ان لم يكن لهما أهل وكيف ان كان
لهما أهل وكانوا لا موضع فيهم لانهم ليسوا من أهل النظر والعدل (قال) قال مالك
الامر الذي يكون فيه الحكماء انما ذلك اذا فتح ما بين الرجل وامرأته حتى لا تبتة
بينهما بيعة ولا يستطيع الى أن يتخلص الى أمرهما فاذا بلغنا ذلك بمسئ الوالي رجلا
من أهلها ورجلا من أهله عدلين فنظرا في أمرهما واجتهدا فان استطاعا الصلح

أصلها بينهما والا فرقا بينهما ثم يجوز فراقهما دون الامام وان رأيا أن يأخذا من مالها حتى يكون خلعاً فلا (قال) فإذا كان في الاهل . وضع كانوا هم أولى لعلمهم بالامر وتنبيه به وانهم لم تزد هم قرابتهم منها اذا كان فيهم من الحال التي وصفت لك من النظر والمعدلة الا قوة على ذلك وعلماً به وأما اذا لم يكن في الاهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كانا ممن لا أهل لهما فانما معنى ذلك الذي هو عدل من المسلمين ﴿ قلت ﴾ فلاهلون اذا اجتمعوا على رجل يحكم وهل يكون الاهلون في ولاية العصبة أو ولاية المال أو والى اليتيم اذا كان من غير عصبة أو والى اليتيمة اذا كان كذلك وهل يكون الى غير من يلى نفسه من الأزواج والزوجات أو هل يكون لاحد مع الذى يلى نفسه من الأزواج شريك (قال) لا شرك للذين أمرهما اليهما . من أحد في أمرهما الا شرك المشورة التي المرء فيها مخير في قبولها وردها وأما شرك يمنع به صاحبه شيئاً أو يعطيه فلا (قال) وكذلك الامر الى . من يلى اليتامى من الرجل والمرأة وهو لا يكون اليهم من ذلك الا ما اليهم من الطلاق والمخالعة ﴿ قلت ﴾ فان كان ممن يلى نفسه من الرجل والمرأة أو من الولاية الذين يجوز أمرهم على من يلون جعلوا ذلك الى من لا يجوز ان يكون حكماً (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ولم وانما جعل ذلك اليها ولاية الامر أو الزوج والزوجة المالكان لامرهما (قال) لان ذلك يجري اذا حكم غير أهل الحكومة والرأى ممن وصفت لك وغيرهم ممن يخالف الاسلام كان على غير وجه الاصلاح (قال) وانما أراد الله بالحكمين وأراد ولاية العلم للاصلاح لما فسد من الزوج لزوجته ومن الزوجة لزوجها فان ذلك يأتي تخاطرا منهما بما لا ينبغي أن يكون فيه الفرر ﴿ قلت ﴾ فاذا كان ذلك منهم الى رجل واحد اجتمعاً عليه هل يكون بمنزلة الحكمين لهما جميعاً (قال) نعم انما هي أمورهما التي لو أخذها دون من يحكم فيها كان ذلك لهما وكذلك هي الى من جعلها اليه اذا كان يستأهل أن يكون ممن يجعل ذلك اليه ليس بنصراني ولا عبد ولا صبي ولا امرأة ولا سفيه فهو لا يجوز منهم اثنان فكيف واحد ﴿ قلت ﴾ فلو أن بعض من

لا يكون ذلك اليه جعل عن ملا منهما ورضا ففرق بينهما هل يمضي ذلك أو يكون تمالؤ
مردوداً (قال) إذا لا يمضي ولا يكون طلاقاً لأنهم ليسوا من أهل الحكم واجتهاد
الرأى ولأن ذلك لم يكن على وجه التملك تملك الطلاق يدلك على ذلك دخول
الزوجة فيه بتحكيما ولا مدخل للزوجة في تملك الطلاق ﴿قلت﴾ فلو قضى
الحكماء بنرم على الزوج أو على المرأة كيف يكون ذلك وهل يكون ذلك بنير
التخلص من المرأة والزوج في تحكيما حين يحكماء (قال) إذا حكم الزوج والمرأة
الحكمين في الفرقة والامساك فقد حكماهما فيما يصلح ذلك بوجه السداد منهما
والاجتهاد (قال) وقال مالك أن رأيا أن يأخذ من المرأة ونرمها مما هو مصلح
لها ومخرجها من ملك من أضر بها فإثر ولا يبنى أن يأخذ من الزوج شيئا ويطلقا
عليه ﴿قلت﴾ فهل يكون لهما أن يحكما من الفراق بأكثر مما يخرجها من يده
وهل يكون إذا أخرجها بواحدة يكون له فيها رجعة (قال) قال مالك لا يكون لهما
أن يخرجها من يده بنير طلاق السنة وهي واحدة لا رجعة له فيها حكما عليها فيه
بمال أو لم يحكما به لأن ما فوق ذلك خطأ وليس بصواب وليس بمصلح لهما أمراً
والحكماء إنما يدخلان من أمر الزوج وزوجته فيما يصلح لهما وله جملاً ﴿قلت﴾
فلو أنهما اختلفا فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر (قال) إذا لا يكون هناك فراق
لأن إلى كل واحد منهما ما إلى صلح به باجتماعهما عليه ﴿قلت﴾ فإن أخرجها
أحدهما بنرم نرمة المرأة وأخرجها الآخر بنير غرم (قال) إذا لا يكون ذلك منهما
اجتماعاً لأنه ليس عليهما أن تخرج شيئاً بنير اجتماعهما ولأنه ليس عليه أن يفارق
عليه بنير الذي لم يجتمعا عليه من المال فإن شئت أن تخفى له من المال طوعاً منها
لا بمحكمها ما سعى عليها أحد الحكمين فقد اجتمعا إذا أمضت المال للزوج على
الطلاق لاجتماعهما على الفرقة إذا أبت إعطاء المال إنما هو تبع في رد ذلك على
الزوج بأن يقول لم يجتمعا لي على المال فيلزمها لي ولم يصل إلى ما حكم به منه أحدهما
فتنقطع مقالتي فإذا أمضت هي ذلك فليس مما يشك أحد أن مما اجتماعاً عليه الفراق

وقد سقط مقال الزوج اذا قبض الذي حكم به أحد الحكمين بطوعها **قلت** **﴿** فلو حكم واحد بواحدة وحكم الآخر بائنتين **﴿** قال **﴿** اذا يكونان مجتمعين من ذلك على الواحدة **﴿** قلت **﴿** فلو طلق واحد اثنتين والآخر ثلاثا **﴿** قال **﴿** قد اجتمعا على الواحدة وما زاداهو خطأ ولأنهما لم يدخلها بما زاد على الواحدة أصراً يدخلان به صلاحاً للمرأة وزوجها الا والواحدة تجزئ من ذلك وكذلك لو حكم واحد بواحدة والآخر بالبتة لأنهما مجتمعان على الواحدة وانظر كل ما حكم به أحدهما مما هو أكثر مما حكم به صاحبه على أنهما قد اجتمعا منه على ما اصطحبا مما هو صلاح للمرأة وزوجها فما فوق ذلك من الطلاق باطل **﴿** قلت **﴿** وكذلك لو حكما جميعاً فاجتمعا على اثنتين أو على ثلاث **﴿** قال **﴿** هو كما وصفت لك من أنهما لا يدخلان بما زاد على الواحدة لهما صلاحاً بل قد أدخلتا مضرة وقد اجتمعا على الواحدة فلا يلزم الزوج الا واحدة **﴿** قلت **﴿** فلو كانت المرأة ممن لم يدخل بها هل يجرى أمرها مع الحكمين مجرى المدخول بها وكيف يكون أمرهما في الصداق ان كان قد وصل اليها أو لم يصل ان رأى الحكمان أن يطلا ما له من نصف الصداق اذا طلقاها وقد كان أوصل الصداق اليها أو حكما عليها برد الصداق كله اليه أو زيادة **﴿** قال **﴿** يجرى مجرى المدخول بها ليس لهما أن يطلا ما يرجع اليه من نصف الصداق ألا ترى أن مالكا لا يرى أن يؤخذ منه للمدخول بها ويطلقها عليه وان حكما عليها برد الصداق كله فهو جائز ألا ترى أن مالكا يقول في المدخول بها ان رأيت أن يأخذ منها ويكون خلفاً فعلاً **﴿** قلت **﴿** فان قال أحدهما حين حكما برئت منك وقال الأخر هي خلية **﴿** قال **﴿** أما المدخول بها فكانها قال البتة أو ثلاثاً لأن هذين الاسمين وان اختلفا ثلاث وهما اذا اجتمعا بثلاث كانت واحدة لما أعلمت من أنه ليس للزوج ولا للزوجة صلاح في أن يكون الطلاق أكثر مما يخرجها من يده وتقول مالك ما زاد فهو خطأ وإنهما أدخلتا مضرة بما زاد على الواحدة والواحدة بينهما **﴿** قال مالك **﴿** وأما التي لم تدخل بها فهي واحدة لان الواحدة تخليها وتبين بها وان هما نويان بذلك البتة

فهي أيضاً واحدة أو لا ترى أن مالكا يقول في الامة تمتق تحت البعد وهي مدخول
بها فتختار نفسها أكثر من واحدة ان ذلك ليس لها لان الواحدة تين بها فليس لها
أن تدخل مضرة اذا كانت الواحدة تملك بها نفسها دونه وانه جل قوله الذي كان
يعتمد عليه وهو في موطن كتيبه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال ربعة بن أبي عبد
الرحمن ذكره يونس في المرأة والرجل يتباران وكل واحد مؤد لحق صاحبه
قال هو جائز ما لم تكن المبراة بينهما على إضرار من الرجل بها وقد كان لو
أعطته مالها طيبة به نفسها كان لاسائنا فاذا أخذت بذلك نفسها فذلك أجوز بما كان
وانما كان ما قيل ليقيا حدود الله في حكم الحكيم اذا بعثا الى الرجل والمرأة فان
رأيا مظلمة جاءت من قبله فرقا بينهما ولم تقرّ عنده على الظلم وعلى صحبتها بالنكر
وان رأيا الليل من قبل المرأة والعداء في صحبتها أمرا زوجها فشديده بها وأجازا قوله
عليها وأمناء على غيبها وان وجداهما كليهما منكرا ألحق صاحبه يسى الدعة فيما
أمره الله من صحبتها فرقا بينهما على ناحية من بعض ما كان أصدقا يعطيانه اياه وان
كرهت ولكن يقال لهما لا يؤمن أحدهما على صاحبه وليس تعطى أيها الزوج الصداق
وقبلك ناحية من الظلم وقد استمتعت بها وليس لك يا امرأة أن يفرق بينك وبينه
فتذهبين بنفسك وماله وعندك من الظلم مثل الذي عنده فيعمل الحكيمان في الفداء
برأيهما وشاورتهما قال الله تبارك وتعالى فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح
عليهما فيما افترت به فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فذلك اذا اجتمعا في المظلمة وحكم
بذلك الحكيمان (قال ربعة) فأما اذا كان الزوج غير ظالم فكل ما أخذ من امرأته
فهو حلال ان كانت محسنة أو مسيئة (قال ربعة) وليس للحكيم أن يبعثا الا بالسلطان
وما قضى به الحكيمان فهو جائز في نراق أو بضع أو مال (قال ربعة) ولا يحرم
نكاحها وان فرق بينهما الحكيمان ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال ربعة لا يبعث الحكيم
الا السلطان فكيف يجاز تحكيم المرأة والبعد والصبي والنصراني والمسخوط ﴿ وقال
ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال ان أراد بعد أن يبعثا الحكيم

إخلع فتقاضيا عليه دون الحكمين فانه يجوز اذا أتى ذلك من قبل المرأة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد ثبت عثمان بن عفان عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهم يحكمان بين عتيل بن أبي طالب وبين امرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكانا قد تفافم الذي بينهما فلما اقتريا من مسكن عتيل بن أبي طالب اذا رائحة طيب وهود من الصوت فقال معاوية ارجع فاني أرجو أن يكونا قد اصطلحا قال ابن عباس أولانمضي فننظر في أمرها فقال معاوية فتفعل ماذا فقال ابن عباس أقسم بالله لئن دخلت عليهما فرأيت الذي أخاف عليهما منهما لأحكمن عليهما بإخلع ثم لأفرقن بينهما (قال مالك) وبلغني أن علي بن أبي طالب قال في الحكمين اللذين قال الله تبارك وتعالى حكما من أهله وحكما من أهلها انه قال اليهما أن يفرقا بينهما وان يجمعا (قال مالك) وأحسن ما سمعت من أهل العلم أنه يجوز أمر الحكمين عليهما

تم كتاب ارخاء الستور من المدونة الكبرى

والحمد لله حمدا كثيرا وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

ويليه كتاب التخصير والتعليك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ كتاب التخيير والتملك ﴾

﴿ ما جاء في التخيير ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت اذا قال الرجل لامرأته وهي مدخول بها اختارى نفسك فقالت قد اخترت نفسي فناكرها الزوج (قال) قال مالك لا تنفعه المناكرة وهي ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لها اختارى نفسك فقالت قد قبلت أمرى (قال) تسئل عما أرادت فان قالت قد قبلت أمرى أرادت بذلك أننى قد قبلت ما جعل لى من الخيار ولم أطلق قيل لها فطلقى ان أردت أو ردى فان طلقت ثلاثاً لم يكن للزوج أن يناكرها وان طلقت نفسها واحدة أو اثنتين لم يكن ذلك لها ولم يلزم الزوج من ذلك شئ وانما يلزم الزوج اذا طلقت نفسها ثلاثاً لان الزوج انما خيرها فاذا خيرها انما لها أن تطلق نفسها ثلاثاً أو ترد ذلك وليس لها أن تطلق واحدة ولا اثنتين وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال لها اختارى فقالت قد قبلت أمرى وقالت أردت بذلك الطلاق (قال) تسئل عما أرادت من الطلاق فان كانت انما أرادت تطليقة واحدة فليس ذلك الطلاق بلازم للزوج وان كانت أرادت اثنتين فليس ذلك أيضاً بلازم للزوج وان كانت أرادت بذلك ثلاثاً ألزم الزوج ذلك ولم يكن للزوج أن يناكرها وانما ينظر فى الخيار وفى التملك الى ما قال الزوج فان قال اختارى فهذا خيار وان قال أمرك بيديك فهذا تملك وتسئل المرأة عما وصفت لك

في التملك وفي التخيير كما وصفت لك أيضاً ولا يكون في الخيار للزوج أن يناكرها ويكون له في التملك أن يناكرها ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين التملك والخيار في قول مالك (قال) لان الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تين منه وهي لا تين منه بالواحدة فلما كانت الواحدة لا تينها علمنا أنه اذا خيرها فأراد أن تين منه فاعلمنا جعل ذلك اليها في الثلاث وأما التملك فهذا لم يجعل لها الخيار في أن تين منه أو تقيم عنده انما جعل لها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً الا أن يناكرها فيعلم أنه لم يجعل لها الا ما قال مع يمينه ويكون أملك بها ألا ترى أنه لو ملكها فطلقت نفسها واحدة وقال الزوج كذلك أردت واحدة كان أملك بها فهو في التملك جعل لها أن تطلق نفسها طلاقاً يملك الزوج فيه الرجعة وفي الخيار لم يجعل لها أن تطلق نفسها طلاقاً يملك الزوج فيه الرجعة ألا ترى أنه اذا ناكرها في الخيار لم يكن ذلك له ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل لامرأته اختاري في أن تطلق نفسك طليقة واحدة وفي أن تقيمي فقالت قد اخترت نفسي أيكون ذلك ثلاثاً أم لا (قال) نزلت بالمدينة وسئل مالك عنها فقال مالك الله ما أردت بقولك ذلك حين قلت اختاري في واحدة الا واحدة قال الزوج نعم والله ما أردت الا واحدة قال مالك أرى ذلك لك وهي واحدة وأنت أملك بها ﴿قلت﴾ وكيف كانت المسئلة التي سألوها مالكا عنها (قال) سألوها مالكا عن رجل قال لامرأته اختاري في واحدة فأجابهم بما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختاري طليقة فقالت قد اخترتها أتكون ثلاثاً أم واحدة في قول مالك أو قالت قد اخترت نفسي (قال) سمعت مالكا يقول اذا قال لها اختاري في طليقة انه ليس لها أكثر من طليقة واحدة ﴿قلت﴾ وملك رجعتها أم تكون بائناً (قال) بل يملك رجعتها ﴿قلت﴾ وكذلك لو ملكها أمرها فطلقت نفسها واحدة انه يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم يملك رجعتها ﴿قلت﴾ أرايت الذي يقول لامرأته اختاري فقالت قد اخترت طليقتين (قال) قال مالك لا شيء لها الا أن تطلق نفسها ثلاثاً لان الخيار عند مالك ثلاث فاذا اختارت غير ما جعل لها الزوج

فلا يقع ذلك عليها ﴿قلت﴾ وكذلك إذا قال لها اختارى في تطليقتين فاختارت واحدة (قال) لا يقع عليها شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فقالت قد طلقت نفسي واحدة (قال) لا يقع عليها شيء في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها اختارى فقالت قد خليت سبيلك وهي مدخول بها وأرادت بقولها قد خليت سبيلك واحدة (قال) لا يقع عليها من الطلاق شيء لان مالكا قال في الذى يخير امرأته وهي مدخول بها فتقضى واحدة انه لا يقع عليها شيء لانه انما خيرها في الثلاث ولم يخيرها في الواحدة ولا في الاثنتين ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها اختارى اليوم كله فمضى ذلك اليوم ولم تختتر (قال) أرى أنه ليس لها أن تختار اذا مضى ذلك اليوم كله لان مالكا قال في قوله الاول ان خيرها فلم تختتر حتى يفترقا من مجلسهما فلا خيار لها فكذلك مسئلتك اذا مضى الوقت الذى جعل لها الخيار اليه فلا خيار لها. وأما قوله الآخر فلها أن تختار وان مضى ذلك الوقت لان مالكا قال لى في الرجل يخير امرأته فيفترقان قبل أن تقضى ان لها أن تقضى حتى توقف أو حتى يجامعها وقوله الاول أعجب الى وأنا أخذه وهو الذى عليه جماعة الناس ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال لها اذا جاء غد فقد جعلت لك الخيار (قال) توقف الساعة كذلك قال مالك فتقضى أو ترد فان وطئها قبل غد فلا شيء بيدها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها يوم أتزوجك فاختارى فتزوجها أ يكون لها الخيار (قال) نعم يكون لها أن تختار ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كلما تزوجتك فلك الخيار أ يكون لها أن تختار كلما تزوجها (قال) نعم لان مالكا قال في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما تزوجتك قال مالك كلما تزوجها وقع الطلاق ﴿قلت﴾ ويقع على هذه الطلاق بعد ثلاث تطليقات (قال) نعم لانه قال كلما تزوجتك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته اذا قدم فلان فاختارى (قال) قال مالك ويلبنى ولم أسمع أنه قال في رجل قال لامرأته اذا قدم فلان فأنت طالق انها لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فان قدم وقع الطلاق فان لم يقدم فلان لم يقع الطلاق فمسئلتك في الخيار مثل هذا ﴿قلت﴾ ولا يحال بينه وبين وطئها في قول مالك

(قال) ثم لا يحال بينه وبينها **﴿ قلت ﴾** أرأيت أن قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه إلا بعد زمان وقد كان زوجها يطؤها بعد قدم فلان (قال) لها الخيار إذا لم تعلم بقدمه فلاق حين قدم فلان ولا يكون جماع زوجها إياها قطعاً لما كان لها من الخيار إذا لم تعلم بقدم فلان **﴿ قلت ﴾** أرأيت لو أن رجلاً خير امرأته فلما خيرها خاف أن تختار نفسها فقال لها خذ بي مني ألف درهم على أن تختاري فقال قد فعلت فاختارت زوجها على تلك الألف أيلزم الزوج تلك الألف الدرهم أم لا (قال) يلزم الزوج الألف الدرهم لأن من تزوج امرأة وشرط لها أن لا يسرر عليها ولا يتزوج عليها فإن فعل فأمرها بفسخها ففعل فأرادت أن تطلق نفسها فقال لها زوجها لا تفعل ولك ألف درهم فرضيت بذلك أن ذلك لازم للزوج لأنها تركت له شرطها بهذه الألف فكذلك مسئلتك **﴿ قلت ﴾** أرأيت أن قال لها اختاري فقال قد اخترت نفسي أن دخلت على ضري أيكون هذا قطعاً لخيارها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكن توقف فتختار أو تترك **﴿ قلت ﴾** أرأيت أن قال لها وهي مدخول بها اختاري فقال قد خليت سبيلك ولانية لها (قال) هي ثلاث البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج أن لو قال لها ابتداء منه قد خليت سبيلك ولانية له (قال) هي البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج وهذا قول مالك **﴿ قلت ﴾** أرأيت المرأة التي لم يدخل بها زوجها إذا خيرها فقال لها اختاري فقال قد اخترت نفسي فقال الزوج لم أرد إلا واحدة وقالت الجارية قد اخترت نفسي فأنا طالق ثلاثاً (قال) قال مالك في هذه أنها واحدة والقول فيها في الخيار قول الزوج لأن الزوج لم يبين بها والواحدة تبينها فلما كانت الواحدة تبينها كان الخيار أو التملك في هذه التي لم يدخل بها سواء إذا نكحها في الخيار ونوى حين خيرها واحدة وإن لم ينو شيئاً حين نكحها فهي ثلاث البتة في التملك وفي التخير وكذلك قال مالك في الذي يملك امرأته أمرها ولانية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فطلقت نفسها ثلاثاً فأنكحها أنها طالق ثلاثاً ولا تنفسه منكرته إياها لأنه لم يكن له نية في واحدة ولا في اثنتين حين ملكها

﴿ قلت ﴾ والمدخول بها وغير المدخول بها اذا ملكها أمرها ولا نية له فطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) سمعت مالكا يقول ذلك اذا ملكها أمرها ولا نية له فالقضاء ما قضت وليس له أن يناكرها ولم أسأله عن التي دخل بها والتي لم يدخل بها وما عندي سواء وليس له أن يناكرها دخل بها أو لم يدخل بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خيرها قبل البناء بها ولا نية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فاختارت نفسها وطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) قال مالك اذا خير الرجل امرأته ولا نية له حين خيرها وذلك قبل البناء بها انها ان طلقت ثلاثا أو اختارت نفسها فليس للزوج أن يناكرها فكذلك التملك عندي أنا في التي لم يدخل بها ﴿ قال ﴾ وقال مالك ألا ترى الى حديث ابن عمر أنه قال القضاء ما قضت إلا أن ينوي أن يناكرها فيحلف على ما نوى ألا ترى أنه اذا كانت له نية كان ذلك له ويحلف على ذلك في التملك فان لم تكن له نية كان التملك والخيار سواء وليس له أن يناكرها اذا قضت والتي لم يدخل بها له أن يناكرها في الخيار اذا خيرها اذا كانت نيته حين خيرها في واحدة أو اثنتين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختاري وهي غير مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) تسئل عن نيتها ما أرادت بقولها قد خليت سبيلك فان أرادت الثلاث فهي الثلاث إلا أن يناكرها لانها غير مدخول بها لان مالكا قال في الذي يخير امرأته قبل الدخول بها فتقضي بالبت ان له أن يناكرها وان خيرها ولا نية له فقالت قد خليت سبيلك وهي غير مدخول بها (قال) هي ثلاث لان الزوج قد جعل اليها ما كان في يديه من ذلك حين خيرها ولا نية له فلما قالت قد خليت سبيلك كانت بمنزلة أن لو ابتدأ ذلك زوجها من غير أن يملكها فقال لها وهي غير مدخول بها قد خليت سبيلك ولا نية له انها ثلاث . فهذا يدلك على مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق ان شئت أو اختاري أو أمرك بيدك أ يكون ذلك لها ان قامت من مجلسها في قول مالك أم لا (قال) كان مالك مرة يقول ذلك لها مادامت في مجلسها فان تفرقا فلا شيء لها فعيل للمالك فلو أن رجلا قال لامرأته

أمرك يديك ثم وثب فأراد أن يقطع بذلك عنها ما كان جعل لها من التملك (قال) لا يقطع ذلك عنها الذي جعل لها من التملك . فقيل للمالك فإحده عندك فقال اذا قدم معها قدر ما يرى الناس أنها تختار في مثله وان فراقه اياها لم يرد بذلك فراراً الا أنه قام على وجه ما يقام له فلا خيار للمرأة بعد ذلك فكان هذا قوله قديماً ثم رجع فقال أرى ذلك يدها حتى توقف (قال) فقيل للمالك كأنك رأيته . مثل التي تقول قد قبلت وتفرقا ولم تقض شيئاً (قال) نعم ذلك في يديها ان قالت في مجلسها ذلك قد قبلت أو لم تقل قد قبلت فذلك في يديها حتى توقف أو توطأ قبل أن تقضى فلا شيء لها بعد ذلك وقوله اختارى ان ذلك لها في قول مالك مثل ما يكون لها في قوله لها أمرك يديك . وكذلك قال مالك في الخيار وأمرك يده لانه سواء في الذي يحمل منه الى المرأة وقوله الاول أعجب الى اذا تفرقا فلا شيء لها وهو الذي عليه جماعة الناس (قال ابن القاسم) واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك في يديها وان قامت من مجلسها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن تمكنه من نفسها قبل أن تقضى وأرى أن توقف فاما أن تقضى واما أن يطل ما كان في يديها من ذلك وانما قلت ذلك لانه حين قال لها أنت طالق ان شئت كأنه تفويض فوضه اليها (قلت) أرايت اذا خير الرجل امرأته حتى متى يكون لها أن تقضى في قولك مالك (قال) يكون لها أن تقضى الى مثل ما أخبرتك في التملك الى أن يفرقا فان تفرقا فلا شيء لها بعد ذلك (قلت) أرايت ان قال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي فقال لها اني لم أرد الطلاق وانما أردت أن تختارى أي ثوب أشتريه لك من السوق (قال) هل كان كلام قبل ذلك يدل على قول الزوج قال لا (قال) فهي طالق ثلاثاً لان مالكا قال في رجل يقول لامرأته أنت مني برهة ولا يكون قبل ذلك كلام كان هذا القول من الزوج جواباً لذلك الكلام انها طالق ثلاثاً ولا يدين الزوج في ذلك فكذاك مسئلتك (قلت) أرايت ان خير رجل امرأته فقالت قد طلقت نفسي أ يكون واحدة أو ثلاثاً في قول مالك (قال) تسئل المرأة عما طلقت نفسها أو واحدة أو ثلاثاً (قلت) فان قالت انما طلقت نفسي واحدة

أنتكون واحدة أم لا تكون شيئاً (قال) لا تكون شيئاً في قول مالك ﴿قلت﴾
 وكذلك ان قالت انما طلقت نفسي اثنتين لا يكون ذلك طلاقاً في قول مالك (قال)
 نعم لا يكون طلاقاً في قول مالك ﴿قلت﴾ فان قالت أردت بقولي طلقت نفسي
 ثلاثاً أكون القول قولها ولا يجوز منا كرة الزوج اياها في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختاري ولم يقل نفسك أو قال لها اختاري نفسك
 فقصت في الوجين جميعاً أمها سواء في قول مالك أم لا (قال) أما في قوله لها
 اختاري فقد أخبرتك بقول مالك ان كان كلام قبل ذلك يكون قول الزوج اختاري
 جواباً لذلك فالقول قول الزوج والا فالقضاء ما قضت المرأة ﴿قلت﴾ فان قال
 لها اختاري نفسك وقد كان قبل ذلك كلام يعلم منه أن قول الزوج اختاري
 نفسك كان جواباً لذلك الكلام أيدين الزوج في ذلك أم لا (قال) ابن القاسم نعم
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختاري نفسك فقالت قد قبلت أمرى أو قالت قد
 قبلت أو قالت قد رضيت أو قالت قد شئت (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته
 اختاري فقالت قد قبلت أمرى أو قالت قد قبلت ولم تقل أمرى انها تسئل عن
 ذلك فيكون القول قولها انها طلقت نفسها ثلاثاً أو واحدة أو اثنتين فان كانت
 واحدة أو اثنتين فلا يقع عليه شيء وان كانت أرادت بذلك ثلاثاً فهي ثلاث وسألت
 مالكا عن هذا غير مرة فقال مثل ما أخبرتك في قولها قد قبلت ولم تقل أمرى أو
 قد قبلت أمرى (قال) وكذلك قال لي مالك في الذي يقول لامرأته اختاري فقول
 قد اخترت ولا تقول أمرى أو اخترت أمرى انها تسئل عن ذلك ما أرادت فان
 قالت لم أرد به الطلاق كان القول قولها وان قالت أردت واحدة أو اثنتين لم يكن ذلك
 بشيء وان قالت أردت ثلاثاً فالقول قولها وليس للزوج أن يناكرها (قال ابن القاسم)
 فكل شيء يكون من قبل المرأة لا يستدل به على البتات الا بقولها لأن له وجوهاً
 في تصاريح الكلام فتلك التي تسئل عما أرادت بذلك القول (قال) لي مالك والتمليك
 بهذه المنزلة الا أن له أن يناكرها فيه اذا قضت بالبتات ويحلف على نيته ان كانت

له وان لم تكن له نية حين ملكها وأراد أن يناكرها حين قضت بالثلاث فليس له أن يناكرها لاني سألت مالكا عن الرجل يقول لامرأته أمرك بيدك فتقول قد طلق نفسي البتة ويناكرها فيقال له أنويت شيئا فيقول لا ولكن أريد أن أناكرها الآن (قال) ليس ذلك له الا أن يكون نوي حين ملكها في كلامه الذي ملكها فيه ألا ترى أن ابن عمر قال القضاء ما قضت الا أن يناكرها فيحلف على ما نوى فهذا في قول ابن عمر له نية ﴿قلت﴾ فيم تكون به المرأة بائنة من زوجها اذا خيرها فقضت بأي كلام تكون بائنة ولا تسئل عما أراده (قال) قال مالك اذا قالت قد اخترت نفسي أو قد قبلت نفسي أو قد طلق نفسي ثلاثا أو قد بنت منك أو حرمت عليك أو قد برئت منك أو قد بنت منك فهذا كله في الخيار والمليك قال مالك لا تسئل المرأة عن نيتها وهو البتة الا أن يناكرها في التمليك بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت في هذا كله اذا خيرها فقالت لزوجها قد طلقتك ثلاثا أو قالت قد بنت مني أو قالت حرمت علي أو قالت قد برئت مني أو نحو هذا (قال) هذا كله في قول مالك ثلاث ثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها اختاري نفسك فقالت قد فعلت أتسألها عن نيتها في قول مالك ما أرادت بقولها قد فعلت والزوج قد قال لها اختاري نفسك (قال) نعم في قول مالك انها تسئل عن نيتها وسواء ان قال لها ها هنا اختاري أو اختاري نفسك فقالت قد فعلت انها تسئل عما أرادت بقولها قد فعلت ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته اختاري أباك أو أمك (قال) تسئل مالك عن رجل كانت امرأته تكثر عليه مما تستأذنه الى الحمام والخروج الى الحمام وأخرى كانت في منزل لزوجها فكانت تخرج منه الى غرفة في الدار لجيران لها تنزل فيها فقال أحد الزوجين لامرأته اما أن تختارني واما أن تختاري الحمام وقال الآخر اما أن تختارني واما أن تختاري النرفة فالتت قد أكثرت علي (قال) قال مالك ان لم يكن أراد بذلك طلاقا فلا أرى عليه طلاقا فالذي سألت عنه في الذي يقول اختاري أباك أو أمك ان أراد به الطلاق فهو الطلاق وان لم يرد به الطلاق فلا شيء عليه (قال)

ابن القاسم) ومعنى قوله ان أراد به الطلاق انه الطلاق انما يكون طلاقا اذا
اختارت الشيء الذي خيرها فيه بمنزلة ما لو خيرها نفسها فان لم تختَر فلا شيء لها
(قال) وسئل مالك عن رجل قال لامرأته قد أكثرت مما تذهبين الى الحمام
فاختاري الحمام أو اختاريني فقالت قد اخترت الحمام (قال مالك) أرى أن يسئل
الزوج عن نيته فان أراد طلاقا فهو طلاق وان لم يرد الطلاق فلا شيء عليه ﴿قلت﴾
أرأيت ان قال رجل لرجل خير امرأتي وامرأته تسمع فقالت المرأة قد اخترت
نفسى قبل أن يقول لها الرجل اختارى (قال) القضاء ما قضت الا أن يكون الزوج
انما أراد أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل يقول خيرها ان شئت أو يكون قبل
ذلك كلام يستدل به على أن الزوج انما أراد بهذا أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل
ان أحب أن يخيرها خيرها والا فلا خيار للمرأة فان كان كلام يستدل به على هذا
فلا خيار للمرأة الا أن يخيرها الرجل وان كان انما أرسله رسولا فانما هو بمنزلة
رجل قال لرجل أعلم امرأتى أتى قد خيرتها فعلمت المرأة بذلك فاختارت فالتقاء
ما مضت ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وأخبرني موسى بن عليّ ويونس بن يزيد
عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير
أزواجه بدأ بي فقال اني ذاك لك أمراً فلا عليك أن لا تهجلى حتى تسأمرى
أبيك قالت وقد علم أن أبوى لم يكونا ليأمراني بفراقه قالت ثم تلا هذه الآية
يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين - أمتكن
وأسرحكن سراحا جيلا قالت فقلت في أى هذا أسأمر أبوى فاني أريد الله
ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل
ما فعلت ولم يكن ذلك حين قال لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخترنه طلاقا
من أجل أنهن اخترنه (قال مالك) قال ابن شهاب قد خير رسول الله صلى الله عليه
وسلم نساءه حين أمره الله بذلك فاخترنه فلم يكن تخييرهن طلاقا ﴿وذكر﴾ ابن

وهب عن زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسليمان بن يسار وابن
مسعود وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب وربيعة وعمر بن عبد العزيز
وعطاء بن أبي رباح كلهم يقول اذا اختارت زوجها فليس بشيء (قال) وأخبرني ابن
وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم نساءه فقرررن تحته واخترن الله ورسوله فلم يكن ذلك طلاقا
واختارت واحدة منهن نفسها فذهبت قال ربيعة فكانت البتة ﴿قلت﴾ أرايت ان
قال رجل في المسجد بشهادة رجال اشهدوا أنني قد خيرت امرأتى ثم مضى الى البيت
فوطئها قبل أن تعلم أن يكون لها أن تقضي اذا علمت وقد وطئها (قال) نعم يكون لها
أن تقضي اذا علمت ويماقب فيما فعل من وطئها اياها قبل أن يعلمها لان مالكا قال
في الرجل ينزوج المرأة ويشترط لها ان تزوج عليها أو تسر فأمرها بيدها فتزوج
أو تسر وهي لا تعلم قال مالك لا يبنين له أن يطأها حتى يعلمها فتقضي أو تترك
(قال ابن القاسم) وأرى اذا وطئ قبل أن تعلم فان ذلك بيدها اذا علمت تقضي أو
ترك (قال) وقال مالك وكذلك الأمة اذا عتقت تحت العبد فيطؤها قبل أن تعلم
فان لها الخيار اذا علمت ولا يقطع وطؤه خيارها الا أن يطأها بعد علمها ﴿قلت﴾
ويحول مالك بين وطء العبد الامة اذا عتقت وهي تحته حتى تختار أو تترك (قال)
نعم قال مالك لها أن تمنعه حتى تختار وتستشير فان أمكنته بعد العلم فلا خيار لها
(قال عبد الجبار) وحدثني ابن شهاب أن امرأة منهن اختارت نفسها فذهبت
وكانت بدوية (قال) وسمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يحدث عن ربيعة وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه فاختارت امرأة منهن نفسها فكانت
اليثة (قال) وحدثني ابن لبيعة عن خالد بن يزيد وابن أبي حبيب وسعيد بن أبي هلال
عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك فقالوا اختارت الرجعة الى أهلها وهي بنت الضحاك
العامري ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت وابن أبي
عبد الرحمن ان اختارت نفسها في البتة (قال ربيعة) لم يبلغنا أثبت من أنها لا تقضي

الا في البتة والاقامة على غير تطليقة وليس بين أن يفارق أو يقيم بنير طلاق شيء
 ابن وهب قال يونس عن ابن شهاب أنه قال ان قال اختارى ثم قال قد رجعت
 في أمري وذلك قبل أن تبت طلاقها وقبل أن يفترقا وقبل أن تسكلم بشيء فقال ليس
 ذلك اليه ولا له حتى تبين هي (قال) فان ملك ذلك غيرها فهي بتلك المثلة (وقال
 الليث) مثل قول ربيعة ومالك في الخيار

— في التملك —

قلت قال أمرك يدك فطلقت نفسها واحدة أملك الزوج الرجعة
 في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون معه فداء فان كان معه فداء فالطلاق بائن
 قلت قال أمرك يدك فطلقت نفسها واحدة أملك الزوج الرجعة
 (قال) هي ثلاث تطليقات الا أن يرد عليها مكانه فيحلف أنه لم يرد الا ما قال واحدة
 أو اثنتين قلت فأى شيء يجعل هذا تملكاً أو خياراً (قال) هذا تملك قلت
 وهذا قول مالك قال نعم قلت وكيف يجعله تملكاً وأنت تجعلها حين قالت قد
 اخترت نفسي طلاقاً ثلاثاً وهي اذا ملكها الزوج فطلعت نفسها واحدة كانت
 واحدة (قال) ألا ترى أنه اذا ملكها أمرها فطلعت نفسها وقالت قد قبلت أمري
 أو قالت قد قبلت ولم تقل أمري قيل لها ما أردت بقولك قد قبلت أو قد طلقت
 نفسي أو واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فان قالت أردت واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً كان
 القول قولها الا أن يناكرها الزوج قلت فان جعلوا أن يسألوها في مجلسهم ذلك
 عن نيتها ثم سألوها بعد ذلك يوم أو أكثر من ذلك عن نيتها فقالت نويت ثلاثاً
 أيكون للزوج أن يناكرها عند قولها ذلك ويقول ما ملكتك الا واحدة (قال) نعم
 قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت أرايت ان ملكها أمرها فقالت قد قبلت
 نفسي (قال) قال مالك هي ثلاث البتة الا أن يناكرها الزوج قلت فافرق
 ما بين قد قبلت نفسي وقد قبلت أمري (قال) لان قولها قد قبلت أمري انها قبلت
 ما جعل لها من الطلاق فتستل عن ذلك كم طلقت نفسها وللزوج أن يناكرها في

أكثر من تطليقة ان كانت أرادت بقولها قد قبلت أمرى الطلاق واذا قالت قد
قبلت نفسى فقد بينت أنها قد قبلت جميع الطلاق حين قبلت نفسها فى ثلاث الا
أن يناكرها الزوج ولا يحتاج هاهنا الى أن تسئل المرأة كم أرادت من الطلاق لانها
قد بينت فى قولها قد قبلت نفسى (قال مالك) ولو قالت بعد أن تقول قد قبلت
نفسى أو اخترت نفسى انما أردت بذلك واحدة لم يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ أرأيت
اذا ملكها فقالت قد قبلت أمرى ثم قالت بعد ذلك لم أرد بذلك الطلاق أياكون
القول قولها ولا يلزم الزوج من الطلاق شئ قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا ملكها
الزوج فقالت المرأة قد قبلت أمرى ثم قالت بعد ذلك لم أرد بقولى قد قبلت
أمرى الطلاق فصدتها فى قول مالك أياكون لها أن تطلق نفسها وقد قامت من
مجلسها الذى ملكها الزوج فيه أمرها (قال) نعم ذلك لها فى قول مالك ﴿ قلت ﴾
وان بعد شهر أو شهرين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يخرج ذلك من يديها الا
السلطان أو تتركه لآنها قد كانت قبلت ذلك ﴿ قلت ﴾ وكيف يخرجها
السلطان من يديها (قال) يوقفها السلطان فاما تقضى وإما ترد ماجعل لها من ذلك
﴿ قلت ﴾ ويكون للزوج أن يطأها قبل أن يوقفها السلطان (قال) ان أمكنته من
ذلك فقد بطل الذى فى يديها من ذلك وقد رده حين أمكنته من الوطء ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وان غضبها نفسها فى علي أمرها حتى يوقفها
السلطان (قال) نعم ولم أسمعه من مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك يديك
فطلقت نفسها واحدة فقال الزوج لم أرد أن تطلق نفسها واحدة وانما ملكتها
فى ثلاث تطليقات اما أن تطلق نفسها جميع الثلاث واما أن تقيم عندى بغير طلاق
(قال) قال مالك ليس له فى هذا قول والقول قولها فى هذه التطليقة وقد لزمتم
التطليقة الزوج وانما يكون للزوج أن يناكرها اذا زادت على الواحدة أو على
الثنتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته قد ملكتك الثلاث تطليقات
فقالت أنا طالق ثلاثا (قال) ذلك لها فى قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها

أمرك بيدك اذا جاء غداً أتجمله وقتاً ثم تجمله بمنزلة قوله لأمرك بيدك اذا قدم فلان
(قال) قوله لأمرك بيدك اذا جاء غداً عند مالك وقت وليس ذلك بمنزلة قوله لأمرك
بيدك اذا جاء فلان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها لأمرك بيدك لأمرك بيدك أمرك
بيدك فطلقت نفسها ثلاثاً (قال) بسئل الزوج عما أراد فان كان انما أراد واحدة فهي
واحدة وحلف وتكون واحدة وان كان أراد الثلاث فهي ثلاث وان لم يكن له نية
فالتقضاء ما قضت المرأة وليس له أن يرد عليها ما قضت فان قضت واحدة فذلك لها
وان قضت ثلاثاً فذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها لأمرك بيدك وأراد الزوج
ثلاث تطلقات فطلعت نفسها واحدة أيكون ذلك لها (قال) نعم قال مالك وتقع
تطليقة واحدة ويكون الزوج أملاك بها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها لأمرك بيدك في
أن تطلي نفسك ثلاثاً فطلعت نفسها تطليقة واحدة (قال) لا يجوز لها ذلك لأن
مالكا قال اذا قال لها طلقي نفسك ثلاثاً فطلعت واحدة ان ذلك غير جائز ﴿قلت﴾
وما فرق ما بين هذا وبين قوله لأمرك بيدك ونوى الزوج ثلاثاً فطلعت نفسها واحدة
ان ذلك لازم للزوج (قال) لأن الذي ملك امرأته انما ملكها في الواحدة والثنتين
والثلاث فلها أن تقضى في واحدة وفي اثنين وفي ثلاث الا أن يناكرها اذا كانت
له نية حين ملكها فيحلف وليس الذي قال لها طلقي نفسك ثلاثاً بهذه المنزلة لأن
الذي قال لامرأته طلقي نفسك ثلاثاً فطلعت واحدة لم يملكها في الواحدة وانما ملكها
في الثلاث فلا يكون لها أن تقضى في الواحدة لأنها لم تملك في الواحدة وانما
ملك في الثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها أمرها في التطليقتين فقضت بتطليقة
(قال) يلزمه تطليقة الا أن يكون قال لها قد ملكتك في تطليقتين يريد بذلك أن
طلق نفسك تطليقتين أو كفى ولم يملكها في الواحدة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها
أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد
تطليقة أخرى فقالت المرأة قد طلقت نفسي واحدة (قال) هي واحدة لأن مالكا
قال في الرجل يملك امرأته وينوي الثلاث تطلقات أولاً يكون له نية عين ملكها

فقضت طلاقاً أنها تطلقه ولا تكون ثلاثاً ويكون الزوج أملك بها وكذلك مسئلتك
﴿قلت﴾ أرأيت أن ملكها الزوج ولا نية له فقالت قد حرمت نفسي عليك أو
قدمت نفسي (قال) قال مالك هي ثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال لامرأته
أمرك بيدك ثم قال لها أيضاً أمرك بيدك قبل أن تقضى شيئاً على ألف درهم
فقالت المرأة قد ملكتني أمرى بغير شيء فأنا أفضى فيما ملكتني أو لا ولا يكون على
أن قضيت من الألف شيء (قال) القول قولها وقول الزوج قد ملكتك على ألف
درهم بعد قوله قد ملكتك باطل لأن هذا ندم منه لأن مالكا قال في رجل قال
لامرأته إن أذنت لك إلى أمك فأنت طالق البتة ثم قال بعد ذلك أترين أني أحنت
إن أذنت لك أن تذهبي إلى أمك إلا أن يقضى به على السلطان فأنت طالق ثلاثاً
(قال مالك) قد لزمته اليمين الأولى وقوله إلا أن يقضى به على السلطان في اليمين
الثانية ندم منه واليمين الأولى لازمة فكذلك مسئلتك في التملك ﴿قلت﴾ أرأيت
لو ملكها فطلقت نفسها ثلاثاً ففناكرها أن تكون طالقاً تطلقه (قال) نعم كذلك قال
مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك في رجل قال لامرأته قد ملكتك أمرك فقالت
قد اخترت نفسي فناكرها أن يكون قولها قد اخترت نفسي واحدة في قول مالك
(قال) نعم كذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إذا ملك الرجل امرأته قبل أن
يدخل بها ولا نية له فطلقت نفسها واحدة ثم طلقت نفسها أخرى أي يكون ذلك
لها أم تبين بالأولى ولا يقع عليها من التنتين شيء في قول مالك (قال) إذا كان ذلك
نسفاً متتابعاً إن ذلك يلزم الزوج لأن مالكا قال إذا طلق الرجل امرأته قبل البناء بها
فقال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان نسفاً واحداً متتابعاً إن ذلك يلزمه
ثلاث تطلقات إلا أن يقول إنما نويت واحدة فكذلك هي إلا أن تقول إنما أردت
واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال رجل لامرأته قد ملكتك أمرك وهي غير
مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) أرى أن تسئل عن نيتها فإن نوت واحدة
بقولها قد خليت سبيلك فهي واحدة فإن أردت بقولها قد خليت سبيلك اثنتين أو

ثلثاً فالقول قولها إلا أن يناكرها إذا كانت له نية فيحلف لأن مالكاً قال في
 الذي يقول لامرأته قد خليت سبيلك أنه يسئل عما نوى بقوله قد خليت سبيلك
 فإن لم يكن له نية فهي ثلاث فهي حين قالت إذا ملكها قد خليت سبيلك يصير
 قولها في ذلك بمنزلة قول الرجل إذا قال قد خليت سبيلك ابتداءً منه ﴿قلت﴾
 أرايت أن كانت قد دخلت بها قال لها زوجها قد ملكتك أمرك فقالت قد خليت
 سبيلك (قال) قال لي مالك في الرجل يقول لامرأته قد خليت سبيلك أنه ينوي
 ما أراد فيكون القول قوله (قال) فقلت للمالك فإن لم تكن له نية (قال) هي البتة
 لأن المدخول بها لا تين بواحدة وكذلك هي إذا ملكها أمرها فقالت قد خليت
 سبيلك أنها توقف فإن قالت أردت واحدة أو اثنتين فذلك إليها وإن قالت أردت
 البتات فناكرها على نية ادعاها كان ذلك له وكان أحق بها وإن قالت لم أنو بقولي
 قد خليت سبيلك شيئاً كان البتات إذا لم يكن للزوج نية حين ملكها وإن كانت
 له نية كان قولها قد خليت سبيلك على ما نوى الزوج من الطلاق إذا حلف على
 نيته ﴿قلت﴾ أرايت أن ملك الزوج رجلين أمر امرأته فطلق أحدهما ولم يطلق
 الآخر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن كان إنما ملكها فقتضى
 أحدهما فلا يجوز على الزوج قضاء أحدهما وإن كانا رسولين فطلق أحدهما فذلك
 جائز على الزوج (قال) وإنما مثل ذلك إذا جمل أمرها بيد رجلين مثل ما لو أن
 رجلاً أمر رجلين يشتريان له سلعة أو يبيعاها له فباع أحدهما أو اشترى له أحدهما
 إن ذلك غير لازم للموكل سيفي قول مالك فذلك أن ملكها أمر امرأته
 ﴿قلت﴾ أرايت أن قال رجل لرجلين أمر امرأتني في أيديكما فطلقها أحدهما ولم
 يطلق الآخر (قال) أرى الطلاق لا يقع إلا أن يطلقاها جميعاً ﴿قال ابن وهب﴾
 قال مالك في الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما أنه لا طلاق عليه
 حتى يطلقاها جميعاً (قال) ابن وهب وقال مثل قول مالك عطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾
 أرايت لو أن رجلاً حرّاً على أمة ملكها أمرها ولا نية له أو هو ينوي الثلاث فقتضت

بالثلاث (قال) تطلق ثلاثاً لان طلاق الحر الامة ثلاث ولو كان عبداً ألزمته
 تطليقتين لان ذلك جميع طلاقه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت
 لو قال لامرأته حيالك الله وهو يريد بذلك التمليك أ يكون ذلك تمليكا أو قال لها
 لا مرجأ يريد بذلك الايلاء أ يكون بذلك مولياً أم لا أو أراد به الظهار أ يكون به
 مظاهراً أم لا وهل تحفظ هذا عن مالك (قال) قال مالك في الطلاق كل كلام
 نوى به الطلاق انها طالق ﴿قلت﴾ أ يكون هذا والطلاق سواء قال نعم ﴿قال
 ابن وهب﴾ وأخبرني الحرث بن نبهان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي
 أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام أو ساء فهو طلاق ﴿ابن وهب﴾ عن
 سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه قال كل شيء أريد به الطلاق فهو طلاق
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الزوج لامرأته طلقي نفسك فطلقت نفسها ثلاثاً فقال الزوج
 انما أردت واحدة (قال) سمعت مالكا يقول في المرأة يقول لها زوجها طلاقك
 في يديك فطلعت نفسها ثلاثاً فقال الزوج انما أردت واحدة (قال) قال مالك ذلك
 بمنزلة التمليك القول قول الرجل اذا رد عليها وعليه المهرين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها
 طلقي نفسك فقالت قد اخترت نفسي أ يكون هذا البتات أم لا (قال) اذا لم
 ينأكرها في قول مالك فهو البتات (قال) وكذلك لو قال لها طلقي نفسك فقالت
 قد حرمت نفسي أو بئنت نفسي أو برئت منك أو أنا بائنة منك انها ثلاث ان لم
 ينأكرها الزوج في مجلسه وذلك أن مالكا قال في الرجل يقول لامرأته طلاقك
 يدك فتقضي بالبتات فينأكرها (قال مالك) هذا عندي مثل التمليك له أن ينأكرها
 وإلا فالتقضاء ما قضت ويحلف على يمينه مثل التمليك ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه
 كان يقول اذا ملك الرجل امرأته أمرها بالتقضاء ما قضت الا أن ينسکر عليها فيقول
 لم أرد الا تطليقة واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملك بها في عدتها ﴿ابن وهب﴾
 عن مالك والليث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من ثقيف ملك
 امرأته نفسها فقالت قد فارقتك فسكت ثم قالت قد فارقتك فقال بئيك المحبر

ثم قالت قد فارقتك فقال بفيك الحجر فاختصا الى مروان فاستحلفه ماملها الا واحدة وردها اليه (قال مالك) قال عبد الرحمن فكان القاسم بن محمد يعجبه هذا القضاء ويراها أحسن ما سمع في ذلك (وقال) مثل ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص واليث بن سعد

❦ في التملك اذا شأت المرأة أو كلما شأت ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت واحدة (قال) لا يقع عليها شيء من الطلاق في قول مالك لان مالكا قال في امرأة خيرها زوجها فقالت قد اخترت تطليقة ان ذلك ليس بشيء ولا يقع عليها تطليقة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا (قال) أرى أنها واحدة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته أمرها فقضت بالثلاث فقال انما أردت واحدة انها واحدة فكذلك مسئلتك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها أنت طالق كلما شئت (قال) قول مالك ان لها أن تقضى مرة بعد مرة ما لم يجامعها أو توقف فان جامعها أو وقف فلا قضاء لها بعد ذلك وانما يكون لها أن تقضى قبل أن يجامعها ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها الزوج أنت طالق كلما شئت فردت ذلك أيكون لها أن تقضى بعد ما ردت (قال) اذ تركت ذلك فليس لها أن تقضى بعد ذلك في قول مالك لان مالكا قال في امرأة قال لها زوجها أمرك بسيدك الى سنة فتركت ذلك انه لا قضاء لها بعد ذلك ❦ قلت ❦ وتركها ذلك عند السلطان أو عند غير السلطان سواء قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها أنت طالق غدا ان شئت فقالت أنا طالق الساعة أتكون طالقا الساعة أم لا في قول مالك (قال) هي طالق الساعة وقال مالك من ملك امرأته الى أجل فلها أن تقضي مكانها ❦ قلت ❦ وان قال لها أنت طالق ان شئت الساعة فقالت له أنا طالق غدا (قال) هي طالق الساعة لان مالكا قال من ملك امرأته فقضت بالطلاق الى أجل فهي طالق مكانها ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فردت ذلك أيكون ردها ردأ (قال) لا وهذه

يعين في قول مالك فتى ما دخلت وقع الطلاق ﴿قلت﴾ وقوله أنت طالق كلما شئت ليس هذا يعين في قول مالك (قال) نعم ليس هذا يعين انما هذا من وجه التملك وليس هذا يعين في قول مالك

جامع التملك

﴿قال ابن القاسم﴾ أرايت المرأة يقول لها زوجها أمرك بيدك فتقول قد قبلت نفسي ثم تقول بعد ذلك انما أردت واحدة أو اثنتين (قال) لا يقبل قولها اذا قالت قد قبلت نفسي فهي البتات اذا لم ينكرها الزوج في ذلك المجلس وتكون به بائنة ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال لها أمرك بيدك ثم قال أنت طالق قضت هي بتطليقة أخرى أتزومه التطليقتان أم واحدة (قال) يلزمه تطليقتان وان قضت بالبتات فله أن ينكرها ان كانت له نية أنه ما ملكها الا واحدة وتكون ثنتين ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها أو خيرها ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج أي يكون لها أن تقضي في قول مالك (قال) لا لان طلاق ذلك الملك الذي ملكها وخيرها فيه قد ذهب كله ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها أو خيرها فلم تقض شيئا حتى طلقها الزوج تطليقة فاقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك (قال) لا يكون لها أن تقضي لان الملك الذي ملكها فيه قد انقضى وهذا ملك مستأنف ﴿قلت﴾ ولم وقد بقي من طلاق الملك الذي ملكها فيه وخيرها قد بقي من ملك ذلك الطلاق تطليقتان (قال) لا يكون لها أن تقضي لان هذا ملك مستأنف ﴿قلت﴾ أرايت ان خيرها فقتاول المجلس بها يوما أو أكثر من ذلك أي يكون لها أن تقضي في قول مالك الاول أم لا (قال) قال مالك وسئل عن ذلك عن طول المجلس في هذا اذا ملك امرأته أو خيرها ما حدة ذلك اذا قلت ماداما في مجلسهما فربما قال الرجل لامرأته مثل هذا ثم يقطع ذلك عنهما ويسكتان ويريضيان ويخرجان في الحديث الى غير ذلك ويطول ذلك حتى يكون ذلك جل النهار وهما في مجلسهما لم يفترقا (قال) قال مالك أما ما كان هكذا من طول المجلس وذهاب عامة النهار فيه ويعلم أنهما قد تركا ذلك وقد خرجا مما كانا فيه الى غيره ثم تريد أن تقضي

فلا أرى لها قضاء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ هذا الذي آخذ به وهو قول مالك الأول
﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أمرك في يدك ثم قال قد بدا لي أكون
ذلك له أم لا في قول مالك (قال) ليس ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال
لرجل أجنبي أمر امرأتي بيدك ثم قال بعد ذلك قد بدا لي أكون له ذلك أم لا في
قول مالك (قال) ليس ذلك له في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قاما من مجلسهما
ذلك قبل أن تقضى المرأة شيئا أو يقضى هذا الاجنبي الذي جعل الزوج ذلك اليه
أ يكون له أن يطلق أو يكون لها أن تطلق بعد القيام من مجلسهما (قال) كان قول
مالك الذي كان يفتي به أنها اذا قامت من مجلسها أو قام الذي جعل الزوج ذلك في
يديه من مجلسه فلا شيء له بعد ذلك ثم رجع مالك عن ذلك فقال أرى له ذلك
ما لم يوقفه السلطان أو توطأ (قال ابن القاسم) وقوله الاول أعجب اليّ وبه آخذ
وعليه جل أهل العلم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جعل أمر امرأته بيد أجنبي فلم يقض شيئا
حتى قام من مجلسه أ يحال بين الزوج وبين الوطء في قول مالك الآخر حتى
يوقف هذا الرجل فيقضى (قال) ان كان هذا الرجل الذي جعل الزوج أمرها في
يديه قد خلى بينه وبينها وخلا بها فاذا كانت هكذا كان قطعاً لما كان في يدي هذا
الاجنبي من أمرها لانه أمكنه منها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يحمل أمر امرأته بين
رجل اذا شاء أن يطلقها يطلقها (قال) اذا لم يطلقها حتى يطأها الزوج فليس له أن يطلق
بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يطأها الزوج حتى مرض فطلقها الوكيل بعد ما مرض
الزوج أ يلزم الزوج الطلاق أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل تره (قال) نعم لان مالكا
قال في الرجل يقول لامرأته وهو صحيح ان دخلت دار فلان فأنت طالق البتة
فتدخلها وهو مريض (قال) قال مالك تره (قال) فقلت للمالك انما هي التي فلت (قال)
اذا وقع الطلاق وهو مريض فهي تره ألا ترى أن التي تقتدي من زوجها في مرضه
أن لها الميراث فكذلك هذا وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قال لها أمرك
بيدك ان تزوجت عليك ولم يشترطوا عليه انما تبرع به من عند نفسه لم يكن ذلك

في أصل النكاح فتزوج عليها فطلقت. نفسها البتة فقال الزوج انما أردت واحدة ولم
 أرد ثلاثا (قال) قال مالك ذلك له ويحلف (قال) ولا يشبه هذا الذي شرطوا عليه
 في أصل النكاح ﴿قلت﴾ وما فرق ما بينهما في قول مالك (قال) لان هذا تبرع به
 والاخر شرطوا عليه فلا ينفعها اذا ما شرط لها لانها ان لم تقدر على أن تطلق نفسها
 الا واحدة كان له أن يرتجها والذي تبرع به من غير شرط القول فيه قوله ﴿قلت﴾
 أرايت ان قال لها امرك بيدك الى سنة هل توقف حين قال لها امرك بيدك الى سنة
 مكانها أم لا يكون لها (قال) قال مالك نعم توقف متى ما علم بذلك ولا تترك تحت
 رجل وأمرها بيدها حتى توقف فاما أن تقضي واما أن تترك فكذاك مسئلتك التي
 ذكرت حين قال لها اذا أعطيتي ألف درهم فأنت طالق انها توقف فاما أن تقضي
 واما أن ترد إلا أن يكون قد وطئها فلا توقف ووطؤه اياها ذلك رد لما كان في
 يديها من ذلك وأصل هذا انما بي على أنه من طلق الى أجل فهي طالق الساعة
 فكذلك اذا جعل أمرها بيدها الى أجل انها توقف الساعة فتقضي أو ترد إلا أن
 تمكنه من الوطء فيكون ذلك رد لما كان جعل اليها من ذلك لانه لا ينبغي لرجل
 تكون تحته امرأة أمرها بيدها وان ماتا توارثا ﴿الليث وابن لهيعة﴾ عن عبيد الله
 ابن أبي جعفر عن رجل من أهل حمص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 ملك امرأته أمرها فلم يقبل نفسها فليس هوشيا (وقاله) عبد الله بن عمر وعلى بن أبي
 طالب وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ﴿ابن
 وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب وعروة بن
 الزبير وسعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما رجل ملك امرأته أو خيرها
 فنفرتا من قبل أن تحدث فيه شيئا فأمرها الى زوجها ﴿وقال المثني﴾ عن عمرو بن
 شعيب وان عثمان بن عفان قضى بذلك في أم عبد الله بن مطيع (وقال) مثل ذلك عمر
 ابن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وعبد الله بن مسعود وربيعة وعطاء بن أبي رباح (قال
 يحيى) ان أمر الناس عندنا الذي لا نرى أحدا يختلف فيه على هذا

باب الحرام

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل اذا قال لامرأته أنت على حرام هل تسأله عن نيته أو عن شيء من الاشياء (قال) لا يستل عن شيء عند مالك وهي ثلاث البتة ان كان دخل بها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لامرأته أنت على حرام وقال لم أرد به الطلاق انما أردت بهذا القول الظهار (قال) سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته أنت طالق البتة ثم زعم أنه انما أراد بذلك واحدة ان ذلك لا يقبل منه . قال مالك انما يؤخذ الناس بما لفظت به ألسنتهم من أمر الطلاق (قال ابن القاسم) والحرام عند مالك طلاق ولا يدين في الحرام كما لا يدين في الطلاق (قال) وقد سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته برئت مني ويقول لم أرد بذلك طلاقا فقال ان لم يكن كان بسبب أمر كلمته فيه فقال لما ذلك فأراها قد بانت منه اذا ابتدأها بهذا الكلام من غير سبب كلام كان قبله يدل على أنه لم يرد بذلك الطلاق والا فهي طالق . فهذا يدل على مسئلتك في الحرام أنه لانية له ولو قال لامرأته برئت مني ثم قال أردت بذلك الظهار لم يضعه قوله أو بنت مني أو أنت خلية ثم قال أردت بهذا الظهار لم يضعه ذلك وكان طلاقا الا أن يكون كلام قبله بحال ما وصفت لك في البرية ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لها أنت على حرام ينوي بذلك تغطية أو تطليقتين أو يكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك ان كان قد دخل بها فهي البتة وليس نيته بشيء . فان لم يدخل بها فذلك له لان الواحدة والثنتين تحرم التي لم يدخل بها والمَدْخُولُ بها لا يحرمها الا الثلاث ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال كل حل على حرام (قال) قال مالك تدخل امرأته في ذلك الا أن يحاشيها قبله فيكون له ذلك وينوي فان قال لم أتوها ولم أردوها في التحريم الا أني تسكمت بالتحريم غير ذاكر لامرأتي ولا شيء قال مالك أراها قد بانت منه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال كل حل على حرام ينوي بذلك أهله وماله وأمهات أولاده وجواريه (قال) قال مالك لا يكون عليه شيء في أمهات أولاده وجواريه ولا في ماله قليل ولا كثير ولا كفارة يمين أيضا ولا تحريم في أمهات

أولاده ولا جواريه ولا في لبس ثوب ولا طعام ولا غير ذلك من الأشياء إلا في امرأته وحدها وهي حرام عليه إلا أن يحاشيها قبله أو بلسانه ﴿قلت﴾ أرأيت إذا قال لامرأته قد حرمتك على أو قد حرمت نفسي عليك أهو سواء في قول مالك (قال) نعم لأن مالكاً قال إذا قال قد طلقتك أو أنا طالق منك إن هذا سواء وهي طالق ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال قبل الدخول بها أنت على حرام (قال) هي ثلاث في قول مالك إلا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين فيكون ذلك كما نوى (قال مالك) وكذلك الخلية والبرية والباشنة في التي لم يدخل بها هي ثلاث إلا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين إلا البتة فإن البتة التي دخل بها والتي لم يدخل بها ثلاث سواء لا ينوي في واحدة منهما (قال مالك) من قال البتة فقد رمى بالثلاث وإن لم يدخل بها ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لم أرد بذلك الطلاق إنما أردت بذلك الكذب أردت أخبرها أنها حرام وليست بحرام (قال) سئل مالك عما يشبه هذا فلم يحمل له نية ولم أسمعه من مالك إلا أنه أخبرني بمض من أتق به أن مالكا سئل عن رجل لاعب امرأته وإنها أخذت بفرجه على وجه التلذذ فقال لها تخلى فقالت لا فقال هو عليك حرام وقال الرجل إنما أردت بذلك مثل ما يقول الرجل أحرم عليك أن تسميه وقال لم أرد بذلك تحريم امرأتى فوقف مالك فيها وتخوف أن يكون قد خنت فيما قال لي من أخبرني بهذا عنه وقال هذا أخف من الذي سألت عنه فالذي سألت عنه عندي أشد وأبين أن لا ينوي لأنه ابتداء التحريم من قبل نفسه وهذا الذي سئل مالك عنه قد كان له سبب ينوي به فقد وقف مالك فيه وقد رأى غير مالك من أهل المدينة أن التحريم يلزمه بهذا القول ولم أقل لك في صاحب الفرج إن ذلك يلزمه في رأيي ولكن في مسألتك في التحريم أرى أن يلزمه التحريم ولا ينوي كما قال لي مالك في برئت مني إن لم يكن لذلك سبب كان هذا التحريم جواباً لذلك الكلام ﴿قلت﴾ أرأيت إن قال كل حل على حرام نوى بذلك الممين (قال ابن القاسم) ليس فيه يمين وإن أكل ولبس وشرب لم تكن عليه

كفارة يمين (قال ابن القاسم) أخبرني مالك عن زيد بن أسلم في تفسير هذه الآية
يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبني مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد
فرض الله لكم تحلة أيمانكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم إبراهيم جاريته والله
لا أطوك ثم قال بعد ذلك هي علي حرام فأنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل
الله لك تبني مرضات أزواجك أي أن التي حرمت ليست بحرام قال قد فرض الله
لكم تحلة أيمانكم في قوله والله لا أطوها أن كفر وطأ جارتك وليس في التحريم
كانت الكفارة (قال) وهذا تفسير هذه الآية ﴿ابن وهب﴾ عن أنس بن عياض
عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في الحرام ثلاث
تطبيقات ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة عن علي بن أبي طالب مثله (وقال)
أبو هريرة وربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ قال وقال عمر بن الخطاب أنه أتى بامرأة قد
فارقها زوجها اثنتين ثم قال أنت علي حرام فقال عمر لا أردّها إليك (وقال ربيعة) في
رجل قال الحلال علي حرام قال هي يمين إذا حلف أنه لم يرد امرأته ولو أفردها
كانت طالقاً البتة (وقال ابن شهاب) مثل قول ربيعة إلا أنه لم يجعل فيها يميناً وقال
ينكح على أيمان اللبس

— في البائنة والبتة والخلية والبرية والميتة —

﴿ولم الخنزير والموهوبة والمردودة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته أنت علي كاليتة أو كالم أو كلحم الخنزير ولم ينو
به الطلاق (قال) قال مالك هي البتة وان لم ينو به الطلاق ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال
حبلك علي غاربك (قال) قال مالك قد قال عمر ما قد بلغك أنه نواه قال مالك ولا
أرى أن ينوي أحد في حبلك علي غاربك لأن هذا لم يقله أحد وقد أبقى من الطلاق
شيئاً ﴿قلت﴾ كانت له نية أولم تكن له نية هو عند مالك ثلاث البتة قال نعم ﴿قلت﴾
أرأيت ان قال قد وهبتك لأهلك (قال) قال مالك هي ثلاث البتة أن كان قد دخل
بها ﴿قلت﴾ قبلها أهلها أولم يقبلوها (قال) نعم قبلوها أولم يقبلوها فهي ثلاث كذلك

قال مالك (قال) وقال مالك فيمن يقول لامرأته قد رددتك الى أهلك فهي ثلاث ان كان قد دخل بها ^{في} قلت ^{في} أرايت ان أراد بقوله ادخلي واخرجي والحق واستتري واحدة بائنة وقد دخل بها أتكون بائنة (قال) هي ثلاث لأن مالكا قال فيمن يقول لامرأته أنت طالق واحدة بائنة أنها ثلاث البتة ^{في} قلت ^{في} أرايت ان قال لها أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات أبكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا وكم يكون ذلك في قول مالك أو واحدة أم ثلاثا (قال) هي ثلاث في التي قد دخل بها وينوى في التي لم يدخل بها فان أراد واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا وان لم يرد شيئا فثلاث ولا ينوى في التي قال لها أنا منك بات دخل بها أو لم يدخل بها وهي ثلاث ^{في} قلت ^{في} أرايت ان قالت لزوجها قد والله ضقت من صحبتك فلوددت أن الله قد فرج منك فقال لها أنت بائن أو خلية أو برية أو بائنة أو قال أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات ثم قال لم أرد به الطلاق وأردت أنها بائن بيني وبينها فرجة ليس أنا بلاصق بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أقوم على حفظه وأراها طلاقا في هذا كله ولا ينوى لانها لما تكلمت كانت في كلامها كمن طلبت الطلاق فقال لها الزوج أنت بائن فلا ينوى ألا ترى لو أنها قالت له طلقني قال أنت بائن فقال الزوج بعد ذلك لم أرد الطلاق بقولي أنت بائن لم يصدق فكذلك مسئلتك وهذه الحروف عند مالك أنت بائن وبرية وبائنة وخلية وأنا منك برى وبات كلها عند مالك سواء ان قال أنت برية أو قال أنا منك برى كل هذا عند مالك في المدخول بها ثلاث ثلاث وفي التي لم يدخل بها ينوى الا البتات فانها لا ينوى فيها دخل أو لم يدخل بحال ما وصفت لك ^{في} قلت ^{في} أرايت رجلا قال لامرأته أنت طالق تطليقة بائنة أتكون بائنة أم عليك الرجعة (قال) قال لي مالك هي ثلاث البتة بقوله بائنة ^{في} قلت ^{في} أرايت اذا قال الرجل لامرأته أنت خلية ولم يقل منى أو قال برية ولم يقل منى أو قال بائن ولم يقل منى وليس هذا جوابا لكلام كان قبله الا أنه مبتدأ من الزوج أي يكون طلاقا وان لم يقل منى في قول مالك قال نعم ^{في} قلت ^{في} أرايت ان قال أنا خلى أو أنا برى أو أنا

بائن أو أنا بات ولم يقل منك أطلق عليه امرأته أم تحجل له نية (قال) لم أسمع من
 مالك في هذا شيئاً إلا أنى أرى أن يكون بمنزلة قوله لامرأته أنت خلية أو برية ولم
 يقل منى ولو دينته في قول مالك في أنا برى أو أنا خلى لدينته فيما إذا قال أنت خلية
 أو برية إلا أن يكون قبل ذلك كلام يستدل به أنه أراد به ويخرج إليه فلا شئ عليه
 ويدين **قلت** رأيت أن لم يدخل بها فقال قد وهبتك لاهلك أو قد رددتك الى
 أهلك (قال) سألت مالكا عن قوله قد رددتك الى أهلك وذلك قبل البناء قال ينوى
 ويكون ما أراد من الطلاق (قال ابن القاسم) فإن لم تكن له نية فهي ثلاث البتة لأن
 ما كان عند مالك في هذا فيما يدينه قبل أن يدخل بها مثل الخلية والبرية والحرام
 والباين واختارى فهذا كله ثلاث إذا لم تكن له نية وكذلك قوله قد رددتك الى أهلك
 ولو كانت تكون واحدة إلا أن ينوى شيئاً قال مالك يستل عما نوى ويقال هي واحدة
 إلا أن ينوى أكثر من ذلك مثل الذى يقول لامرأته أنت طالق فلا ينوى شيئاً
قلت رأيت أن قال لها قد خليت سبيلك (قال) قال لي مالك إذا كان قد دخل
 بها ينوى فإن نوى واحدة أو اثنتين فالقول قوله والا فهي ثلاث ولم أسمع من
 مالك في التى لم يدخل بها شيئاً وأنا أرى أن لم ينو شيئاً أنها ثلاث دخل بها أو لم يدخل
قلت رأيت أن قال لامرأته اعتدى اعتدى اعتدى ولم تكن له نية إلا أنه قال
 اعتدى اعتدى اعتدى (قال) هي ثلاث عند مالك (قال مالك) وهذا مثل قوله لامرأته
 أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه ينوى في هذا فإن قال أردت أن أسمعها ولم أرد
 الثلاث كان القول قوله فإن لم تكن له نية فهي ثلاث لا تحل له إلا بعد زوج **قلت**
 فإن لم تكن امرأته مدخولاً بها فهي ثلاث أيضاً (قال) قال مالك ان كان قوله أنت
 طالق أنت طالق أنت طالق نسقاً واحداً ولم يدخل بها ولم تكن له نية فهي ثلاث
 لا تحل إلا بعد زوج **قلت** قال ابن القاسم وقوله اعتدى اعتدى اعتدى مثلها **قلت**
 رأيت أن قال رجل لامرأته اعتدى أنسأله أنوى به الطلاق أم تطلق عليه ولا
 تسأله عن نيته في قول مالك (قال) الطلاق لازم له إلا أنه يستل عن نيته كم نوى

أواحدة أو اثنتين أم ثلاثاً فإن لم تكن له نية فهي واحدة ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لها اعتدي اعتدي اعتدي ثم قال لم أرد إلا واحدة وإنما أردت أن أسمعها (قال) الذي أرى أن القول قوله أنها واحدة ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لها أنت طالق اعتدي (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن لم يكن له نية فهي ثنتان وإن كانت له نية في قوله اعتدي أراد أن يعلمها أن عليها المدة أمرها بالمدة فالقول قوله لا يقع عليه الطلاق ﴿قلت﴾ فإن قال لامرأته الحق بأهلك (قال) قال مالك ينوي فإن لم يكن أراد به الطلاق فلا تكون طالقاً وإن أراد الطلاق فهو مانوي من الطلاق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لامرأته يا فلانة يريد بقوله يا فلانة الطلاق أن يكون بقوله هذا يا فلانة طالقاً (قال) قال مالك ولم أسمع منه إذا أراد بقوله يا فلانة الطلاق فهي طالق وإن كان أراد أن يقول أنت طالق فأخطأ فقال يا فلانة ونيته الطلاق إلا أنه لم يرد بقوله يا فلانة الطلاق فليست طالقاً وإنما تكون طالقاً إذا أراد بلفظة أنت بما أقول من فلانة طالق فهو طلاق وإن كان أراد الطلاق فأخطأ فلفظ بحرف ليس من حروف الطلاق فلا تكون به طالقاً وإنما تكون به طالقاً إذا نوى بما يخرج منه من الكلام طلاقاً فهي طالق وإن كان ذلك الحرف ليس من حروف الطلاق وإن كان أراد الطلاق فقال يا فلانة ما أحسنك وتعالى وأخراك الله وما أشبه هذا ولم يرد هذا اللفظ أنك به طالق فلا طلاق عليه وكذلك سمعت من يفسره من أصحاب مالك ولم أسمع منه وهو رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لامرأته اخرجي أو تقني أو استري يريد بذلك الطلاق (قال) قال مالك إن أراد به الطلاق فهو طلاق وإن لم يرد به الطلاق لم يكن طلاقاً ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لها أنت حرة فقال أردت الطلاق فأخطأت فقلت أنت حرة أ يكون طلاقاً أم لا في قول مالك (قال) هذا مثل الكلام الأول الذي أخبرتك به أنه إن أراد بلفظة أنت حرة طالق فهي طالق وإن أراد الطلاق فأخطأ فقال أنت حرة لم يكن طلاقاً ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لامرأته اخرجي ينوي ثلاثاً أو قال اعتدي

ينوي بذلك ثلاث تطليقات (قال) في قول مالك أنها ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان قال لها كلى أو اشربي ينوي به الطلاق ثلاثا أو اثنتين أو واحدة أيقع
 ذلك في قول مالك (قال) نعم لان مالكا قال كل كلام نوى بلفظه الطلاق فهو كما
 نوى (قال ابن القاسم) وذلك اذا أراد أنت بما قلت طالق والذي سمعت واستحسن
 أنه لو أراد أن يقول لها أنت طالق البتة فقال أخزأك الله أو لعنك الله لم يكن عليه
 شيء لان الطلاق قد زال من لسانه وعنى بما خرج اليه حتى تكون نيته أنت بما
 أقول لك من أخزأك الله أو شبهه مما أقول لك فأنت به طالق فهذا الذي سمعت أنها
 تطلق به فأما من أراد أن يقول لامرأته أنت طالق فزل لسانه الى غير الطلاق ولم
 يرد أنت بما أقول طالق فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته يا أمه
 أو يا أخت أو يا عمه أو يا خالة (قال) قال مالك هذا من كلام السفه ولم يره يحرم عليه
 شيئا (قال ابن القاسم) وسمعت مالكا ومثله عن رجل خطب اليه رجل فقال
 المخطوب للمخاطب هي أختك من الرضاة ثم قال بعد ذلك والله ما كنت الا كاذبا
 (قال) قال مالك لا أرى أن يتزوجها ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال حكمة طالق
 وامرأته تسمى حكمة وله جارية يقال لها حكمة قال لم أرد امرأتى وانما أردت جارىتى
 حكمة (قال) سمعت مالكا وسألناه عن الرجل يحلف للسلطان بطلاق امرأته طائدا
 فيقول امرأتى طالق ان كان كذا وكذا لا أمر يكذب فيه ثم يأتي مستفتيا ويزعم
 أنه انما أراد بذلك امرأة كانت له قبل ذلك وأنه انما ألغى على السلطان في ذلك (قال
 مالك) لا أرى ذلك ينفعه وأرى امرأته طالقا وان جاء مستفتيا فأما مسألتك ان كان
 على قوله يئنه لم ينفعه قوله انه أراد جاريته وان لم تكن عليه يئنه وانما أتى مستفتيا لم
 أرها مثل مسئلة مالك ولم أر عليه في امرأته طلاقا ولان هذا سمي حكمة وانما أراد
 جاريته وليس عليه يئنه ولم يقل امرأتى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أنا منك باتن أو أنا
 منك خلى أو أنا منك برى أو أنا منك بات وقد كان قبل هذا كلام كان هذا من
 الرجل جوابا لذلك الكلام فقال الرجل لم أرد الطلاق (قال) اذا كان قبل ذلك كلام

يُعلم منه أن هذا القول جواب للكلام الذي كان أراد أن ذلك الكلام من غير
الطلاق فالقول قول الزوج ولا يكون ذلك طلاقاً ﴿قلت﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ قَبْلَ قَوْلِهِ
لَهَا أَعْتَدِي كَلَامَ مَنْ غَيْرِ طَلَبِ الطَّلَاقِ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَهَا أَعْتَدِي جَوَاباً لِكَلَامِهَا ذَلِكَ
كَأَنَّهَا أَعْطَاهَا فُلُوساً أَوْ دِرَاهِمَ فَقَالَتْ مَا فِي هَذِهِ عَشْرُونَ فَلَسَا فَقَالَ الزَّوْجُ أَعْتَدِي وَمَا
شَبَّهَ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ أَثْنَوِيهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) نَعَمْ وَلَا يَكُونُ هَذَا طَلَاقاً إِذَا لَمْ يَنْوِبْهُ
الزَّوْجُ الطَّلَاقَ لِأَنَّهُ أَعْتَدِي هَاهُنَا جَوَاباً لِكَلَامِهَا هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ ﴿قلت﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَلَمْ يَرِدِ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَإِنَّمَا
أَرَادَ بِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ وَثَاقٍ (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِي هَذَا بَيِّنَةً شَيْئاً وَلَكِنْ
سَمِعْتُ مَالِكاً يَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ بَرِيَّةٌ فِي كَلَامٍ مُبْتَدَأٍ وَلَمْ يَنْوِبْهُ
الطَّلَاقُ إِنَّمَا طَالِقٌ وَلَا يَنْفَعُهُ مَا أَرَادَ مِنْ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ
أَنْتَ طَالِقٌ الْبَتَّةَ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِقَوْلِي الْبَتَّةَ طَلَاقاً وَإِنَّمَا أَرَدْتُ الْوَاحِدَةَ إِلَّا أَنَّ
لِسَانِي زَلَّ فَقُلْتُ الْبَتَّةَ (قَالَ مَالِكٌ) هِيَ ثَلَاثٌ (قَالَ مَالِكٌ) وَاجْتَمَعَ رَأْيِي فِيهَا وَرَأْيِي
غَيْرِي مِنْ قَفَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهَا ثَلَاثُ الْبَتَّةِ ﴿قلت﴾ لِأَنَّ الْقَاسِمَ لَيْسَ هَذَا بِمَا يَشْبَهُ
مُسْتَلْقًى لِأَنَّهُ هَذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِي الْبَتَّةِ وَالَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ الَّذِي قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ
لَهُ نِيَّةٌ أَنَّهَا طَالِقٌ مِنْ وَثَاقٍ (قَالَ) نَعَمْ وَلَكِنْ مُسْتَلْكٌ تَشْبَهُ الْبَرِيَّةِ الَّتِي أَخْبَرْتُكَ بِهَا
(قَالَ) وَهَذَا أَيْضاً الَّذِي قَالَ الْبَتَّةُ فِي فِتْيَا مَالِكٍ قَدْ كَانَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْوِ مَالِكٌ
وَالَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ أَمْرِ الطَّلَاقِ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ شَاهِدٌ وَإِنَّمَا جَاءَ مُسْتَفْتِياً وَلَمْ تَكُنْ
عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ (قَالَ) وَسَمِعْتُ مَالِكاً يَقُولُ يُوْخِذُ النَّاسَ فِي الطَّلَاقِ بِالْفَاضِلِمْ وَلَا تَنْفَعُهُمْ
نِيَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِكَلَامٍ كَانَ قَبْلَهُ فَيَكُونُ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ وَمُسْتَلْكٌ
فِي الطَّلَاقِ هُوَ هَذَا بَيِّنَةٌ وَالَّذِي أَخْبَرْتُكَ أَنَّ مَالِكاً قَالَ يُوْخِذُ النَّاسَ فِي الطَّلَاقِ
بِالْفَاضِلِمْ وَلَا تَنْفَعُهُمْ نِيَّتُهُمْ وَأَرَاهَا ظَالِماً (قَالَ) وَسَمِعْتُ مَالِكاً يَسْتَلُّ عَنْ رَجُلٍ قَالَ
لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلِيقَةُ بَنُو لَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ فِيهَا (قَالَ مَالِكٌ) إِنْ لَمْ يَكُنْ
أَرَادَ بِقَوْلِهِ لَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكَ الْبَتَاتِ يَدْنِي الثَّلَاثَ فِيهِ وَاحِدَةٌ وَيَمْلِكُ رَجْمَتَهَا وَقَوْلُهُ

لا رجعة لي عليك ونيت به باطل ﴿قلت﴾ أ رأيت رجلا قال لامرأته أنت طالق ينوي ثلاثا أيكون واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) هي ثلاث كذلك قال لي مالك هي ثلاث اذا نوى بقوله أنت طالق ثلاثا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أراد أن يطلقها ثلاثا فلما قال لها أنت طالق سكنت عن الثلاث وبدأ له في ترك الثلاث أجمعها ثلاثا أم واحدة (قال) هي واحدة لأن مالك قال في الرجل يحلف بالطلاق على أمر أن لا يفعله فأراد أن يحلف بالطلاق البتة فقال أنت طالق ثلاثا البتة وترك الميمين لم يحلف بها لأنه بدأ لما أن لا يحلف (قال مالك) لا يكون طالقا ولا يكون عليه من يمينه شيء لأنه لم يرد بقوله الطلاق ثلاثا وإنما أراد به الميمين فقطع الميمين عن نفسه فلا تكون طالقا ولا يكون عليه يمين وكذلك لو قال أنت طالق وكان أراد أن يحلف بالطلاق ثلاثا فقال أنت طالق ان كنت فلانا وترك الثلاث فلم يتكلم بها ان يمينه لا يكون الا تطليقة ولا يكون ثلاثا وإنما يكون يمينه بالثلاث اذا أراد بقوله أنت طالق بلفظة طالق ان أراد به ثلاثا فيكون الميمين بالثلاث وكذلك مسئلتك في أول هذا مثل هذا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لها أنت طالق ينوي اثنتين أيكون ثنتين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لها أنت طالق الطلاق كله (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنها قد بانث بالثلاث ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لها أنا منك طالق أتكون المرأة طالقا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يقول لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة أيكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون هذا طلاقا الا أن يكون نوى به الطلاق ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال له رجل ألك امرأة فقال لا ليس لي امرأة ينوي بذلك الطلاق أولا ينوي (قال) قال مالك ان نوى بذلك الطلاق فهي طالق وان لم ينو بذلك الطلاق فليست بطلاق ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لامرأته لم أتزوجك (قال) لا شيء عليه ان لم يرد بقوله ذلك طلاقا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لامرأته لا نكح بيني وبينك أولا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك (قال) لا شيء عليه اذا كان الكلام عتابا

الآن يكون نوى بقوله هذا الطلاق عن يونس بن يزيد عن أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال لامرأته أنت سائبة أو منى عتيقة أو قال ليس بيني وبينك حلال ولا حرام (قال) أما قوله سائبة أو عتيقة فأنا أرى أن يحلف على ذلك ما أراد به طلاقاً فإن حلف وكل إلى الله ودين في ذلك فإن أبي أن يحلف وزعم أنه أراد بذلك الطلاق وقف الطلاق عند ما أراد واستحلف على ما أراد من ذلك وأما قوله ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فنرى فيه نحو ذلك والله أعلم ونرى أن ينكح من قال مثل هذا بعقوبة موجبة لأنه ليس على نفسه وعلى أحكام المسلمين عن ابن وهب عن خالد عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية هي البتة وقال علي بن أبي طالب وربيعة ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعمر بن عبد العزيز بذلك وقضي عمر بن عبد العزيز بذلك في الخلية (قال ابن شهاب) مثل ذلك في البرية أنها بمنزلة البتة ثلاث تطليقات (وقال ربيعة) في البرية أنها البتة إن كان دخل بها وإن كان لم يدخل بها فهي واحدة قال واخيلية والبتة بمنزلة البرية عن قال عن وحديثي عبد الله بن عمر عن حدثه عن الحسن البصري أنه قال قضى علي بن أبي طالب في البائنة أنها ثلاث عن عياض بن عبد الله الفهري عن عن أبي الزناد أنه قال في الموهوبة هو البتات عن الليث عن عن يحيى بن سعيد مثله عن عبد الجبار بن عمر عن عن ربيعة أنه قال إذا وهبت المرأة لأهلها فهي ثلاث قبلوها أو ردوها إلى زوجها عن ابن وهب عن وقد قال مالك قد وهبتك لأهلك أو قد رددتك إلى أهلك هو سواء ثلاث البتة التي دخل بها (وقال) عبد العزيز ابن أبي سلمة إذا قال قد وهبتك لأهلك فقد تبها ووهب ما كان يملك منها ووهبتك لأهلك ورددتك إلى أهلك وأليك فهذا كله شيء واحد فتصير إلى البتة عن ابن وهب عن عن مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عبداً كانت تحتها امرأة فكلمه أهلها فيها فقال شأنكم بها فقال القاسم فرأى الناس ذلك طلاقاً (وقال) مالك في الذي يقول لامرأته قد خلعت سبيلك هو مثل الذي يقول لامرأته

قد فارقتك ﴿يونس﴾ أنه سأل ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا تحلين لي قال ربيعة
يدين لأنه ان شاء قال أردت التظاهر أو اليمين ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن ابن جريح
عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته اعتدى فهي واحدة ﴿رجال من أهل العلم﴾
عن طاوس عن ابن شهاب وغيرهما مثله (وقال) ابن شهاب هي واحدة وما نوى
﴿الليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني قلت
لامرأتي أنت طالق ولم أدر ما أردت فقال ابن المسيب لكى أدرى ما أردت فهي
واحدة وقاله يحيى بن سعيد ﴿الليث﴾ عن ابن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن
ابن المسيب أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولم يسم كم الطلاق فهي
واحدة الا أن يكون نوى أكثر من ذلك فهو على ما نوى ﴿قال يونس﴾ وسألت
ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا سبيل لي اليك قال يدين ذلك (وقال عطاء بن
أبي رباح) في رجل قيل له ألك امرأة فقال والله مالى امرأة فقال هي كذبة (وقاله)
عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم ﴿وأخبرني﴾
الحريث بن نهران عن منصور عن ابراهيم أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام
وسماه فهو طلاق ﴿سفيان بن عيينة﴾ عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال كل شيء أريد
به الطلاق فهو طلاق ﴿يونس﴾ أنه سأل ابن شهاب عن قول الرجل لامرأته أنت
السراح فهي تطليقة الا أن يكون أراد بذلك بت الطلاق ﴿مسلمة بن حلى﴾ عن محمد
ابن الوليد الزبيدي عن ابن شهاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بت
امرأته فانها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿قال الزبيدي﴾ وقال ابن عمر والخلفاء
مثل ذلك ﴿ابن لهيعة والليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك
أن عمر بن الخطاب فرق بين رجل وامرأة قال لها زوجها أنت طالق البتة
﴿أبويحيى بن سليمان الخزاعي﴾ عن عبد الرحمن بن زيد أن عمر بن الخطاب قال
لشريح يا شريح اذا قال البتة فقد رى النرض الأقصى ﴿مالك وغيره﴾ عن يحيى
ابن سعيد عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز قال له لو كان الطلاق ألفا ما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الای علی آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ کتاب الرضاع ﴾

﴿ ما جاء فی حرمة الرضاعة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أتحرم المصّة والمصتان فی قول مالک (قال) نعم
﴿ قلت ﴾ أرايت الوجور والسعوط من اللبن أیحرم فی قول مالک (قال) نعم أما
الوجور فانه یحرم وأما السعوط فرأيت ان کان وضل الی جوف الصبی فهو یحرم
﴿ قلت ﴾ أرايت الرضاع فی الشریک والاسلام أهو سواء فی قول مالک تقع به الحرمة
قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولین المشرکات والمسلات یقع به التحريم سواء فی قول مالک
قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبی اذا حقن لبن امرأة هل تقع به الحرمة بينهما
بهذا اللبن الذی حقن به الصبی فی قول مالک (قال) قال مالک فی الصائم یحتتن ان
علیه القضاء اذا وصل ذلك الی جوفه ولم أسمع من مالک فی الصبی شیئاً وأری ان
کان له غذاء رأیت أن یحرم والا فلا یحرم الا أن یکون له غذاء فی اللبن ﴿ ابن
وهب ﴾ عن مسلمة بن علی عن رجال عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل
بنت الحارث قالت سئل رسول الله صلی الله علیه وسلم ما یحرم من الرضاعة قال المصّة
والمصتان ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلی بن أبی طالب وعبد
الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس
وقیسمة بن ذؤب وسعيد بن المسيب وعروة بن الزیر وریعة وابن شهاب وعطاء بن
أبي رباح ومکحول أن قلیل الرضاعة وكثیرها یحرم فی المهد (وقال ابن شهاب)

انتهى أمر المسلمين الى ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس عن ثور بن زيد الدؤلي عن عبد الله بن عباس أنه سئل كم يحرم من الرضاعة فقال اذا كان في الحولين مصة واحدة تحرم وما كان بعد الحولين من رضاعة لا يحرم ﴿ مالك ﴾ عن ابراهيم أخى موسى بن عقبة عن سعيد بن المسيب أنه قال ما كان في الحولين وان كانت مصة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله ﴿ قال ابراهيم ﴾ سألت عروة بن الزبير فقال كما قال سعيد بن المسيب ﴿ ابن وهب ﴾ عن اسماعيل بن عياش عن عطاء الخراساني أنه سئل عن سموط اللبن للصغير وكله من اللبن أيجرم ﴿ قال ﴾ لا يحرم شيئاً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وكان ربيعة يقول في وقت الرضاعة في السن وخروج الموضع من الرضاعة كل صبي كان في المهد حتى يخرج منه أو في رضاعة حتى يستغنى عنها بنيرها فإدخاله في بطنه من اللبن فهو يحرم حتى يلفظه الحجر ويقبضه الولاة وأما اذا كان كبيراً قد أغناه وربى معاه غير اللبن من الطعام والشراب فلا نرى الا أن خرمه الرضاعة قد انقطعت وان حياة اللبن عنه قد رفعت فلا نرى لكبير رضاعة ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك على هذا جماعة الناس قبلنا

﴿ في رضاعة الفحل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة رجل ولدت منه فأرضعت ابنه عامين ثم قطعه ثم أرضعت بلبنها بعد الفصال صبياً أ يكون هذا الصبي ابن الزوج وحتى متى يكون اللبن للفحل من بعد الفصال ﴿ قال ﴾ أرى لبنها للفحل الذي درت لولده ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك ﴿ قال ﴾ قد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت ترضع ولدها من زوجها فطلقها فأنقضت علتها فتزوجت غيره ثم حملت من الثاني فأرضعت صبياً من اللبن الأول أم للزوج الثاني الذي حملت منه ﴿ قال ﴾ ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى اللبن لهما جميعاً ان كان اللبن لم يقطع من الاول وقاله ابن نافع عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة تزوجها رجل فحملت منه فأرضعت صبياً وهي حامل أ يكون اللبن للفحل قال نعم ﴿ قلت ﴾ وتجعل اللبن للفحل قبل أن

تلد قال نعم ﴿ قلت ﴾ من يوم حملت قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يتزوج المرأة فترضع صبيا قيل أن تحمل درت له فأرضعته ولم تلد قط وهي تحت زوجها أ يكون اللبن للزوج أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنه للفحل وكذلك سمعت عن مالك وإنما يفيل اللبن ويكون فيه غذاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن أنهي عن النيلة والغيلة أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع لأن الماء يفيل اللبن وكذلك بلغني عن مالك وهو رأي وقد بلغني عن مالك أن الوطء يدر اللبن ويكون منه استنزال اللبن فهو يحرم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك في الغيلة وذلك أنه قيل له وما الغيلة قال أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع وليست بحامل لأن الناس قالوا إنما الغيلة أن يقال الصبي ببلن قد حملت أمه عليه فتكون إذا أرضعته بذلك اللبن قد اغتاتته (قال مالك) ليس هذا هو إنما تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم أن ترضعه وزوجها يطؤها ولا حبل بها لأن الوطء يفيل اللبن ﴿ قلت ﴾ أفكرهه مالك (قال) لا ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت الروم وفارسا فلم ينه عنها النبي صلى الله عليه وسلم

في رضاع الكبير

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يرى رضاع الكبير شيئا أم لا (قال) لا يرى مالك رضاع الكبير شيئا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الصبي إذا فصل فأرضعته امرأة بلبنها بعد ما فصل أ يكون هذا رضاعا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الرضاع حولان وشهر أو شهران بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن لم تفصله أمه فأرضعته ثلاث سنين ثم أرضعته امرأة بعد ثلاث سنين والام ترضعه لم تفصله (قال) قال مالك لا يكون هذا رضاعا ولا يلتفت في هذا إلى رضاع أمه إنما ينظر في هذا إلى حولين وشهر أو شهرين من بعد الحولين ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن أمه أرضعته أربع سنين أ كان يكون ما كان من رضاع غيرها هذا الصبي بعد ثلاث سنين أو أربع سنين رضاعا ليس هذا بشئ (قال)

ولكن لو أرضعته امرأة في الحولين والشهر والشهرين يحرم بذلك كما لو أرضعته أمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فصلته قبل الحولين أرضعته سنة ثم فصلته فأرضعته امرأة أجنبية قبل تمام الحولين وهو فطيم أيكون ذلك رضاعاً أم لا (قال) لا يكون ذلك رضاعاً اذا فصلته قبل الحولين وانقطع رضاعه واستغني عن الرضاع فلا يكون ما أرضع بعد ذلك رضاعاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فصلته بعد تمام الحولين فأرضعته امرأة بعد الفصال يوم أو يومين أيكون ذلك رضاعاً أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) ما كان من رضاع بعد الحولين باليوم واليومين وما أشبهه مما لم يستغن فيه بالطعام عن الرضاع حتى جاءت امرأة فأرضعته فأراه رضاعاً لان مالكاً قد رأى الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً الا أن يكون قد أقام بعد الحولين أياماً كثيرة مقطوماً واستغني عن اللبن وعاش بالطعام والشراب فأخذته امرأة فأرضعته فلا يكون هذا رضاعاً لان مالكاً قد رأى ما بعد الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً فلا يكون هذا رضاعاً لان عيشه قد تحول عن اللبن فصار عيشه في الطعام ﴿ قلت ﴾ أليس قد قال مالك ما كان بعد الحولين بشهر أو شهرين فهو رضاع (قال) انما قال ذلك مالك في الصبي اذا وصل رضاعه بالشهرين بعد الحولين بالحولين ولم يفصل (قال ابن القاسم) واذا فصل اليوم أو اليومين ثم أعيد الى اللبن فهو رضاع ﴿ قلت ﴾ فان لم يعد الى اللبن ولكن امرأة أنت فأرضعته مصّة أو مصتين وهو عند أمه على فصاله لم تمده الى اللبن (قال مالك) المصّة والمصتان تحرم لان الصبي لم ينتقل عن عيش اللبن بعد وأنت تعلم أنه لو أعيد الى اللبن كان ذلك له قوة في غذائه وعيشه له فكل صبي كان بهذه المنزلة اذا شرب اللبن كان ذلك له عيشاً في الحولين وقرب الحولين فهو رضاع وانما الذي قال مالك الشهر والشهرين ذلك اذا لم ينقطع الرضاع عنه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رضاع بعد فطام ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وأم سلمة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ودينونة مثله ﴿ابن وهب﴾
 وأخبرني مالك وغيره أن رجلاً أتى أبا موسى الأشعري فقال اني مصصت من
 امرأتي من ثديها فذهب في بطني فقال أبو موسى لا أراها الا وقد حرمت عليك
 فقال له عبد الله بن مسعود انظر ما تفتي به الرجل فقال أبو موسى ما تقول أنت فقال
 ابن مسعود لا رضاع الا ما كان في الحولين فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء
 مادام هذا الخبر بين أظهركم (وقال) غير مالك ان عبد الله بن مسعود قال له انما
 أنت رجل مداوى لا يحرم من الرضاعة الا ما كان في الحولين ما أثبت العظم ﴿ابن
 وهب﴾ عن مالك عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل الى عبد الله بن عمر وأنا معه
 عند دار القضاء يسأل عن رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب
 فقال اني كانت لي جارية وكنت أطؤها فعمدت امرأتي فأرضعتها قال فدخلت
 عليها فقالت امرأتي دونك فقد أرضعتها قال فقال عمر أوجمها وأت جاريك فانما
 الرضاعة رضاعة الصغير

تحريم الرضاعة

﴿قلت﴾ أرأيت المرأة وخالتها من الرضاعة أتجمع بينهما في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾
 وهل الملك والرضاعة والتزويج سواء الحرمه فيها واحدة قال نعم ﴿قلت﴾
 والاحرار والعبيد في حرمة الرضاع سواء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت
 امرأة ابنه من الرضاعة أو امرأة والده من الرضاعة أمهما في التحريم بمنزلة امرأة الاب
 من اللبس وامرأة الابن من النسب في قول مالك قال نعم ﴿ابن وهب﴾
 عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير
 عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن عبده
 الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة زوج النبي صلى الله عليه

وسلم فقالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك قال أراه فلانا
 لم خصصة من الرضاعة قالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان لم لها من الرضاعة حيا
 دخل علي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة
 ابن وهب عن الليث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك
 عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عمها من
 الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبت فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لها لا تحتجي منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ابن وهب
 عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله في حرمة الرضاعة

في حرمة لبن البكر والمرأة المسنة

قلت رأيت لبن البكر التي لم تنكح قط ان أرضعت به صبياً أتقع به الحرمة
 أم لا في قول مالك (قال) نعم تقع به الحرمة قال وقال مالك في المرأة التي قد
 كبرت وأسنت أنها ان درت وأرضعت فهي أم وكذلك البكر (قال) وبلغني أن
 مالكا سئل عن رجل أرضع صبية ودر عليها (قال مالك) ويكون ذلك قالوا نعم
 قد كان قال لا أراه يحرم انما أسمع الله تبارك وتعالى يقول وأمها تنكح اللاتي أرضعنكم
 فلا أرى هذا أما قلت رأيت لبن الجارية البكر التي لازوج لها أن يكون رضاعها
 رضاعا اذا أرضعت صبيا في قول مالك (قال) قال مالك ان ذلك رضاع وتقع به
 الحرمة لان لبن النساء يحرم على كل حال قلت رأيت المرأة تحلب من ثديها
 لبنا فتعوت فيوجر بذلك اللبن صبي أتقع به الحرمة أم لا (قال) نعم تقع به الحرمة
 ولم أسمعه من مالك لانه لبن ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة قلت
 وكذلك لو ماتت امرأة تحلب من لبنها وهي ميتة فأوجر به صبي أتقع به الحرمة
 (قال) نعم ولم أسمعه من مالك ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة واللبن
 لا يموت قلت وكذلك ان دب الصبي الى امرأة وهي ميتة فرضعها وقعت به الحرمة

(قال) نعم اذا علم أن في ثديها لبناً وأنه قد رضعها ﴿قلت﴾ أرايت اللبن في ضروع الميتة أم لا في قول مالك (قال) لا يحل ﴿قلت﴾ فكيف أوقعت الحرمة بلبن هذه المرأة الميتة ولبنها لا يحل ألا ترى أنه لو حلب من ثديها وهي ميتة لم يصلح اكثير أن يشربه ولا يجعله في دواء فكيف تقع الحرمة بالحرام (قال) اللبن يحرم على كل حال ألا ترى لو أن رجلاً حلف أن لا يأكل لبناً فأكل لبناً قد وقعت فيه فارة فقامت أنه حانث أو شرب لبن شاة ميتة أنه حانث عندى إلا أن يكون نوى اللبن الحلال أرايت رجلاً وطئ امرأة ميتة أيجد أم لا ونكاح الاموات لا يحل والحل على من فعل ذلك فكذلك اللبن

— في الشهادة على الرضاعة —

﴿قلت﴾ أرايت امرأة شهدت أنها أرضعت رجلاً وامرأته أفرق بينهما في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يقال للزوج تنزه عنها ان كنت تشق بناحيتهما فلا أرى أن يقيم عليها ولا يفرق القاضى بينهما بشهادتهما وان كانت عدلة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأتين شهدتا على رضاع رجل وامرأته أفرق بين الرجل وامرأته في قول مالك (قال) قال مالك نعم يفرق بينهما اذا كان قد فشا وعرف من قولهما قبل هذا الموضع ﴿قلت﴾ أرايت ان كان لم يفس ذلك من قولهما (قال) قال مالك لا أرى أن يقبل قولهما اذا لم يفس ذلك من قولهما قبل نكاحهما عنده الاهلين والجيران ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت المرأتان اللتان شهدتا على الرضاع أم الزوج وأم المرأة (قال) لا يقبل قولهما إلا أن يكون ذلك قد عرف من قولهما وفشا قبل النكاح ﴿قلت﴾ ففؤلاء والاجنبيات سوا في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدت امرأة واحدة أنها أرضعتهما جميعاً الزوج والمرأة وقد عرف ذلك من قولهما قبل النكاح (قال) لا يفرق القاضى بينهما في رأيي وانما يفرق في المرأتين لانهما حين كانتا امرأتين تمت الشهادة فأما المرأة الواحدة فلا يفرق بشهادتهما ولكن يقال للزوج تنزه عنها فيما بينك وبين خالقك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً

خطب امرأة فقالت امرأة عدا أرضتكما أيهى عنها في قول مالك وإن تزوجها
 فرّق بينهما (قال) قال مالك ينهى عنها على وجه الاتقاء لا على وجه التحريم فان
 تزوجها لم يفرّق القاضي بينهما **قلت** **﴿** أ رأيت لو أن رجلاً قال في امرأة هذى
 أخيتي من الرضاعة وغير ذلك من النساء اللاتي يحرمن عليه ثم قال بعد ذلك أوهمت
 أو كنت كاذباً أو لاعباً فأراد أن يتزوجها **(قال)** سئل مالك عما يشبهه من الرضاعة
 إذا أقر به الرجل أو الأب في ابنه الصغير أو في ابنته ثم قال بعد ذلك إنما أردت أن
 أمنه أو قال إنما كنت كاذباً **(قال)** قال مالك لا أرى أن يتزوجها ولا أرى للوالد
 أن يزوجه **(قال ابن القاسم)** قال مالك ذلك في الأب في ولده وحده **قلت** **﴿** فان
 تزوجها أفرق السلطان بينهما **(قال)** نعم أرى أن يفرق السلطان بينهما ويؤخذ
 بإقراره الأول **﴿** قلت **﴿** أ رأيت أن أقرت امرأة أن هذا الرجل أخي من الرضاعة
 وشهد عليها بذلك الشهود ثم أنكرت ذلك فتزوجته والزوج لا يعلم أنها كانت أقرت
 به **(قال)** لا أرى أن يقرّ هذا النكاح بينهما وما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن
 مالكا سأله رجل من أصحابنا عن امرأة كان لها بنت وكان لها ابن عم فطلب ابنة عمه
 أن يتزوجها فقالت أمها قد أرضته ثم أنها قالت بعد ذلك والله ما كنت إلا كاذبة
 وما أرضته ولكنني طلبت بابنتي الفراء منه **(قال)** قال مالك لا أرى أن يقبل قولها
 هذا الآخر ولا أحبّه أن يتزوجها وليس قول المرأة هذا أخي أو قول الرجل هذه
 أخيتي كقول الأجنبية فيها لأن إقرارهما على أنفسهما بمنزلة البيعة القاطنة والمرأة
 الواحدة ليس يقطع بشهادتها شيء **﴿** ابن وهب **﴿** عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
 عن أبيه أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب بأمرأة فقال يا أمير المؤمنين إن هذه تزعم
 أنها أرضعتني وأرضعت امرأتني فأما رضاعها امرأتني فعلموم وأما رضاعها إياي فلا يعرف
 ذلك فقال عمر كيف أرضته فقالت مررت به وهو ملقي بيكي وأمه تعالج خبزاً لها
 فأخذته إلى فأرضعته وسكنته فأمر بها عمر فضربت أسواطاً وأمره أن يرجع إلى
 امرأته **﴿** ابن وهب **﴿** عن مسلمة بن علي عن حمدة عن عكرمة بن خالد أن عمر

ابن الخطاب كان اذا ادعت امرأة مثل هذا سألها البيهقي **﴿يونس بن يزيد﴾** عن ربيعة أنه سألها عن شهادة المرأة في الرضاة أراها جائزة (قال) لا لان الرضاة لا تكون فيما يعلم الا باجماع رأى أهل الصبي والمرضة انما هي حرمة من الحرم ينبنى لها أن يكون لها أصل كأصل المحارم

— **﴿في الرجل يتزوج الصبية قرضها امرأة له أخرى﴾** —

﴿أو أجنبية أو أمه أو أخته﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج صبيتين فأرضعت امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة أقع الفرقة فيما بينه وبينهما جميعا أم لا (فقال) يقال للزوج اخترايتهما شئت فأحبسها وغل الأخرى وهذا رأيي **﴿قلت﴾** ولم جعلت له أن يختار أيتهما شاء وقد وقعت الحرمة بينهما جميعا ألا ترى لو أنه تزوج الاختين في عقدة واحدة فرقت بينه وبينهما فهاتان حين أرضعتهما المرأة واحدة بعد واحدة كانتا حين أرضعت الأولى من الصبيتين على النكاح لم يفسد على الزوج من نكاحهما شيء فلما أرضعت الثانية صارت اختها فصارتا كأنهما نكحتا في عقدة واحدة ألا ترى أنه لو فارق الأولى بعد ما أرضعتها للمرأة قبل أن ترضع الثانية ثم أرضعت الثانية كان نكاح الثانية صحيحا أولا ترى أن الحرمة انما تقع بالرضاع اذا كانتا جميعا في ملكة بارضاعها الأخرى بعد الأولى فتصيران في الرضاة اذا وقعت الحرمة كأنه تزوجهما في عقدة واحدة فلا يجوز ذلك (قال) ليس كما قلت ولكننا نظرنا الى عقدتهما فوجدنا العقدتين وقتما صحيتن في الصبيتين جميعا ثم دخل الفساد في عقدة كانت صحيحة لا يستطيع أن يثبت على العقدتين جميعا فنظرنا الى الذي لا يصلح له أن يثبت عليه فخلنا بينه وبين ذلك ونظرنا الى الذي يجوز له أن يثبت عليه فخلناه له وقد يجوز له أن يثبت على واحدة ولا يجوز له أن يثبت عليهما جميعا فخلنا بينه وبين واحدة وأمرناه أن يحبس واحدة **﴿قلت﴾** فإن كن صبيات ثلاثا أو أربعا تزوجهن مراضع واحدة بعد واحدة فأرضعتن امرأة واحدة بعد واحدة (قال) اذا أرضعت واحدة

فهن على نكاحهن فان أرضعت أخزى بعد ذلك قيل له اخترايتهما شئت وفارق
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الثالثة قلنا له أيضا اخترايتهما شئت وفارق
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الرابعة قلنا له اخترايتهما شئت وفارق الاخرى
فيكون الخيار في أن يحبس الثالثة أو الرابعة وهذا اذا كان الخيار والفرقة قد وقعت
فيما مضى قبلهما . وان أرضعت المرأة واحدة بعد واحدة حتى أتت على جميعهن ولم
يحتر فراق واحدة منهن (قال) هذا له أن يختار في أن يحبس واحدة منهن أيتين
شاء ان شاء أولاهن وان شاء أخراهن وان شاء وسطهن يحبس واحدة منهن
أي ذلك أحب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت
ان تزوج امرأة وصيتين واحدة بعد واحدة أو في عقدة واحدة وسمى لكل
واحدة صداقها وأرضعت المرأة صبية منهما قبل أن يدخل بالكبيرة منهن (قال)
تحرم الكبيرة ولا تحرم الصغيرة المرضعة اذا لم يكن دخل بأما التي أرضعتها لانها
من ربائبه اللاتي لم يدخل بأمهاتهن . ومما بين لك ذلك أنه لو تزوج امرأة كبيرة
فطلقها ثم تزوج صبية مرضعة فأرضعتها امرأته تلك المطلقة لم تكن تحرم عليه هذه
الصبية لانها من الربائب اللاتي لم يدخل بأمهاتهن ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى تزوجت
امرأة كبيرة ودخلت بها ثم تزوجت صبية صغيرة ترضع فأرضعتها امرأتى التي دخلت
بها بلني أو بلنها غرمت على نفسها وحرمت على الصبية أيكون لها من المهر شيء
أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى لها مهرها لانه قد دخل بها ولا أرى
للصبية مهرًا نعمدت امرأته الفساد أو لم تنعمده ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج
صبية فأرضعتها أمه أو أخته أو جدته أو ابنته أو ابنة أخته أو امرأة أخيه أو بنت أخيه
أنقع الفرقة فيما بينه وبين الصبية (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ ويكون للصبية
نصف الصداق على الزوج في قول مالك (قال) لا ليس على الزوج من الصداق شيء
﴿قلت﴾ لم لا يكون على الزوج نصف الصداق (قال) لا لانه لم يطلق ألا ترى أن

الحرمة قد وقعت بينهما من قبل أن يبنى بها فقد صارت أخته أو ابنة ابنته أو ذات محرم منه ﴿قلت﴾ فلا يكون للصبي على التي أرضعتها نصف الصداق تعدت التي أرضعتها الفساد أو لم تعدده (قال) نعم لا شيء عليها من الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ فيؤذيها السلطان إن علم أنها تعدت فسادها على زوجها في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يتزوج أخته من الرضاعة أو أمه من الرضاعة وسمى لها صداقها وبنى بها أيكون لها الصداق الذي سمي أم صداق مثلها في قول مالك (قال) قال مالك لها الصداق الذي سمي ولا يلتفت إلى صداق مثلها

— ما لا يحرم من الرضاعة —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن صبيين غديا بلبن بهيمة من البهائم أيكونان أخوين في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا تكون الحرمة في الرضاع إلا في لبن بنات آدم ألا ترى أنه بلغني عن مالك أنه قال في رجل أرضع صبياً ودرّ عليه أن الحرمة لا تقع به وإن لبن الرجل ليس مما يحرم (قال) قال مالك وإنما قال الله في كتابه وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وإنما تحرم ألبان بنات آدم لا ما سواها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن لبنا صنع فيه طعام حتى غاب اللبن في الطعام واللبن لبن امرأة أو صنع فيه طعام فكان الطعام الغالب عليه ثم طبخ على النار حتى عصد وغاب اللبن أو صب في اللبن ماء حتى غاب اللبن وصار الماء الغالب أو جعل اللبن في دواء حتى غاب اللبن في ذلك الدواء فأطعم الصبي ذلك كله أو أسقيه أتع به الحرمة أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحرم هذا لأن اللبن قد ذهب وليس في الذي أكل أو شرب لبن يكون فيه عيش الصبي ولا أراه يحرم شيئاً

— في رضاع النضارية —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المراضع النصرايات (قال) لا يجزئني اتخاذهن وذلك لأنهن يشربن الحمر وبأكلن الخنزير وأخاف أن يطعمن ولده ما يأكلن

من ذلك (قال) وهذا من عيب نكاحهن مما يدخلن على ولده وما يأكلن من الخنزير
ويشربن من الخمر (قال) ولا أرى نكاحهن حراما ولكني أكرهه ﴿قلت﴾ هل
كان مالك يكره الفثورة من اليهوديات والنصرانيات والمجوسيات (قال) نعم كان
يكرههن من غير أن يرى ذلك حراما ويقول إنما غذاء اللبن مما يأكلن وهن
يأكلن الخنزير ويشربن الخمر ولا آمنها أن تذهب به إلى بيتها فتطمعه ذلك ﴿قلت﴾
هل كان مالك يكره أن يسترضع لبن الفاجرة (قال) بلنفي أن مالكا كان يتقيه
من غير أن يراه حراما

❦ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها ❦

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المرأة ذات الزوج أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها
رضاع ابنها على ما أحبت أو كرهت إلا أن تكون ممن لا تكلف ذلك (قال)
قلت لمالك ومن التي لا تكلف ذلك (قال) المرأة ذات الشرف واليسار الكثير
التي ليس مثلها ترضع وتعالج الصبيان في قدر الصبيان فأرى ذلك على أبيه وإن كان
لها لبن (قال) فقلنا له فإن كانت الام لا تقدر على اللبن وهي ممن ترضع لو كان
لها لبن لأنها ليست في الموضع الذي ذكرت لك في الشرف على من ترى رضاع
الصبي (قال) على الاب وكل ما أصابها من مرض يشغلها عن صبيها أو يقطع به
درها فالرضاع على الاب ينرم أجر الرضاع ولا تفرم هي قليلا ولا كثيرا وإن كان
لها لبن وهي من غير ذات الشرف كان عليها رضاع ابنها ﴿قلت﴾ رأيت هذه
التي ليست من أهل الشرف إذا أرضعت ولدها تأخذ أجر رضاعها من زوجها (قال)
لا ذلك عليها ترضعه على ما أحبت أو كرهت ﴿قلت﴾ فإن مات الاب وهي ترضعه
أيسقط عنها ما كان يلزمها للصبي من الرضاع (قال) إن كان له مال والا أرضعته
﴿قلت﴾ ولها أن تطرحه إن لم يكن له مال (قال) لا وذلك في الرضاع وحده
والنفقة مخالفة للرضاع في هذا ﴿قلت﴾ فإن كان ابنها رضيعا ولا مال له أيلزمها
رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ولدها على ما أحبت أو كرهت ولا يلزمها النفقة

وإنما الذي يلزمها الرضاع كذلك قال لي مالك. (قال مالك) ولا أحب لها أن تترك
 النفقة على ولدها إذا لم يكن له مال ولم يحمل النفقة مثل الرضاع رضاع ابنها وكذلك
 قال مالك إنما يلزمها رضاعه إذا لم يكن له مال ﴿قلت﴾ فإن كان للصبي مال
 فلما مات الأب قالت لا أرضعه (قال) ذلك جائز لها ويستأجر للصبي من ترضعه
 من ماله إلا أن يخاف على الصبي أن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه وتمطى
 أجر رضاعها ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تأتي
 على زوجها رضاع ولدها منه (قال) قال مالك عليها رضاع ولدها منه على ما أحببت
 أو كرهت إلا أن تكون امرأة ذات شرف وغنى مثلها لا تكلف مؤنة الصبيان
 ولا رضاع ولدها ولا القيام على الصبيان في غناها وقدرها فلا أرى أن تكلف ذلك
 وأرى أرضاعه على أبيه (قلنا) لمالك فلي أبيه أن يفرم أجر الرضاع (قال) نعم
 إذا كانت كما وصفت لك . وإن عرضت المرأة وانقطع درهما فلم تقو على الرضاع
 وهي ممن ترضعه كان على أبيه ذلك أن يفرم أجر رضاعه ﴿قال﴾ وقال مالك فإن
 كانت ممن يرضع مثلها فأصابها العلة وضع ذلك عنها وكان رضاعه على أبيه
 ﴿قلت﴾ أرايت ان كان طلقها تطليقة بملك الرجعة على من رضاع الصبي في قول
 مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى ما دامت نفقة المرأة على الزوج
 فإن الرضاع عليها ان كانت ممن ترضع فإذا انقطع نفقة الزوج عنها كان رضاعه على
 أبيه ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها البتة أيكون أجر الرضاع على الأب في قول مالك
 (قال) نعم هو قول مالك ﴿قلت﴾ فإن طلقها تطليقة فإذا انقضت عنها كان
 رضاع الصبي على الأب في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت بعد ما
 طلقها البتة لا أرضع لك ابناً إلا بمائة درهم كل شهر والزوج يصيب من يرضع ابنه
 بخمسين درهما كل شهر (قال) قال مالك الام أحق به بما ترضع به غيرها فإن
 أبت أن ترضع بذلك فلا حق لها وإن أرادت الام أن ترضعه بما ترضعه الاجنبيه
 فذلك للام وليس للأب أن يفرق بينها وبينه إذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه

الاجنبية^(١) فذلك للام وليس للاب أن يفرق بينها وبينه اذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه غيرها من النساء (قال) قال مالك وان كان ذلك ضررا على الصبي يكون قد علق أمه لا صبر له عنها أو كان الصبي لا يقبل المراضع أو خيف عليه نأمة أحق به بأجر رضاع مثلها وتجبر الام اذا خيف على الصبي اذا لم يقبل المراضع أو علق أمه حتى يخاف عليه الموت اذا فرق بينهما على رضاع صبيها بأجر مثلها (قال) فقلنا لمالك فلو كان رجل معدما لا شيء له وقد طلق امرأته البتة فوجد من ذوى قرابته أمه أو أخته أو ابنته أو عمته أو خالته ممن ترضع بغير أجر فقال لامه إما أن ترضعيه بلا أجر فإنه لا شيء عندي وإما أن تسلميه الى هؤلاء الا اني يرضعنه لي باطلا (قال) قال مالك اذا عرف أنه لا شيء عنده ولا يقوى على أجر الرضاع كان ذلك له عليها اما أن ترضعه له باطلا وإما أن تسلمه الى من ذكرت. ولو كان قليلا ذات يد لا يقوى من الرضاع الا على الشيء اليسير الذي لا يشبه أن يكون رضاع مثلها ووجد امرأة ترضع لا بدون ذلك كان كذلك اما أن ترضعه بما وجد وإما أن أسلمته الى من وجد. وان كان موصرا فوجد من ترضعه له باطلا بغير حق لم يكن له أن يأخذ منها لما وجد من يرضعه باطلا وعليه اذا أرضته الام بما ترضعه غيرها أن يجبر الاب على ذلك وقد بينا آثار هذا في كتاب الطلاق والله الموفق للصواب

— كتاب الرضاع من المدونة الكبرى —

بسم الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

— ويليه كتاب المدة وطلاق السنة —

(١). قوله فذلك للام وليس للاب الخ (كذا في الاصل بلفظ ماقبله مع تغاير يسير ولم يعلم عليه علامة شطب فإيجروا له كتيبه مع صححه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب العدة وطلاق السنة ﴾

﴿ ما جاء في طلاق السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات في مجلس واحد (قال) نعم كان يكرهه أشد الكراهية ويقول طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة طاهراً من غير جماع ثم يتركها حتى يمضي لها ثلاثة قروء ولا يقبها في ذلك طلاقاً فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت للازواج وبانت من زوجها الذي طلقها ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر طلقة (قال) قال مالك ما أدركت أحداً من أهل بلدنا ممن يرى ذلك ولا يفتي به ولا أرى أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر ولكن تطليقة واحدة ويمهل حتى تنقضي العدة كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فإن هو طلقها ثلاثاً أو عند كل طهر واحدة حتى طلق ثلاث تطليقات أليزمه ذلك في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته في طهر قد جامعها فيه أم لا (قال) نعم كان يكرهه ويقول إن طلقها فيه لزمه ﴿ قلت ﴾ وتنتد بذلك الطهر الذي طلقها فيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وإن لم يبق منه الا يوم واحد (قال) نعم إذا بقي من ذلك الطهر شيء ثم طلقها فيه وقد جامعها فيه اعتدت به في آخرائها في العدة (قال مالك) تمتد به ولا يؤمر برجعها إنما يؤمر الذي يطلق امرأته وهي حائض (وقال) ربيعة ويحيى بن سعيد في امرأة طلقت ثم حاضت قالاً تمتد بذلك الطهر

وان لم تمكث فيه الا ساعة واحدة. أو يوما حتى تحيض (وقال) ابن شهاب مثله
 ﴿أشهب﴾ عن بعض أهل العلم عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن أبي
 الاخوص عن عبد الله بن مسعود أنه قال من أراد أن يطلق للسنة فليطلق امرأته
 طاهراً في غير جماع تطليقة ثم ليدها فإن أراد أن يراجعها راجعاً وان حاضت ثلاث
 حيض كانت بآثا وكان خاطباً من الخطاب فإن الله تبارك وتعالى يقول لا تدرى لعل
 الله يحدث بعد ذلك أمراً (قال ابن مسعود) وان أراد أن يطلقها ثلاثاً فليطلقها طاهراً
 تطليقة في غير جماع ثم يدها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم يدها حتى اذا
 حاضت وطهرت طلقها تطليقة أخرى ففذه ثلاث تطليقات وحيفستان وتحيض
 أخرى فتتقضى عدتها ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه عن
 ابن شهاب أنه قال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للعدة كما أمره الله فليطلقها اذا هي
 طهرت من حیضها تطليقة واحدة قبل أن يجامعها ثم لتعد حتى تقضى عدتها فتحيض
 ثلاث حيض فاذا هو فعل ذلك طلق كما أمره الله فانه لا يدرى لعل الله يحدث بعد
 ذلك أمراً وهو يملك الرجعة ما لم تحض ثلاث حيض ﴿مالك بن أنس﴾ أن عبد الله بن
 دينار حدثه أنه سمع عبد الله بن عمر قرأ يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن

— في طلاق الحامل —

﴿قلت﴾ أرأيت الحامل اذا أراد زوجها أن يطلقها ثلاثاً كيف يطلقها (قال) قال
 مالك لا يطلقها ثلاثاً ولكن يطلقها واحدة متى ما شاء ويمهلها حتى تضع جميع ما في
 بطنها من الاولاد ثم قد حلت للزوج والمطلقة عليها الرجعة ما لم تضع
 جميع ما في بطنها (قال مالك) وان وضعت واحداً وبقي في بطنها آخراً فلزوج عليها
 الرجعة حتى تضع آخر ما في بطنها من الاولاد (وقد قال مالك) في طلاق الحامل للسنة
 انها تطليقة واحدة ثم يدها حتى تضع حملها (قال) أشهب وقال ذلك عبد الله بن مسعود
 وجابر بن عبد الله وغيرهما وقاله ابن المسيب وربيعة والزهري ﴿قلت﴾ أرأيت ان
 طلقها ثلاثاً وهي حاميل في مجلس واحد أو مجالس شتى أيلزمه ذلك أم لا (قال)

قال مالك يلزمه ذلك وكرهه له مالك أن يطلقها هذا الطلاق ﴿أشهب﴾ عن القاسم
ابن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابن شهاب حدثه أن ابن المسيب حدثه أن
رجلا من أسلم طلق امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تطليقات
جميعا فقال له بعض أصحابه إن لك عليها رجعة فانطلقت امرأته حتى دخلت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن زوجي طلقني ثلاث تطليقات في كلمة واحدة فقال لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بنت منه ولا ميراث بينكما ﴿أشهب﴾ عن ابن
لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن ابن عمر أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاث
تطليقات في مجلس واحد فقال ابن عمر عصي ربه وخالف السنة وذهبت منه امرأته
﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن سليمان بن مالك بن
الحارث السلمي أن رجلا أتى ابن عباس فقال له يا ابن عباس إن عمي طلق امرأته ثلاثا
فقال له إن عمتك عصي الله فأندمه الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا فقال له
أترى أن يحلها له رجل فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه الله ﴿قلت﴾ أرايت
التي لم تبلغ الحيض متى يطلقها زوجها (قال) قال مالك يطلقها متى شاء للإهله أو لغير
الإهله ثم عدتها ثلاثة أشهر وكذلك التي يئست من الحيض (قال مالك) والمستحاضة
يطلقها زوجها متى شاء وعدتها سنة (قال ابن القاسم) كان في ذلك يطؤها أو
لا يطؤها وله عليها الرجعة حتى تغفى السنة فإذا مضت السنة فقد حلت للازواج
إلا أن يكون بهارية فينتظر حتى تذهب الريبة فإذا ذهب الريبة وقد مضت السنة
فليس عليها من العدة قليل ولا كثير وقد حلت للازواج (قال مالك) وهي مثل
الحامل يطلقها متى ما شاء إلا أن يعرف لها قرء فيتحرى ذلك فيطلقها عنده ﴿ابن
وهب﴾ عن يونس وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال يطلق المستحاضة زوجها
إذا طهرت للصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في المرأة
تطلق وقد أدبر عنها الحيض أو تشك فيه قال إن تين أنها قد يئست من الحيض
فعدتها ثلاثة أشهر كما قضى الله وقد كان يقول يستقبل بطلاقها الإهله فهو أسد لمن

أراد أن يطلق من قد يئس من الحيض فإن طلق بعد الأهلة أو قبلها اعتدت من حين طلقها ثلاثة أشهر ثلاثين يوماً كل شهر وإن مضت ثلاثة أشهر قبل أن تحيض فقد حلت للزواج (قال يونس) وقال ربيعة تمتد ثلاثين ثلاثين من الأيام

ما جاء في طلاق الحائض والنفساء

﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لامرأته وهي حائض أنت طالق للسنة أيقع عليها الطلاق وهي حائض أم حتى تطهر (قال) إذا قال الرجل لامرأته وهي حائض أنت طالق إذا طهرت أنها طالق مكانها ويجبر الزوج على رجعتها فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً للسنة (قال) قال مالك إنهم يقرن مكانه عليها حين تسلم بذلك كلهن فإن كانت طاهراً أو حائضاً فلا سبيل له إليها حتى تنكح زوجاً غيره ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وابن أبي ذئب أن نافعا أخبرهما عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض وسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله بها أن يطلق لها النساء (قال ابن أبي ذئب) في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي واحدة ﴿أشهب﴾ عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن طلاق المرأة امرأته حائضاً قال لأحدهم أما أنت فطلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن أردت أن أطلقها طلقها حين تطهر من قبل أن أجامعها فإن كنت طلقها ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك وعصيت الله فيما أمرك به من طلاق امرأتك ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يطلق امرأته وهي حائض أو نفساء أيحبره مالك على أن يراجعها (قال) نعم قال مالك من طلق امرأته وهي نفساء أو حائض جبر على رجعتها إلا أن تكون غير مدخول بها فلا بأس بطلاقها وإن كانت حائضاً أو نفساء ﴿ابن وهب وأشهب﴾ عن ابن أبي عمير عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال إذا طلق المرأة وهي نفساء لم

تتمد بدم نفاسها واستقبلت ثلاثة قروء (وقال) ابن شهاب والقاسم بن محمد وابن قسيط
وأبو بكر بن عمرو بن حزم ونافع مولى ابن عمر ﴿قلت﴾ فكيف يطلقها إن أراد أن
يطلقها بعد ما أجبرته على رجعتها (قال) يملأ حتى تنقضي حيضتها التي طلقها فيها ثم
تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها إن أراد فكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
﴿قلت﴾ فالنفاء (قال) يجبر على رجعتها فإن أراد أن يطلقها فإذا طهرت من دم
نفاسها أمهلها حتى تحيض أيضاً ثم تطهر ثم يطلقها إن أراد ويحسب عليها ما طلقها في
دم النفاس أو في دم الحيض ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن
طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض فلم يرجعها حتى انقضت العدة (قال) فلا سبيل
له عليها وقد حلت للأزواج ﴿قلت﴾ أرأيت إن طلقها في طهر قد جامعها فيه هل
يأمره مالك براجعتها كما يأمره براجعتها في الحيض (قال مالك) لا يؤمر براجعتها
وهو قروء واحد وإنما كان الصواب أن يطلق في طهر لم يجامعها فيه (قال) ولو أن
رجلاً طلق امرأته في دم حيضتها فجبر على رجعتها فأرجعها فلما طهرت جهل فطلقها
الثانية في طهرها بعد ما طهرت قبل أن تحيض الثانية لم يجبر على رجعتها ولو طلقها
وهي حائض فلم يعلم بها حتى حاضت حيضتين وطهرت جبر على رجعتها على ما أئب
أو كره كما كان يجبر أن لو كانت في دم حيضتها يجبر على ذلك ما لم تنقض عدتها وهذا
قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة إذا هي طهرت من حيضتها ولم تنفسل بعد
الزوجة أن يطلقها قبل أن تنفسل أم حتى تنفسل في قول مالك (قال) لا يطلقها حتى
تنفسل وإن رأت القصة البيضاء (قال) وسألت عن تفسير قول ابن عمر فطلقوهن
لقبيل عدتهن (قال) يطلقها في طهر لم يمسا فيه (قال ابن القاسم) ولا يجزئ أن
يطلقها إلا وهو يقدر على جامعها فهي وإن رأت القصة البيضاء ولم تنفسل فهو لا يقدر
على جامعها بعد ولو طلقها بعد ما رأت القصة البيضاء قبل أن تنفسل لم يجبر على رجعتها
﴿قلت﴾ أرأيت لو كانت مسافرة فرأت القصة ولم تحمد الماء فقيمتم الأزوجة أن
يطلقها الآن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم وهو لا يقدر على جامعها (قال) لأن

الصلاة قد حلت لها وهي قبل أن تفتبل بعد ما رأت القصة البيضاء لم تحل لها الصلاة
فهي اذا حلت لها الصلاة جاز لزوجها أن يطلقها

❦ ما جاء في المطلقة واحدة تزين وتشفو لزوجها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة هل تزين له وتشوف له (قال)
كان قوله الاول أنه لا بأس أن يدخل عليها وأكل معها اذا كان معها من يتحفظ بها
ثم رجع عن ذلك فقال لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ولا يأكل معها حتى يراجعها
❦ قلت ❦ هل يسهه أن ينظر إليها أو الى شيء من محاسنها تلذذاً وهو يريد رجعتها
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وليس له أن يتلذذ بشيء منها وان
كان يريد رجعتها حتى يراجعها وهذا على الذي أخبرتك أنه كره له أن يخالو معها ولا
يرى شعرها أو يدخل عليها حتى يراجعها ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الله بن عمر ومالك
ابن أنس عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وكان طريقه في حجرتها فكان يسلك الطريق الاخرى من أدبار البيوت الى
المسجد كراهية أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال مالك) وان كان معها فلينتقل عنها
(قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (قال ابن وهب) وقال
عبد المزين ان الرجل اذا طلق امرأته واحدة فقد حرم عليه فرجها ورأسها أن
يراه حاسرة أو يتلذذ بشيء منها حتى يراجعها

❦ ما جاء في عدة النصرانية ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المرأة من أهل الكتاب اذا كانت تحت رجل مسلم فطلقها بعد
ما بنى بها كم عدتها عند مالك وكيف يطلقها (قال) عدتها عند مالك مثل عدة الحرة
المسلمة وطلاقها كطلاق الحرة المسلمة وتجبر على العدة في قول مالك ❦ قلت ❦
أ رأيت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة ثم مات الزوج قبل أن يسلم وهي
في عدته أنتقل الى عدة الوفاة أم لا في قول مالك (قال) لا تنتقل الى عدة الوفاة في

قول مالك وهي على عدتها التي كانت عليها ثلاث حيض .

✽ ماجاء في عدة الامة المطلقة ✽

﴿ قلت ﴾ كم عدة الامة المطلقة اذا كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر ومثلها يوطأ وقد دخل بها في قول مالك (قال) ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ عن سفیان بن عيينة أن صدقة بن يسار حدثه أن عمر بن عبد العزيز سأل في إمرته على المدينة في كم يتبين الولد في البطن فاجتمع له على أنه لا يتبين حتى يأتي عليه ثلاثة أشهر فقال عمر لا يرى الامة اذا لم تحض أو كانت قد نثست من الحيض الا ثلاثة أشهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن أيوب بن موسى حدثه عن ربيعة أنه قال تستبرئ الامة اذا طلقت وقد قعدت من الحيض بثلاثة أشهر والتي تطلق ولم تحض تستبرئ بثلاثة أشهر والامة التي تباع ولم تحض أو قد نثست بثلاثة أشهر اذا خشي منها الحمل وكان مثلها يحمل ﴿ ابن وهب ﴾ وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد أن التي لم تحض من الامة اذا طلقت تعد بثلاثة أشهر الآن تمر كعركتين يعلم الناس أن قد استبرأت رحماً قبل ذلك فان انقضت الثلاثة الأشهر الاستبراء ثم حاضت حيضة اعتدت بحيضة أخرى والتي تباع منهن تعد بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة قبل ذلك والنثوي عنها زوجها من الامة اللاتي لم يحضن تعد أربعة أشهر وعشرًا الا أن تحيض حيضة قبل شهرين وخمسة أيام فذلك يكفيها ﴿ أشهب ﴾ عن يثقب به أن الاوزاعي حدثه عن ابن شهاب أنه قال عدة الامة البكر التي لم تحض ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ قال قال سليمان بن بلال سمعت ربيعة ويحيى بن سعيد يقولان عدة الحرة والامة اللتين لم يبلغا الحيض واللتين قد نثستا من الحيض ثلاثة أشهر اذا طلقها زوجها أو باعها رجل كان يصيبها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وبكير بن الأشجع في عدة الامة التي قد نثست من الحيض والتي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر (وقال) مالك مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض قط أو أربعين سنة ولم تحض قط أو عشرين سنة ولم تحض قط فطلقها زوجها أثمت

الشهور أم لا وكم عدتها حتى قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال تمتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية واللائق لم يحضن . فعدتهن ثلاثة أشهر وإن بلغت ثلاثين سنة إذا كانت لم تحض قط ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن بلغت عشرين سنة ولم تحض أتمد بالشهور (قال) نعم قال وكل من لم تحض قط فطلقها زوجها وهي بنت عشرين أو أقل من ذلك أو أكثر فاما تمتد بالشهور وهي في هذه الآية لم تخرج منها بعد قول الله تبارك وتعالى واللائق لم يحضن وهي إذا كانت لم تحض قط فهي في هذه الآية حتى إذا حاضت فقد خرجت من هذه الآية فإن ارتفع عنها الدم وقد حاضت مرة أو أكثر من ذلك وهي في سن من تحيض فليها أن تمتد سنة كما وصفت لك وهذا قول مالك

— ما جاء في عدة المرأة والمستحاضة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كانت صغيرة لم تحض فطلقها زوجها فاعتدت شهرين ثم حاضت كيف تصنع في قول مالك (قال) ترجع إلى الحيض وتأتي الشهرين ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كانت ينسب من الحيض فطلقها زوجها فاعتدت بالشهور فلما اعتدت شهرين حاضت (قال) قال مالك يسئل عنها النساء وينظرن فإن كان مثلها يحيض رجعت إلى الحيض وإن كان مثلها لا يحيض لأنها قد دخلت في سن من لا تحيض من النساء فرأت الدم (قال مالك) ليس هذا يحيض وتخص على الشهور ألا ترى أن بنت سبعين سنة وبنت ثمانين وبنت تسعين إذا رأت الدم لم يكن ذلك حيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل إذا طلق امرأته ولم تحض قط وهي بنت ثلاثين سنة فكانت عدتها عند مالك بالشهور كما وصفت لي أرأيت أن حاضت بعد ما اعتدت بشهرين (قال) تنتقل إلى عدة الحيض ﴿ قلت ﴾ فإن ارتفع الحيض عنها (قال) تنتقل إلى عدة السنة كما وصفت لك تسعة أشهر من يوم انقطع الدم عنها ثم ثلاثة أشهر وعدتها من الطلاق إنما هي الأشهر الثلاثة التي بعد التسعة والتسعة إنما هي استبراء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا طلق الرجل امرأته ومثلها تحيض فارتفعت

حيضتها (قال) قال مالك تجلس سنة من يوم طلقها زوجها فإذا مضت سنة فقد حلت ﴿قلت﴾ فإن جلست سنة فلما قدمت عشرة أشهر رأت الدم (قال) ترجع الى الحيض قال فإن انقطع عنها الحيض فإنها ترجع أيضاً إذا انقطع الدم عنها فتعد أيضاً سنة من يوم انقطع الدم عنها من الحيضة التي قطعت عليها عدة السنة ﴿قلت﴾ فإن اعتدت أيضاً بالسنة ثم رأت الدم (قال) تنتقل الى الدم ﴿قلت﴾ فإن انقطع الدم عنها (قال) تنتقل الى السنة ﴿قلت﴾ فإن رأت الدم (قال) اذا رأت الدم المرة الثالثة فقد انقضت عدتها لأنها قد حاضت ثلاث حيض وان لم ترد الحيضة الثالثة وقد تمت السنة فقد انقضت عدتها بالسنة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لم قال مالك عدة المرأة التي طلقها زوجها وهي ممن تحيض فرفضها حيضتها لم قال تمتد سنة (قال) قال مالك تسعة أشهر للريبة والثلاثة أشهر هي المدة التي بعد التسعة التي كانت للريبة (قال مالك) وكل عدة في طلاق فانما المدة بعد الريبة وكل عدة في وفاة فهي قبل الريبة والريبة بعد المدة وذلك أن المرأة اذا هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا فاسترابت نفسها انها تنتظر حتى تذهب الريبة عنها فإذا ذهبت الريبة فقد حلت للأزواج والمدة هي الشهور الأربعة الأول وعشرة أيام ﴿ابن وهب وأشهب﴾ عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد وزيد بن قسيط حدثاه عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفضها حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذاك والا اعتدت بعد التسعة بثلاثة أشهر ثم قد حلت ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب بذلك (قال عمرو) فقلت ليحيى ابن سعيد أحسب في تلك السنة ما خلا من حيضتها (قال) لا ولكنها تأتلف السنة حتى توفى السنة ﴿أشهب﴾ عن ابن أبي عمير أن ابن هيرة حدثه عن أبي نعيم الجيشاني أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة تطلق فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترفع حيضتها أن تبرص تسعة أشهر استبراء للرحم وثلاثة أشهر كما قال الله عز وجل ﴿قلت﴾ أرايت لو

أن رجلا اشترى جارية وهي ممن تحيض فرفعتها حيضتها (قال) تمتد ثلاثة أشهر من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ فإن استرايت (قال) ينتظر بها تسعة أشهر فإن حاضت فيها والا فقد حلت ﴿قلت﴾ ولا يكون على سيدها أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر التي جعلها استبراء من الرية (قال) ليس عليه أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر الرية لأن الثلاثة الأشهر قد دخلت في هذه التسعة فلا تشبه هذه الحرة لأن هذه لا عدة عليها وإنما عليها الاستبراء فإذا مضت التسعة فقد استبرأت ألا ترى أنه إنما على سيدها إذا كانت ممن تحيض حيضة واحدة فهذا إنما هو استبراء ليعلم به ما في رحمها ليس هذه عدة فالتسعة الأشهر إذا مضت فقد استبرئ رحمها فلا شئ عليه بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة إذا طلقها زوجها فرأت الدم يوما أو يومين أو ثلاثة ورأت الطهر يوما أو يومين أو ثلاثة أو خمسة ثم رأت الدم بعد ذلك يوما أو يومين فصار الدم والطهر يختلطان (قال) قال مالك إذا اختلط عليها الدم بحال ما وصفت كانت هذه مستحاضة إلا أن يقع بين الدمين من الطهر ما في مثله يكون طهرا فإذا وقع بين الدمين ما يكون طهرا اعتدت قروا وإن اختلط عليها الدم بحال ما وصفت ولم يقع بين الدمين ما يكون طهرا فأنها تعد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للزواج ﴿قلت﴾ وما عدة الأيام التي لا تكون بين الدمين طهرا (فقال) سألت مالكا فقال الأربعة الأيام والخمسة وما قرب فلا أرى ذلك طهرا وإن الدم بمضه من بعض إذا لم يكن بينهما من الطهر إلا أيام يسيرة الخمسة ونحوها ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال عدة للمستحاضة سنة ﴿قال أشهب﴾ قال لي ابن لهيعة قال لي يزيد بن أبي حبيب عدة المستحاضة سنة ﴿قال مالك بن أنس﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عدة المستحاضة سنة (وقال) ذلك مالك قال والحرة والامة في ذلك سواء

حج ما جاء في المطلقة ثلاثا أو واحدة يموت زوجها وهي في العدة -

﴿قلت﴾ أرايت ان طلق امرأته ثلاثا في مرضه ثم مات وهي في العدة أثنت عدة

الوفاة تستكمل في ذلك ثلاث حيض أم لا (قال) قال مالك ليس عليها أن تمتد عدة الوفاة وإنما عليها أن تمتد عدة الطلاق ولها الميراث (قلت) فان كان طلقها واحدة أو اثنتين وهو صحيح أو مريض ثم مات وهي في المدة أنقل إلى عدة الوفاة (قال) نعم ولها الميراث (ابن وهب) عن الليث بن سعد أن بكير بن عبد الله حدثه عن سليمان بن يسار أنه قال يقال إنما آخر الاجلين أن يطلق الرجل المرأة تطليقة أو تطليقتين ثم يموت قبل أن تنقضي عدتها من طلاقه فتعتمد من وفاته فأما الرجل يطلق امرأته البتة ثم يموت وهي في عدتها فأما هي على عدة الطلاق (ابن وهب) عن عمرو ابن الحارث عن يحيى بن سعيد بذلك (قال عمرو) وقال يحيى على ذلك أمر الناس في هذه المطلقة واحدة أو اثنتين (ابن وهب) عن يزيد بن عياض عن عمر بن عبد العزيز مثله وقال ترثه ما لم تحرم عليه ثلاث تطليقات أو فدية فان كانت حرمت عليه فلا ميراث لها وهذا في طلاق الصحيح (قال عمرو) لا عدة عليها الا عدة الطلاق أو عدة الفدية (قال بكير) وقال مثل قول سليمان بن يسار في آخر الاجلين عبد الله بن عباس وابن شهاب

ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها

(قلت) أرايت المرأة اذا بلغها وفاة زوجها من أين تمتد أمن يوم بلغها أو من يوم مات الزوج (قال) قال مالك من يوم مات الزوج (قلت) فان لم يبلغها حتى انقضت عدتها أ يكون عليها من الاحداد شيء أم لا (قال مالك) لا احداد عليها اذا لم يبلغها الا بعد ما تنقضي عدتها (وقال مالك) فيمن طلق امرأته وهو غائب فلم يبلغها طلاقا حتى انقضت عدتها أنه ان ثبت على طلاقه اياها بينة كانت عدتها من يوم طلق وان لم يكن الا قوله لم يصدق واستقبلت عدتها ولا رجعة له عليها وما أتفت من ماله بعد ما طلقها قبل أن تعلم فلا غرم عليها لانه فرط (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر قال تمتد المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم طلق ومن يوم توفي عنها (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب

وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن قسيط وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله قال يحيى وعلى ذلك عظم أمر الناس ﴿ابن أبي عمير﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أنه قال إذا قال الرجل لامرأته قد طلقك منذ كذا وكذا لم يقبل قوله واعتدت من يوم يعلمها الطلاق إلا أن يقيم على ذلك بينة فإن أقام بينة كان من يوم طلقها وقاله ابن شهاب

ما جاء في الاحداد

﴿قلت﴾ هل على المطلقة احداد (قال) قال مالك لا احداد على المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة وانما الاحداد على المتوفى عنها زوجها وليس على المطلقات شيء من الاحداد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن المطلقة المبتوتة ما تجنبه من الحلى والطيب فقال لا يجنب شيء من ذلك ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن عبد الله بن عمر وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح مثله (وقال) عبد الله بن عمر تكتحل وتطيب وتزين وتعايط بذلك زوجها ﴿قلت﴾ فبل على النصرانية احداد في الوفاة إذا كانت تحت مسلم في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وكذلك قال لي مالك (وقال ابن نافع) عن مالك لا احداد عليها ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك عليها الاحداد وهي مشركة (قال) قال مالك انما رأيت عليها الاحداد لأنها من أزواج المسلمين فقد وجبت عليها العدة ﴿قلت﴾ وكذلك أمة قوم مات عنها زوجها أيكون عليها الاحداد في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وتمتد حيث كانت تسكن ان كانت تبيت عند زوجها وتكون النهار عند أهلها اعتدت في ذلك المسكن الذي كانت تبيت فيه مع زوجها وان كانت في غير مسكن مع زوجها ولا تبيت معه انما كانت في بيت موالها فيه تبيت إلا أن زوجها ينشأها حيث أحب ولم تكن معه في مسكن فعلمنا أن تعتد في بيت موالها حيث كانت تبيت وتكون وليس لموالها أن يمنوها من الاحداد ولا من الميت في الموضع الذي تعتد فيه وان باعوها فلا يبيعوها إلا لمن لا يخرجها من الموضع الذي تعتد فيه (قال) وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال

يونس وقال ابن شهاب تمتد في بيتها الذي طلقت فيه ﴿قلت﴾ فهل يكون لهم أن يخرجوها الى السوق للبيع في العدة بالنهار قال نعم ﴿قلت﴾ سمعته من مالك (قال ابن القاسم) قال مالك هي تخرج في حوائج أهلها بالنهار فكيف لا تخرج للبيع ﴿قلت﴾ فان أرادوا أن يزنوها للبيع (قال ابن القاسم) قال مالك لا يلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الحلي شيئاً ولا يطيبوها بشئ من الطيب وأما الزيت فلا بأس به ولا يصنعوا بها مالا يجوز للحاد أن تفعله بنفسها (قال) ولا بأس أن يلبسوها من الثياب البياض ما أحبوا رقيقه وغلظه (فقلنا) لما لك في الحاد فهل تلبس الثياب المصبغة من هذه الدكن والصفير والمصبغات بغير الورس والزعفران والمصفر (قال) لا تلبس شيئاً منه لاصوفاً ولا قطناً ولا كتاناً صبغ بشئ من هذا إلا أن تضطر الى ذلك من برد أو لا تجده غيره (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن تنقي الأمة المتوفى عنها زوجها من الطيب مانتي الحرة ﴿الليث بن سعد وأسامه بن زيد﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر قال اذا توفى عن المرأة زوجها لم تكتحل ولم تطيب ولم تحتضب ولم تلبس المصفر ولم تلبس ثوباً مصبوغاً إلا برءاً ولا تنزين بحلي ولا تلبس شيئاً تريد به الزينة حتى تحل ولا تكتحل بكحل تريد به الزينة إلا أن تشتكي عينها ولا تبس عن بيتها حتى تحل وبعضهم يزيد على بعض ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد أن المتوفى عنها زوجها لا تلبس حلياً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بشئ من الصباغ (وقال عروة) إلا أن تصبغه بسواد (وقال عطاء) لا تمس بيدها طيباً مسياً (وقال ربيعة) تنقي الطيب كله وتنقي من الملبوس ما كان فيه طيب وتنقي شهرة الثياب ولا تحنط بالطيب ميتاً (قال ربيعة) ولا أعلم إلا أن على الصبية المتوفى عنها زوجها أن تجنب ذلك كله ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يرى عصب اليمين بمنزلة هذا المصبوغ بالكدنة والحمر والخضرة والصفرة أم يحمل عصب اليمين مخالفاً لهذا (قال) رقيق عصب اليمين بمنزلة هذه الثياب المصبغة وأما غليظ عصب اليمين فان مالكا وسع فيه ولم يره بمنزلة

المصبوغ ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن طبيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لا يحل لمؤمنة تحدد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوج فانها تمتد أربعة أشهر وعشراً لا تلبس ممصفاً ولا تقرب ظلياً ولا تكتحل ولا تلبس حلياً وتلبس ان شاءت ثياب المصعب ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبية الصغيرة هل عليها احداث في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ والأمة والمكاتبه وأم الولد والمدبرة اذا ماتت عنهن أزواجهن في الاحداث في العدة والحرة سواء (قال) نعم في قول مالك الا أن أمد عدة الحرة ما قد علمت وأمد عدة الأمة ما قد علمت على النصف من أمد عدة الحرائر وأم الولد والمكاتبه بمنزلة الأمة في أمد عدتها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحاء هل تلبس الحلي في قول مالك (قال) قال مالك لا ولا خاتماً ولا خلخالاً ولا سواراً ولا قرطاً (قال مالك) ولا تلبس خزاً ولا حريراً مصبوغاً ولا ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا عصفر ولا خضرة ولا غير ذلك ﴿ قال ﴾ قفلنا لمالك فهذه الجباب التي تلبسها الناس للشتاء التي تصبغ بالذك والخنصر والصففر والجر وغير ذلك (قال) ما يعجبني أن تلبس الحاء شيئاً من هذا الا أن لا تجد غير ذلك فتضطر اليه ﴿ قال ﴾ قفلنا لمالك فالجباب الصوف الخنصر والصففر والجر وغير ذلك هل تلبسه الحاء (قال) لا يعجبني الا أن لا تجد غير ذلك وتضطر اليه (قال مالك) ولا خير في المصعب الا الغليظ منه فلا بأس بذلك (قال مالك) ولا بأس أن تلبس من الحرير الايض ﴿ قلت ﴾ فهل تدهن الحاء رأسها بالزيت أو بالخبر^(١) أو بالبنفسج (قال) قال مالك لا تدهن الحاء الا بالحلل يريد الشيرج أو بالزيت ولا تدهن بشئ من الادهان المريبة^(٢) (قال مالك) ولا تمشط بشئ من الحناء ولا الكتم^(٣) ولا بشئ مما يختمر في رأسها ﴿ مالك ﴾ ان أم سلمة زوج النبي صلى الله

(١) (بالخبر) وزان كصف هو السدر (٢) (المريبة) بباءين مفتوحتين مع تشديد أولها أي المصلحة بالطيب اهـ (٣) (والكتم) بفتح الكاف والتاء المثناة صفة تحمر الشعر اهـ

عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها بالسدر (قال) وسئلت أم سلمة أنتمشط الحاد
 بالحناء فقالت لا ونهت عن ذلك (قال مالك) ولا بأس أن تمشط بالسدر وما أشبهه
 بما لا يحتقر رأسها (قال) قتلت للملك هل تلبس الحاد البياض الجيد الرقيق منه قال
 نعم (قال) فقلنا للملك فهل تلبس الحاد الشطوي والقصبي والترقي الرقيق من الثياب
 فلم ير بذلك بأساً ووسع في البياض كله للحاد رقيقه وغلظه (قلت) أرايت الحاد
 أنكتحل في قول مالك لغير زينة (قال) قال مالك لا تكتحل الحاد إلا أن تضطر
 إلى ذلك فإن اضطرت فلا بأس بذلك وإن كان فيه طيب ودين الله يسر (قلت)
 أرايت الحاد إذا لم تجد الا ثوباً مصبوغاً أتلبسه ولا تنوي به الزينة أم لا تلبسه (قال)
 إذا كانت في موضع تقدر على بيعه والاستبدال به لم أر لها أن تلبسه وإن كانت في
 موضع لا تجد البديل فلا بأس أن تلبسه إذا اضطرت إليه لرية تصيبها وهذا رأيي
 لأن مالكاً قال في المصبوغ كله الجباب من الكتان والصوف الأخضر والاحمر أنها
 لا تلبسه إلا أن تضطر إليه فعنى الضرورة إلى ذلك إذا لم تجد البديل فإن كانت في
 موضع تجد البديل فليست بمضطرة إليه (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر ومالك بن
 أنس والليث أن نافعاً حدثهم عن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن عائشة أو عن
 حفصة أو عن كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله وبرسوله أو تؤمن بالله واليوم الآخر تعد على ميت فوق ثلاثة أيام
 إلا على زوجها (مالك) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع أن زينب
 بنت أبي سلمة أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة أخبرته أنها دخلت على أم حبيبة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صبرة
 خلوق أو غيره فدهنت جارية منه ثم مسست بمارضيها ثم قالت والله مالى بالطيب من
 حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليوم الآخر أن تحمد على أحد فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد
 قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها فدعت بطيب فمسست

منه ثم قالت أما والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد قالت زينب سمعت أمي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفتكحلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفتكحلها قال لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفتكحلها قال لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبرعة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما قوله ترمي بالبرعة على رأس الحول فقالت كانت المرأة في الجاهلية اذا مات زوجها دخلت حفشا ولبست شرايبها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى يمر بها سنة ثم يؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به فقلما تفتض بشيء الا مات ثم تخرج فتعطى بمرعة فترمي بها من وراء ظهرها ثم تراجع بعد ما شاءت من الطيب وغيره

— ما جاء في الاحداد في عدة النصرية والاماء من الوفاة —

﴿قلت﴾ أرايت النصرية تكون تحت المسلم فيموت عنها أ يكون عليها الاحداد كما يكون على الحرة المسلمة (قال) سألتنا مالكا عنها فقال نعم عليها الاحداد لان عليها العدة (قال مالك) وهي من الازواج وهي تجبر على العدة ﴿قلت﴾ وكذلك المدبرة والامة وأم الولد والصبية الصغيرة اذا مات عنهن أزواجهن هل عليهن الاحداد مثل ما على الحرة الكبيرة المسلمة (قال) قال مالك نعم عليهن الاحداد مثل ما على الحرة المسلمة البالغة ﴿قلت﴾ أرايت امرأة الذمي اذا مات عنها زوجها وقد دخل بها زوجها أولم يدخل بها أ عليها العدة أم لا (قال) قال لي مالك ان أراد المسلم أن يتزوجها فان لم يكن دخل بها الذمي فلا عدة عليها وليتزوجها ان أحب مكانه (قال) ولم ير مالك لها عدة في الوفاة ولا في الطلاق وان كان قد دخل بها زوجها الا أن عليها الاستبراء

بثلاث حيض ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم ابن محمد يخبر عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن بنت نعيم بن عبد الله المدوي أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انت ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي عذراء وهي تشتكي عينيها أفكتحل قال لا ثم صمت ساعة ثم قالت ذلك أيضا وقالت انها تشتكي عينيها فوق ما تظن أفكتحل قال لا ثم قال لا يحل لمسلمة تحم فوق ثلاثة أيام الا على زوج ثم قال أو ليس كنتين في الجاهلية تحم المرأة سنة ثم تجعل في بيت وحدها على ذنبها ليس معها أحد الا نطم وتسقى حتى اذا كان رأس السنة أخرجت ثم أتت بكلب أو دابة فاذا أمسكتها ماتت الدابة تخفف الله ذلك عنكن بفعل أربعة أشهر وعشراً فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلمة فالا مة من المسلمات وهي ذات زوج لابن وهب

— ما جاء في عدة الامة —

﴿قلت﴾ أرايت الامة تكون تحت الرجل المسلم فيطلقها تطليقة يملك الرجعة أو طلاقاً بائناً فاعتدت حيضة واحدة ثم أعنت أو اعتدت شهراً واحداً ثم أعنت أو أنتقل الى عدة الحرائر في قول مالك أم تبنى على عدتها (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ وسواء كان الطلاق يملك فيه الرجعة أم لا (قال) نعم ذلك سواء في قول مالك تبنى على عدتها ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ أرايت الامة اذا مات عنها زوجها فلما اعتدت شهراً أو شهرين أعنتها سيدها أنتقل الى عدة الحرائر أم تبنى على عدة الاماء وكيف هذا في قول مالك (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا ترجع الى عدة الحرائر

— ما جاء في عدة أم الولد —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في عدة أم الولد اذا مات عنها زوجها أو طلقها (قال) قال مالك

عدتها اذا مات عنها زوجها أو طلقها بمنزلة عدة الاماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أم ولد لرجل زوجها سيدها من رجل فهلك الزوج والسيد ولا يعلم أيهما هلك أولا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى أن تمتد بأكثر المديتين أربعة أشهر وعشرًا مع حيضة في ذلك لا بد منها ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال وان كان بين الموتين أقل من شهرين وخمس ليال اعتدت أربعة أشهر وعشرًا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جهل ذلك فلم يعلم أيهما مات أولا الزوج أو السيد أنورتهما من زوجها أم لا (قال) قال مالك لا ميراث لها من زوجها حتى يعلم أن سيدها مات قبل زوجها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالوا طلاق البعد تطليقتان ان كانت امرأته حرة أو أمة وعدة الأمة حيضتان ان كان زوجها حراً أو عبداً وقاله ابن شهاب ﴿ ابن المسيب ﴾ وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد عدة الأمة حيضتان (وقال) سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وابن قسيط والحسن البصري عدة الأمة اذا توفي عنها زوجها شهران وخمس ليال ﴿ قلت ﴾ أرأيت عدة أم الولد والمكاتب والمديرة اذا طلقهن أزواجهن أو ماتوا عنهن كم ذلك في قول مالك (قال) بمنزلة عدة الأمة في جميع ذلك

ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها سيدها أو ينتقها

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا مات عنها سيدها كم عدتها (قال) قال مالك عدتها حيضة ﴿ وقال ﴾ فقلت لمالك فان هلك وهي في دم حيضتها (قال) لا يجرئها ذلك الا بحيضة أخرى ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو كان غاب عنها زمانا ثم حاضت حيضا كثيرة ثم هلك في غيبته (قال) لا يجرئها حتى تحيض حيضة بعد وفاته ولو كان ذلك يجرئ أم الولد لأجزأ الحرة اذا حاضت حيضا كثيرة وزوجها غائب فطلقها وانما جاء الحديث عدة أم الولد حيضة اذا هلك عنها سيدها فانما تكون هذه الحيضة بعد الوفاة كان غائبا عنها أو اعزلها وهي عنده أو مات وهي حائض فذلك كله لا يجرئها الا أن

تحيض حيضة بعد موته ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين أم الولد في الاستبراء وبين الأمة
 وقد قال مالك في الأمة إذا اشتراها الرجل في أول الدم أجزأتها تلك الحيضة
 فإلّا استبراء أمهات الأولاد إذا مات عنهن ساداتهن لا يميزن مثل ما يميز في هذه
 الأمة التي اشترت (قال) لأن أم الولد قد اختلفوا فيها فقال بعض العلماء عليها أربعة
 أشهر وعشر وقال بعضهم ثلاث حيض وليس الأمة بهذه المنزلة لأن أم الولد هاهنا
 عليها العدة وعدتها هذه الحيضة بمنزلة ما تكون عدة الحرائر ثلاث حيض فكذلك
 هذا عندي أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد إذا كانت لا تحيض فأعتقها سيدها أو
 مات عنها (قال) قال مالك عدتها ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد إذا زوجها
 سيدها فأت عنها سيدها أيكون على زوجها أن يستبرئ أو يصنع بها شيئاً في قول
 مالك. قال لا ﴿قلت﴾ ويكون للسيد أن يزوّج أم ولده أو جارية كان يطؤها قبل أن
 يستبرئها (قال) قال مالك لا يجوز له أن يزوّجها حتى يستبرئها (قال مالك) ولا يجوز النكاح
 إلا نكاحاً يجوز فيه الوطء إلا في الحيض وما أشبهه فإن الحيض يجوز النكاح فيه
 وليس له أن يطأ وكذلك دم النفاس ﴿قلت﴾ أرايت أن يزوّج أم ولده ثم مات
 الزوج عنها (قال) قال مالك تمتد عدة الوفاة من زوجها شهرين وخمس ليال
 ولا شيء عليها عند مالك ﴿قلت﴾ فإن انقضت عدتها من زوجها فلم يطأها سيدها
 حتى مات السيد هل عليها حيضة أم لا وهل هي بمنزلة أمهات الأولاد إذا هلك
 عنهن ساداتهن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني
 أرى عليها العدة بحيضة وإن كان سيدها ببلد غائباً يعلم أنه لم يقدم البلد الذي هي فيه فأرى
 العدة عليها بحيضة. وما بين ذلك عندي أن لو أن زوجها هلك عنها ثم انقضت عدتها
 ثم أتت بعد ذلك بولد ثم زعمت أنه من سيدها رأيت أن يلحق به إلا أن يدعي السيد
 أنه لم يطأها بعد الزوج فتبرأ فذلك بمنزلة ما لو كانت عنده فجأت بولد فأنقضى منه
 وادعى الاستبراء ولو أن أم ولد رجل هلك عنها زوجها فاعتدت فانقضت عدتها
 وانتقلت إلى سيدها ثم مات سيدها عنها فجأت بولد بعد ذلك بسنة أيكون الحمل

من سيدها فادعت أنه منه لحق به لإناها أم ولده وقد أغلق عليها بابها وخلاها إلا أن يقول السيد لم أمسها بعد موت زوجها فلا يلحق به الولد ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها ما ذا عليها (قال) قال مالك حيضة ﴿قال﴾ فقلت لما لك فهل عليها احداد في وفاة سيدها (قال مالك) ليس عليها احداد (قال مالك) ولا أحب لها أن تواعد أحداً ينكحها حتى تحيض حيضتها ﴿قلت﴾ فهل ثبتت عن بيتها (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا تثبت إلا في بيتها ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها فجاءت بولد بعد موته لمثل ما تلده له النساء أيلزم ذلك الولد سيدها أم لا (فقال) قال مالك يلزم ذلك الولد سيدها ﴿قلت﴾ وكل ولد جاء به أم ولد رجل أو أمة رجل أقر بوطئها وهو حي لم يمت فالولد لازم له وليس له أن ينتفي منه إلا أن يدعى الاستبراء فينتفي منه ولا يكون عليه اللعان في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقر بوطء أمته ثم مات فجاءت بولد لمثل ما تلده له النساء جعلته ابن الميت وجعلتها به أم ولد (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك أن أعتق جارية قد كان وطئها أو أعتق أم ولده فجاءت بولد لمثل ما تلده له النساء من يوم أعتقها أيلزمه الولد أم لا في قول مالك (قال) يلزمه الولد عند مالك إذا ولدته لمثل ما تلده له النساء إلا أن يدعى أنه استبرأ قبل أن يعتق فلا يلزمه الولد ولا يكون بينهما لعان وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم رفع مالك اللعان فيما بين هذه وبين والد الصبي وهذه حرة (قال) لأن هذا الحبل ليس من نكاح انما هو من حبل ملك يمين وليس في حبل ملك اليمين لعان في قول مالك انما يلزمه أن ينتفي منه بلا لعان وذلك إذا ادعى الاستبراء ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن نافع حدثه أن عبد الله بن عمر قال عدة أم الولد إذا هلك عنها سيدها حيضة (قال يحيى بن سعيد) وقال القاسم بن محمد عدتها حيضة إذا توفي عنها سيدها ﴿أشهب﴾ عن يحيى بن سليم أن هشام بن حسان حدثه أنه سمع الحسن البصري يقول عدة السرية حيضة إذا مات عنها سيدها وأن زيد بن ثابت قال لتستبرئ الأمه زوجها إذا مات عنها سيدها بحيضة

واحدة ولدت منه أو لم تلد هو الليث بن سعد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في عدة أمهات الاولاد من وفاة ساداتهن ما كنا نعلم أن لهن عدة غير الاستبراء وقد بلغنا ما بلغك ولا يعلم الجماعة الا على الاستبراء (وقال نافع) وقد أعتق ابن عمر أم ولد له فلما حاضت حيضة زوجها (وقال سليمان بن يسار) عدة أم الولد من سيدها اذا مات عنها حيضة الا أن تكون حاملا حين تضع وان أعتقها فحيضة

ما جاء في الرجل يواعد المرأة في عدتها

قال سمعت مالكا يقول أكره أن يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته أن يزوجها إياه ومها في عدة من طلاق أو وفاة ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال لا يواعدها أن تنكحه ولا تعطيه ميثاقا ولا يعطيها حتى يبلغ الكتاب أجله فهو انقضاء عدتها. والقول المعروف التعريض والتعريض أنك لتأفقه وأنت لآل خير وإني بك لمعجب وإني لك لمحِب وإن يقدَّر أمر يكن (قال) هذا التعريض انه لا بأس به قاله ابن شهاب وابن قسيط وعطاء ومجاهد وغيرهم (وقال بعضهم) لا بأس أن يهدى لها ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريح قال قلت لعطاء أيواعد وليها بغير علمها فانها مالكة لأمرها قال أكرهه قال ابن جريح قال عبد الله بن عباس في المرأة المتوفى عنها زوجها التي يواعدها الرجل في عدتها ثم تم له قال خير له أن يفارقها وقال مالك في الرجل يخطب المرأة في عدتها جاهلا بذلك ويسمى الصداق ويواعدها قال فراقها أحب الى دخل بها أم لم يدخل ويكون تطليقة واحدة من غير أن يستتي فيما بينهما ثم يدعها حتى تحل ثم يخطبها مع الخطاب وقال أشهب عن مالك في الذي يواعد في العدة ثم يتزوج بعد العدة انه يفرق بينهما دخل بها أو لم يدخل

ما جاء في عدة المطلقة تزوج في عدتها

قلت أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا بائنا يخلع فتزوجت في عدتها فلم بذلك

وفرق بينهما (قال) كان مالك يقول الثلاث حيض تجزئ من الزوجين جميعا من يوم دخل بها الآخر ويقول قد جاء عن عمر ما قد جاء يريد أن عمر قال تمتد بقية عدتها من الأول ثم تمتد عدتها من الآخر (قال) وأما في الحمل فإن مالكا قال إذا كانت حاملا أجزأ عنها الحمل من عدة الزوجين جميعا ﴿قلت﴾ هل يكون للزوج الأول أن يتزوجها في عدتها من الآخر في قول مالك أن كانت قد انقضت عدتها من الأول قال لا ﴿قلت﴾ أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا يملك الرجعة فتزوج في عدتها فيرجعها الزوج الأول في العدة من قبل أن يفرق بينهما وبين الآخر أو بعد ما فرق بينهما وبين الآخر (قال) قال مالك رجعة الزوج رجعة إذا راجعها وهي في العدة وتزوج الآخر باطل ليس بشيء إذا كانت لم تنقض عدتها منه إلا أن الزوج إذا راجعها لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها من الماء الفاسد بثلاث حيض أن كان قد دخل بها الآخر ﴿قال﴾ سحنون ﴿قلت﴾ لنيره فهل يكون هذا متزوجا في عدة (قال) ثم ألا ترى أنه يصيب في عدة وإن كان تزوجها عليها الرجعة أن لم يستحدث زوجها لها ارتجاحا يهدم به العدة بانت وكانت يوم تبتن قد حلت لنيره من الرجال كما تحل للمبتوتة نسوا به غير طلاق استحدثه بعد ما بان يستحدث به عدة فهي مطلقة وهي زوجة وهي تجزئ في العدة فن أصابها في العدة أو تزوجها كان متزوجا في عدة^(١) تبين وتحل للرجال وذلك الذي يعلم من المتزوج في عدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت إذا تزوجت المرأة في عدتها من وفاة زوجها ففرق بينهما وبين زوجها (قال) أرى أن تمتد أربعة أشهر وعشر آمن يوم توفي زوجها تستكمل فيها ثلاث حيض إذا كان الذي تزوجها قد دخل بها فإن لم تستكمل الثلاث حيض انتظرت حتى تستكمل الثلاث حيض ﴿قلت﴾ فإن كانت مستحاضة أو مرتابة (قال) تمتد أربعة أشهر وعشر آمن من يوم مات الزوج الأول وتمد سنة من يوم فسخ النكاح بينهما وبين الزوج الآخر ﴿قلت﴾ لنيره أرايت من تزوج في العدة وأصاب في غير العدة (قال) قال مالك وعبد العزيز هو بمنزلة من تزوج في العدة ومس في العدة ألا ترى أن الواطئ بعد

العدة إنما حبسه له النكاح الذي نكحها أياه حيث نهي عنه وقد كان المخزومي
 وغيره يقولون لا يكون أبداً ممنوعاً إلا بالوطء في العدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 فإن كان زوجها قد غاب عنها ستين ثم نهي لها فتزوجت فقدم زوجها الأول وقد
 دخل بها زوجها الآخر (قال) قال مالك تردّ إلى زوجها الأول ولا يقربها
 زوجها الأول حتى تنقضي عدتها من زوجها الآخر ﴿قلت﴾ فإن كانت حاملاً
 من زوجها الآخر (قال) فلا يقربها زوجها الأول حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾
 فإن مات زوجها الأول قبل أن تضع ما في بطنها (قال) إن وضعت ما في بطنها بعد
 مضي الأربعة الأشهر وعشر من يوم مات زوجها الأول فقد حلت للزواج
 وانقضت عدتها وإن وضعته قبل أن تستكمل الأربعة الأشهر وعشر من يوم مات
 زوجها الأول استكملت أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الأول ولا تنقضي
 عدتها من زوجها الأول إذا وضعت ما في بطنها من زوجها الآخر إلا أن تكون
 قد استكملت أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الأول (قال) وكذلك قال لي
 مالك في هذه المسائل كلها وكذلك قضى عمر بن عبد العزيز (ابن وهب) أخبرناه
 الليث بن سعد في التي ردت إلى زوجها وهلك زوجها الأول وهي حامل من
 زوجها الآخر (قال ابن القاسم) وهو قول مالك في أمر هذا الزوج النائب وأمر
 الزوج الذي تزوجها في العدة وفي الوفاة عنها وفي حملها على ما وصفت لك ﴿قلت﴾
 لغيره فرجل توفي عن أم ولده ورجل أعتق أم ولده ورجل أعتق جارية كان
 يصيبها فتزوجن قبل أن تمضي الحيضة فأصبح بذلك النكاح (قال) يسلك بهن مسلك
 المتزوج في عدة إذا أصاب وإذا لم يصب ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً تزوج عبدة أمته أو
 غيره ثم طلقها الزوج وقد كان دخل بها فأصابها سيدها في عدتها هل يكون كالنكاح
 في عدة (قال) نعم وقد قاله مالك وقال من وطئ وطء شبهة في عدة من نكاح
 بنكاح أو ملك كان كالصيب بنكاح في عدة من نكاح ألا ترى أن الملك يدخل
 في النكاح حتى يمنع من وطء الملك ما يمنع به من وطء النكاح ﴿قلت﴾ أين ذلك

(قال) رجل طلق أمة للبتة ثم اشتراها قال مالك لا تحل له بالملك حتى تنكح زوجها غيره كما حرم على النكاح من ذلك (وقال مالك) في الرجل يتوفى عن أم ولده فتكون حرة وعدتها حيضة فتزوجها رجل في حيضتها انه متزوج في عدة وقد روى عن مالك أنه ليس مثل المتزوج في عدة. وانظر في هذا فتى ما وجدت مسلما خاططه نكاح بئمه في البراءة أو مسلما دخل على نكاح بئمه في البراءة فذلك كله يجري مجرى المصيب في العدة (وقال ابن وهب) وقال مالك في التي تزوج في عدتها ثم يصيبها زوجها في العدة ثم يشتريها زوجها انه لا يطؤها بملك بينه وقد فرق عمر بن الخطاب بينهما وقال لا يجتمعان أبداً (وقال مالك) وكل امرأة لا تحل أن تنكح ولا تمس بنكاح فانه لا يصلح أن تمس بملك اليمين ما حرم في النكاح حرم بملك اليمين والعمل عندنا على قول عمر بن الخطاب (وقلت) أ رأيت ان طلق الرجل امرأته وعدتها بالشهور فتزوجت في عدتها ففرق بينه وبينها أيجزئها أن تمتد منهما جيما بثلاثة أشهر مستقبلة قال نعم (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال حدثني سليمان بن يسار أن رجلا نكح امرأة في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فجلدهما وفرق بينهما وقال لا يتناكحان أبداً وأعطى المرأة ما أمهرها الرجل بما استحل من فرجها (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن سلمان الجبزي عن عقيل بن خالد عن مكحول أن علي بن أبي طالب قضى بمثل ذلك سوء (وقال مالك) وقد قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم كان خاطبها من الخطاب فان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لا ينكحها أبداً (وقال) ابن المسيب وطأ مهرها بما استحل منها

— ما جاء في المطلقة تنقض عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة —

(وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين)

(قلت) أ رأيت ان طلق الرجل امرأته ثلاثا أو طلاقاً يملك الرجعة فجاءت بولد

لا أكثر من سنتين أيلزم الزوج الولد أم لا (قال) يلزمه الولد في قول مالك اذا جاءت
 بالولد في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين (قال ابن القاسم) وهو رأي في
 الحس (قال) وكان مالك يقول ما يشبه أن تلده له النساء اذا جاءت به ثم الزوج
 ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها فحاضت ثلاث حيض وقالت قد انقضت عدتي فجاءت
 بولد بعد ذلك لتأم أربع سنين من يوم طلقها فقالت المرأة طلقني فحضت ثلاث حيض
 وأنا حامل ولا علم لي بالحل وقد تهرق المرأة الدم على الحمل فقد أصابني ذلك وقال
 الزوج قد انقضت عدتك وإنما هذا حمل حادث ليس بي أيلزم الولد الاب أم لا
 (قال) يلزمه الولد الا أن ينفيه بلعان ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت به بعد الطلاق
 لا أكثر من أربع سنين جاءت بالولد لست سنين وإنما كانت طلاقها طلاقاً بملك
 الرجعة أيلزم الولد الاب أم لا (قال) لا يلزم الولد الاب هاهنا على حال لاننا نعلم أن
 عدتها قد انقضت وإنما هذا حمل حادث ﴿قلت﴾ ولم جعلته حملاً حادثاً أرايت ان
 كانت مستراة كم عدتها (قال) قال مالك عدتها تسعة أشهر ثم تمتد ثلاثة أشهر ثم
 قد خلت الا أن تستراة بعد ذلك فتنتظر حتى تذهب ريتها ﴿قلت﴾ أرايت
 ان استراة بعد السنة فانتظرت ولم تذهب ريتها (قال) تنتظر الى ما يقال ان
 النساء لا تلدن لأبعد من ذلك الا أن تنقطع ريتها قبل ذلك ﴿قلت﴾ فان عدت
 الى أقصى ما تلده له النساء ثم جاءت بالولد بعد ذلك لسته أشهر فصاعداً فقالت المرأة
 هو ولد الزوج وقال الزوج ليس هذا بابي (قال) القول قول الزوج وليس هو له
 بآب لاننا قد علمنا أن عدتها قد انقضت وان هذا الولد إنما هو حمل حادث ﴿قلت﴾
 وضام على المرأة الحد قال نعم ﴿قلت﴾ تحفظ هذا كله عن مالك قال لا ﴿قلت﴾
 أرايت ان جاءت بالولد بعد انقطاع هذه الريبة لأقل من ستة أشهر أيلزم الولد
 الاب أم لا (قال) لا يلزمه ﴿قلت﴾ فان جاءت به بعد الريبة التي ذكرت لك
 بثلاثة أشهر أو أربعة أشهر (قال) لا يلزمه ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)
 قال لنا مالك اذا جاءت بالولد لأكثر مما تلده له النساء لم يلحق الاب ﴿قلت﴾

أرأيت إذا هلك الرجل عن امرأته فانتضت أربعة أشهر وعشراً ثم جاءت بالولد
 لأكثر من ستة أشهر فيما بينها وبين ما تلد لمثله النساء من يوم هلك زوجها (قال)
 الولد للزوج يلزمه ﴿ قلت ﴾ ولم وقد أقرت بانتضاء المدة (قال) هذا والطلاق سواء
 يلزم الولد الأب وإن أقرت بانتضاء المدة إلا أن للاب في الطلاق أن يلاعن إذا
 ادعى الاستبراء قبل الطلاق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 أن طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فجاءت بولد لا أكثر مما تلد لمثله النساء ولم تكن
 أقرت بانتضاء المدة أيلزم الزوج هذا الولد أم لا (قال) لا يلزمه الولد (قال) وهو
 قول مالك (قال ابن القاسم) والمطلقة الواحدة التي يملك فيها الرجعة هاهنا والثلاث
 في قول مالك سواء في هذا الولد إذا جاءت به لا أكثر مما تلد له النساء ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن ابن عجلان أن امرأة له وضعت له ولداً في أربع
 سنين وأنها وضعت مرة أخرى في سبع سنين لابن وهب

— ماجاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأتي بولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة الصبي إذا كان مثله يجماع ومثله لا يولد له فظهر بامرأته
 حمل أيلزمه أم لا (قال) لا يلزمه إذا كان لا يحمل لمثله وعرف ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن
 مات هذا الصبي عنها فولدت بعد موته يوم أو بشهر هل تنقض عدتها بهذا الولد
 (قال) لا تنقض عدتها إلا بعد أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها ولا ينظر في
 هذا إلى الولادة لأن الولد ليس ولد الزوج ﴿ قلت ﴾ وتقيم عليها الحد (قال) نعم إذا
 كان لا يولد لمثل الزوج (قال) وإنما الحمل الذي تنقض به المدة الحمل الذي يثبت نسبه
 من أبيه إلا أن حمل الملاعة ينقض به عدة الملاعة وإن مات زوجها في المدة ولا
 تقتل إلى عدة الوفاة وكذلك كل حامل طلقها زوجها فمات في المدة فأبها لا تقتل
 إلى عدة الوفاة إذا كان طلاقاً بائناً (وقال في الصبي الذي لا يحمل من مثله ومثله
 يقوى على الجماع فيدخل بامرأته ثم يصالح عنه أبوه أو وصيه أنه لا عدة على المرأة
 ولا يكون لها من الصداق شيء ولا يكون عليها في وطئه غسل إلا أن تلتئم يعني تنزل

﴿ ما جاء في امرأة الخصى والحيوب تأتي بولد ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يلزم الخصى أو الحيوب الولد اذا جاءت به امرأته (قال) سئل مالك عن الخصى هل يلزمه الولد (قال) قال مالك أرى أن يسئل أهل المعرفة بذلك فان كان بولد لمثله لزمه الولد والا لم يلزمه

﴿ ما جاء في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي بولد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو طلاقاً عكك الرجعة فلم تقرأ بانقضاء العدة حتى مضى لها ماثل لمثله النساء الا خمسة أشهر فتزوجت ولم تقرأ بانقضاء العدة أيجوز النكاح لها أم لا (قال) ان قالت انما تزوجت بعد انقضاء عدتي فالقول قولها ولكنها ان كانت مسترابة فلا تنكح حتى تذهب الرية أو يمضي لها من الاجل أقصى ما تلد لمثله النساء ﴿ قلت ﴾ فان مضى لها من الاجل ما تلد لمثله النساء الأربعة أشهر فتزوجت فجاءت بولد بعد ما تزوجت الزوج الثاني خمسة أشهر أيلزم الاول أم الآخر (قال) أرى أن لا يلزم الولد واحداً من الزوجين من قبل أنها وضعت لاكثر ما تلد لمثله النساء من يوم طلقها زوجها الاول ووضعت لخمس أشهر من يوم تزوجها الآخر فلا يلزم الولد واحداً من الزوجين ويفرق بينها وبين الزوج الآخر لانه تزوجها حاملاً ويقام عليها الحد ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلين وطئاً امرأة بملك البين في طهر واحد أو تزوج رجلان امرأة في طهر واحد ووطئها أحدهما بعد صاحبه ثم تزوجها الثاني وهو يجهل أن لها زوجاً فجاءت بولد (قال) أما اذا كان ذلك في ملك البين فان مالكا قال يدعى لولدها القافة (قال) وأما في النكاح فاذا اجتمعا عليها في طهر واحد فالولد للاول لانه ينفى عن مالك أنه سئل عن امرأة طلقها زوجها فتزوجت في عدتها قبل أن تحيض فدخل بها زوجها الثاني ووطئها واستمر بها الحمل فوضعت (قال مالك) الولد للاول ولم أسمعه من مالك ولكني قد أخذته عنه ممن أتق به (قال مالك) وان كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها

فالولد للآخر ان كانت ولدت له تمام ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر وان كانت ولدت له لأقل من ستة أشهر فهو للاول وكذلك قال مالك

﴿ ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر ﴾

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ قال مالك في الرجل يكون في السفر فيقدم فيزعم أنه طلق امرأته واحدة أو اثنتين منذ ستة (قال مالك) لا يقبل قوله في العدة الا أن يكون على أصل ذلك عدول فان لم يكن الا قوله لم يقبل منه واستأنفت العدة من يوم أقر وان مات ورثته وان مات لم يرثها اذا كانت قد حاضت في ذلك ثلاث حيض من يوم أقر على نفسه ولا رجعة له عليها وان أقر بالبتة لم يصدق في العدة ولم يتوارثا وقد بينا قول سليمان بن يسار في مثل هذا

﴿ ما جاء في امرأة الذمي تدلم ثم يموت الذمي هل تنتقل ﴾

﴿ الى عدة الوفاة وفي تزويجها في العدة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن ذمية أسلمت تحت ذمي فأتت الذمي وهي في عدها أنتقل الى عدة الوفاة في قول مالك (قال) قال مالك لو طلقها البتة لم يلزمها من ذلك شيء فهذا يدل على أنها لا تنتقل الى عدة الوفاة ﴿ قلت ﴾ ولا يكون لها من المهر شيء ان لم يكن دخل بها مات في عدها أو لم يميت (قال) نعم لا شيء لها من المهر وهو قول مالك وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فانما أرواد بهذا المسلمين ولم يردهن هذا من على غير الاسلام ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان توفي عنها زوجها وكانت في عدة الوفاة فتزوجت زوجها في عدها وظهر بها حمل (قال) قال مالك ان كان دخل بها قبل أن تحيض فالولد للاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا ولدت له تمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وأرى أنه ان كان قد دخل بها قبل أن تحيض فالعدة وضع الحمل كان أقل من أربعة أشهر وعشر أو أكثر لان الولد للاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين وقد ولدت له لستة

أشهر من يوم دخل بها الآخر فالمدّة وضع الحمل وهو آخر الاجلين والولد ولد الآخر قال ابن القاسم قال مالك في امرأة تزوجت في عدتها قال ان كان دخل بها قبل أن تحيض حيضة أو حيضتين فالولد للاول وان كان بعد ما خاضت حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا أتت به تمام سنة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وان جاءت به لاقل من سنة أشهر من يوم دخل بها الآخر كان للاول (وقال غيره) ان من تزوجها في العدة اذا فرق بينهما وقد دخل بها لم يثاكما أبداً ألا ترى أنه لو أسلم وهي في المدّة كانت زوجة له واذا لم يسلم حتى تنقضي عدتها بانت منه ولم يكن له اليها سبيل مثل الذي يطلق وله الرجعة فتزوج امرأته قبل أن يرجع فهو متزوج في عدة

ما جاء في عدة المرأة ينسب لها زوجها فتزوج ثم يقدم

قلت رأيت لو أن امرأة نسي لها زوجها فتزوجت ودخل بها زوجها الآخر ثم قدم زوجها الاول (قال) قال مالك تردّ الى زوجها الاول ولا يكون للزوج الآخر خيار ولا غير ذلك ولا تترك مع زوجها الآخر (قال مالك) ولا يقر بها زوجها الاول حتى تحيض ثلاث حيض الا أن تكون حاملاً حتى تضع حملها وان كانت قد نثت من الحيض فثلاثة أشهر (قال مالك) وليست هذه بمنزلة امرأة المفقود وذلك أنها كذبت وعجلت ولم يكن اعذار من تربص ولا تفريق من امام قلت فهل يكون على هذه في البيوتة عن بيتها مثل ما يكون على المطلقة (قال) سألت مالكا عن الرجل ينكح أخته من الرضاة أو أمه أو ذات محرم من الرضاة أو النسب قبل ذلك ولم يعلم ثم علم بذلك بعد ما دخل بها ففسخ ذلك النكاح أين تمتد (قال) قال لي مالك تمتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه كما تمتد المطلقة لان أصله كان نكاحاً بداراً عنهما به الحد ويلحق فيه الولد (قال مالك) فأرى أن يسلك به سبيل النكاح الحلال قال مالك وهو أحب ما فيه الى (قال ابن القاسم) فما سألت عنه من هذه التي تزوجت وقدم زوجها انها تمتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه مع

زوجها الآخر ويحال بينها وبين زوجها الآخر وبين الدخول عليها حتى تنقضي عدتها
 وترد الى زوجها الاول فان قال قائل هذه لها زوج ترد اليه وتلك لا زوج لها وانما
 فسخ نكاحها فسحا بنير طلاق فهي لا تمتد من طلاق زوج وانما تمتد من مسيس
 يلحق فيه الولد. وكذلك هذه أيضا انما تمتد من مسيس يلحق فيه الولد وان كانت
 ذات زوج ولا يلحق فيه الطلاق

ما جاء في عدة الامة تزوج بنير اذن سيدها والنكاح الفاسد

قلت كم عدة الامة اذا تزوجت بنير اذن مولاهما اذا فرق بينهما (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال كل نكاح فاسد لا يترك أهله عليه على
 حال فانه اذا فرق بينهما اعتدت عدة المطلقة فأرى هذه لهذه الميزة تمتد عدة المطلقة
 ولما جاء فيها مما قد أجازه بعض الناس اذا أجازه السيد قلت رأيت النكاح
 الفاسد اذا دخل بها زوجها الا أنه لم يطأها وتصادق على ذلك ثم فرقت بينهما كم
 تمتد المرأة (قال) كما تمتد المطلقة من النكاح الصحيح ولا تصدق على العدة للخلوة
 لانه لو كان ولد يثبت نسبه الا أن يغيبه بلمان وأرى أن لا صداق لها لانها لم تطلبه
 ولم تدعه وكذلك قال مالك ولعاض من تلذذه بها ان كان تلذذ بها بشئ ولا يكون
 في هذا صداق ولا نصف صداق قال سحنون وقد قيل انها لا تعاض

ما جاء في المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق

فتعلم الطلاق ثم ترجع ولا تعلم

قلت رأيت المرأة بنى لها زوجها فتعلم منه ثم تزوج المرأة بطلقها زوجها
 فتعلم بالطلاق ثم راجعها في العدة وقد غاب زوجها ولم تعلم بالرجعة حتى تنقضي العدة
 فتزوج وامرأة المفقود تمتد أربع سنين بأمر السلطان ثم أربعة أشهر وعشراً
 فتسكن أهولاء عند مالك محملين بمحل واحد (قال) لا. أما التي بنى لها زوجها
 فهذه يفرق بينها وبين زوجها الثاني وترد الى زوجها الاول بعد الاستبراء وان ولدت

منه أولاداً وأما امرأة المفقود والتي خلقت ولم تعلم بالرجعة فإنه قد كان مالك يقول مرة إذا تزوجنا ولم يدخل بهما أزواجهما فلا سبيل لأزواجهما اليهما ثم إن مالكاً وقف قبل موته بعام أو نحوه في امرأة المطلق إذا أتى زوجها الاول ولم يدخل بها زوجها الآخر فقال مالك زوجها الاول أحق بها (قال) وسمعت أنا منه في المفقود أنه قال هو أحق بها ما لم يدخل بها زوجها الثاني وأنا أرى فيهما جميعاً أن أزواجهما إذا أدركهما قبل أن يدخل بهما أزواجهما هؤلاء الآخرون قالوا ولون أحق وإن دخلوا قالوا آخرون أحق (وقال أشهب) مثل قوله واختار ما اختاره (وقال) المفيرة وغيره يقول مالك الاول وقالوا لا توارث امرأة زوجين توارث زوجها ثم ترجع الى زوج غيره (وقال مالك) وليس استحلال الفرج بعد الاعتذار من السلطان بمنزلة عقد النكاح وقد جاء زوجها ولم يطلق ولم يمت ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قدم زوجها بعد الأربع سنين وبعد الاربعة الأشهر وعشر أردتها اليه في قول مالك ويكون أحق بها قال نعم ﴿قلت﴾ أتشكون عنده على تليقتين (قال) لا ولكنها عنده على ثلاث تليقات عند مالك وإنما تكون على تليقتين إذا هي رجعت اليه بعد زوج ﴿قلت﴾ أ رأيت المفقود إذا ضرب السلطان لامرأته أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشراً أيكون هذا الفراق تليقة أم لا (قال) إن تزوجت ودخل بها فهي تليقة ﴿قلت﴾ فإن جاء أن زوجها حي قبل أن تنكح بعد الاربعة الأشهر وعشر أتمتعها من النكاح أم لا (قال) نعم وهي امرأته على حالها وبعد ما نكحت قبل أن يدخل بها يفرق بينها وبين زوجها الثاني وتقيم على زوجها الاول ﴿قلت﴾ فإن تزوجت بعد الاربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه مات بعد الاربعة أشهر وعشر أثره أم لا (قال) إن انكشف أن موته بعد نكاحها وقبل دخوله بها ورثت زوجها الاول لأنه مات وهو أحق بها فهو كحيثه أن لو جاء أو علم أنه حي وفرق بينها وبين الآخر واعتدت من الاول من يوم مات لأن عصمة الاول لم تسقط وإنما تسقط بدخول الآخر بها وكذلك لو مات الزوج الآخر قبل دخوله بها فورثته ثم انكشف أن الزوج الاول مات

بعده أو قبله وبعد نكاحه أو جاء أن الزوج الأول حتى بطل ميراثها من هذا الزوج الآخر وردت الى الأول ان كان حيا وأخذت ميراثه ان كان ميتا فان انكشف أن موته بعد ما دخل بها الآخر فهي زوجة الآخر ولا يفرق بينهما لانه استحل الفرج بعد الاعذار من السلطان وضرب المدد والمفقود حتى فقد انقطعت عصمة المفقود وانما موته في تلك الحال كحيته لو جاء ولا ميراث لها من الاول وان انكشف أنها تزوجت بعد ضرب الأجل وبعد الاربعة أشهر وعشر بعد موت المفقود في عدة وفاته ودخل بها الآخر في تلك المدة فرق بينها وبين الآخر ولم يتأكلا أبداً وورثت الاول وان لم يكن كان دخل بها فرق بينهما وورثت الاول وكان خاطباً من الخطاب ان كانت عيبتها من الاول قد انقضت لان عمرين الخطاب فرق بين المتزوجين في العدة في العمد والجل وقال لا يتأكلان أبداً وهذا المسلك يأخذ بالذي طلق وارتجع فلم تعلم بالرجعة حتى انقضت العدة وتزوجت زوجا بعد موتها وفي ميراثهما وفي فسخ النكاح وان انكشف أن موت المفقود وانقضت عدة موته قبل تزويج الآخر ورثت المفقود وهي زوجة الآخر كما هي **﴿قال﴾** وقال مالك في امرأة المفقود اذا ضرب لها أجلا أربع سنين ثم تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر ودخل بها ثم مات زوجها هذا الذي تزوجها ودخل بها ثم قدم المفقود فأراد أن يتزوجها بعد ذلك انها عنده على تطليقتين الا أن يكون ملقها قبل ذلك

ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود **﴿قال﴾**

﴿قلت﴾ رأيت امرأة المفقود أتمت الأربع سنين في قول مالك بنير أمر السلطان (قال) قال مالك لا قال مالك وان أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها الى السلطان نظر فيها وكتب الى موضعه الذي خرج اليه فان يئس منه ضرب لها من تلك الساعة أربع سنين **﴿فقيل﴾** لملك هل تمتد بعد الأربع سنين عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً من غير أن يأمرها السلطان بذلك (قال) نعم مالها وما للسلطان في الاربعة الاشهر

وعشر التي هي عدة ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن مسعود بن السيب أن عمر بن الخطاب قال أيما امرأة فقدت زوجها فلم يدر أين هو فلها أنظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تحل ﴿وقال ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاءته امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شاءت إذا انقضت عدتها ﴿وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن﴾ للمفقود الذي لا يباينه سلطان ولا كتاب سلطان فيه قد أضل أهله وإمامه في الأرض لا يدرى أين هو وقد تلوه والطب له والمسئلة عنه فلم يوجد فذلك المفقود الذي يضرب له الإمام فيما بائنا لأمرائه ثم تعتد بعدها عدة المتوفى عنها يقولون إن جاء زوجها في عتبتها أو بعد العدة ما لم تنكح فهو أحق بها وإن نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ﴿مالك﴾ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قاتل في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب ثم يراجعها فلا تبليها رجسته إياها وقد بلغها طلاقها فتزوج أنه إن دخل بها زوجها الآخر قبل أن يدركها زوجها الأول فلا سبيل لزوجها الأول الذي طلقها إليها (قال مالك) وعلى هذا الأمر عندنا في هذا وفي المفقود (قال مالك) وقد بلغني أن عمر بن الخطاب قال فإن تزوجت ولم يدخل بها الآخر فلا سبيل لزوجها الأول إليها (قال مالك) وهذا أحب ما سمعت إلى هذا وفي المفقود فاختلف قول مالك في هذا فرأى ابن القاسم وأشباه أن أقوى القولين إذا كان زوجها الآخر قد دخل بها لقول مالك وعلى هذا الأمر عندنا في التطليق وفي المفقود في التي قد دخل بها ولقوله في التي لم يدخل بها وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا وفي المفقود ومع أن جل الآثار عن عمر بن الخطاب إنما فوت التي طلقت في الدخول بها

﴿ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله﴾

﴿قلت﴾ أرايت المفقود أينفق على امرأته من ماله في الأربع سنين (قال) قال مالك ينفق على امرأة المفقود من ماله في الأربع سنين ﴿قلت﴾ في الأربعة أشهر وعشر

بعد الأربع سنين (قال) لا لانها معقدة ﴿قلت﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في
 الأربع سنين في قول مالك (قال) قال مالك نعم ﴿قلت﴾ أينفق على ولده الصغار
 وبناته في الأربعة أشهر وعشر التي جعلها عدة لامرأته قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت
 للمفقود اذا كان له ولد صغار ولهم مال أينفق عليهم من مال أبيهم (قال) لا ينفق عليهم
 من مال أبيهم لأن مالكا قال اذا كان للصغير مال لم يجبر الاب على نفقته ﴿قلت﴾
 أرايت ان أنفقت على ولد المفقود وعلى امرأته من مال المفقود تأخذ منهم كفيلا
 بذلك في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان علم أنه قد مات قبل ذلك وقد أنفق على
 ولده وعلى أهله في السنين الأربع (قال) قال مالك في امرأة المفقود اذا أنفقت من
 ماله في الأربع سنين التي ضربها السلطان أجلا لها ثم أتى العلم بأنه قد مات قبل ذلك
 غرمت ما أنفقت من يوم مات لأنها قد صارت وارثة ولم يكن منه تفریط ونفقها
 من مالها ﴿قلت﴾ وان مات قبل السنين التي ضربها السلطان أجلا للمفقود أترد
 ما أنفقت من يوم مات (قال) نعم وكذلك المتوفى عنها زوجها ترده ما أنفقت بعد
 الوفاة ﴿قلت﴾ أرايت ما أنفق على ولد المفقود ثم جاء علمه أنه قد مات قبل
 ذلك (قال) مثل ما قال لنا مالك في المرأة انهم يردون ما أنفقوا بعد موته

— ما جاء في ميراث المفقود —

(قال) وقال مالك لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتي موته أو يبلغ من الزمان ما لا يحيا
 الى مثله فيقسم ميراثه من يوم يموت وذلك اليوم يقسم ميراثه ﴿قلت﴾ أرايت ان
 جاء موته بعد الأربعة الأشهر وعشر من قبل أن تنكح أئورها منه في قول مالك
 أم لا (قال) نعم ترثه عند مالك ﴿قلت﴾ فان تزوجت بعد الأربعة أشهر وعشر
 ثم جاء موته أنه قد مات بعد الأربعة أشهر وعشر (قال) ان جاء موته بعد نكاح
 الآخر وقبل أن يدخل بها هذا الثاني ورثته وفرق بينهما واستقبلت عدتها من يوم
 مات وان جاء أن موته بعد ما دخل بها زوجها الثاني لم يفرق بينهما ولا ميراث لها
 منه الا أن يكون يعلم أنها تزوجت بعد موته في عدة منه فلها ترثه ويفرق بينهما

وان كان قد دخل بها لم تحل له أبدا وان تزوجت بعد انقضاء عدتها من موته لم يفرق
 بينها وبين زوجها الثاني وورثت زوجها المفقود وهذا كله الذي سمعت من مالك
 ﴿قلت﴾ أرأيت المفقود اذا مات ابن له في السنين التي هو فيها مفقود أتورث
 المفقود من ابنه هذا في قول مالك (قال) لا يرثه سفي في قول مالك ﴿قلت﴾ فاذا
 بلغ هذا المفقود من السنين مالا يماش في مثلها فجعلته ميتا أتورث ابنه الذي مات في
 تلك السنين من هذا المفقود في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك وانما يرث
 المفقود ورثته الاحياء يوم جعلته ميتا (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت اذا
 مات ابن المفقود أيقسم ماله بين ورثته ساعتئذ ولا يورث المفقود منه أم يوقف
 ما للأب منه خوفا من أن يكون المفقود حيا وما قول مالك في هذا (قال) يوقف
 نصيب المفقود فان أتى كان أحق به وان بلغ من السنين مالا يحيا الى مثلها رد الى
 الذين ورثوا ابنه الميت يوم مات فيقسم بينهم على واريهم (وقال) مالك لا يرث
 أحد أحدا بالشك

ما جاء في العبد يفقد

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبدا لي فقد وله أولاد أحرار فأعتقته بعد ما فقد العبد
 أيجر ولاؤه ولده الأحرار من امرأة حرة أم لا (قال) لا يجر الولاء لأننا لا ندري
 أكان يوم أعتقته حيا أم لا ألا ترى أن مالكا قال في المفقود اذا مات بمض ولده ابه
 لا يرث المفقود من مال ولده هذا الميت شيئا اذا لم تعلم حياة المفقود يوم يموت ولده
 هذا لأنه لا يدري لعل المفقود يوم يموت ولده هذا كان ميتا ولكن يوقف قدر
 ميراثه فكذلك الولاء على ما قال لي مالك في الميراث ان سيد العبد لا يجر الولاء
 حتى يعلم أن العبد يوم أعتقه السيد حي ﴿قلت﴾ أرأيت العبد الذي فقد فأعتقه سيده
 اذا مات ابن له حرة من امرأة حرة أيقف ميراثه أم لا في قول مالك (قال) أحسن
 ما جاء فيه وما سمعت من مالك أنه يؤخذ من الورثة حميل بالمال ان جاء أبوهم دفعوا
 حظه من هذا المال بعد ما يتلوم للأب ويطلب ﴿قلت﴾ فاذا فقد الرجل الحرفات

بعض ولده أيمطى ورثة الميت بالمال حميلاً بنصيب المفقود وأنصبتهم (قال) لا ولكن
يوقف نصيب المفقود ﴿قلت﴾ ما فرق ما بينهما (قال) لأن مالكا قال لا يورث أحد
بالشك والحر إذا فقد فهو وارث هذا الابن إلا أن يعلم أن الاب المفقود قدمات
قبل هذا الابن وأما العبد الذي أعتق فأنما ورثة هذا الابن الحر من الحرية أخوته وأمه
دون الاب لأنه عبد حتى يعلم أن العبد قد مسه العتق قبل موت الابن والعبد لما فقد
لا يدري أمسه العتق أم لا لانا لا ندري لعله كان ميتا يوم أعتقه سيده فلذلك
رأيت أن يدفع المال الى ورثة ابن العبد ويؤخذ منهم بذلك حميل ورأيت في ولد الحر
أن يوقف نصيب المفقود ولا يملك ورثة ابن الميت نصيب المفقود بحالة فهذا فرق ما بينهما
وهذا قول مالك أنه لا يورث أحد بالشك ألا ترى في مسألتك في ابن العبد ان ورثته
الاحرار كانوا ورثته اذ كان أبوه في الرق فهم الورثة على حالهم حتى يعلم ان الاب
قد مسه العتق ﴿قلت﴾ أرايت قول مالك لا يورث أحد بالشك أليس ينبغي ان
يكون مثناه أنه من جاء يأخذ المال بوراثته يدعيها فان شككت في وراثته وخفت
ان يكون غيره وارثا دونه لم أعطه المال حتى لا أشك أنه ليس للميت من يدفع هذا
عن الميراث الذي يريد أخذه (قال) انما معنى قول مالك لا يورث أحد بالشك انما
هو في الرجلين يهلكان جميعا ولا يدري أيهما مات أولا وكل واحد منهما وارث
صاحبه انه لا يرث واحد منهما صاحبه وانما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء
﴿قلت﴾ فأنت تورث ورثة كل واحد منهما بالشك لأنك لا تدري لعل الميت هو
الوارث دون هذا الحي (قال) الميتان في هذا كأنهما ليسا بوارثين وهما اللذان لا يورث
مالك بالشك وأما هؤلاء الاحياء فأنما ورثتهم حين طرحتا الميتين فلم نورث بعضهم من
بعض فلم يكن بد من أن يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء فالعبد عندى إذا
لم يدرك أمسه العتق أم لا فهو بمنزلة الميتين لا وأورثته حتى أستيقن أن العتق قد مسه

— ما جاء في القضاء في مال المفقود ووصيته —

﴿قلت﴾ أرايت ديون المفقود الى من يدفعونها (قال) يدفعونها الى السلطان

﴿ قلت ﴾ ولا يجوز لهم أن يدفعوها الي ورثته (قال) لا لان الورثة لم يرثوه بعد
﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا فقد وماله في أيدي ورثته أينزعه السلطان ويوقفه (قال)
قال مالك يوقف مال المفقود والسلطان ينظر في ذلك ويوقف ماله ولا يبيع أحداً
يفسده ولا يبيذه ﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا كان ماله في يد رجل قد كان المفقود
دايته أو استودعه اياه أو قارضه أو أعاره متاعاً أو أسكنه في داره أو أجره اياها أو
مأثبه هذا أنزع هذه الاشياء من يد من هي في يديه أم لا يعرض لهم السلطان حتى
تم الاجارة (قال) أما ما كان من اجارة فلا يعرض لهم حتى تم الاجارة وأما ما كان
من عارية فان كان لها أجل فلا يعرض للعارية حتى يتم الاجل وما كان من دور
أسكنها فلا يعرض ان هي في يديه حتى يتم سكناها وما استودعه أو دايته أو
قارضه فان السلطان ينظر في ذلك كله ويستوفي من مال المفقود ويجمعه له ويجمعه
حيث يرى لانه ناظر لكل غائب ويوقفه وكذلك الاجارات والسكنى وغيرها
اذا مضت آجالها صنع فيها السلطان مثل ما وصفت لك ويوقفها ويحرزها على الغائب
﴿ قلت ﴾ فان كان قد قارض رجلاً الى أجل من الآجال ثم فقد فقال القراض
لا يصلح فيه الاجل عند مالك وهو قراض فاسد لا يحل فالسلطان يفسخ هذا القراض
ولا يقره ويصنع في ماله كله ما وصفت لك ويوكل رجلاً بالقيام في ذلك أو يكون في
أهل المفقود رجل يرضاه فيوكله ينظر في ذلك وينظر التفاضل للغائب ﴿ قلت ﴾
ولم قلت في العارية اذا كان لها أجل ان السلطان يدعها الى أجلها في يد المستعير (قال)
لان المفقود نفسه لو كان حاضراً فأراد أن يأخذ عاريته قبل محل الاجل لم يكن له
ذلك عند مالك لانه أمر أوجه على نفسه فليس له أن يرجع فيه فلذلك لا يعرض فيها
السلطان لان المفقود نفسه لم يكن يستطيع رده ولانه لو مات لم يكن لورثته أن
يأخذوها ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً باع جارية له ثم قد فاعترفت الجارية في يد
المشتري والمفقود عروض أيدي على العروض فيأخذ الثمن الذي دفعه الى المفقود من
هذه العروض عند مالك (قال) نعم لان مالك رأى القضاء على الغائب ﴿ قلت ﴾

أرأيت المفقود اذا اعترف متاعه رجل فأراد أن يقيم اليئنة أنيجمل القاضى للمفقود
وكيلا أم لا (قال) لا أعرف هذا من قول مالك إنما يقال لهذا الذى اعترف هذه
الاشياء أتم اليئنة عند القاضى فان استحققت أخذت والا ذهبت ﴿ قلت ﴾ أرأيت
لو أن رجلا أقام اليئنة أن المفقود أوصى له بوصية أتقبل بيئته (قال) نعم عند مالك
فان جاء موت المفقود وهذا حي أجزت الوصية اذا حملها الثالث وان بلغ المفقود من
السنين مالا يحيا الى مثلها وهذا حي أجزت له الوصية ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أقام
رجل اليئنة أن المفقود أوصى اليه قبل أن يفقد (قال) أتقبل بيئته واذا جعلت المفقود
ميثا جعلت هذا وصيا ﴿ قلت ﴾ وكيف تقبل بيئتهما وهذا لم يجب له شئ بعد وانما
يجب لهما ذلك بعد الموت (قال) يقبلها القاضى لان هذا الرجل يقول أخاف أن
تموت بينى ﴿ قلت ﴾ فان قبل بيئته ثم جاء موت المفقود بعد ذلك أتأمرهما بأن يعيدا
اليئنة أو قد أجزت تلك اليئنة (قال) قد أجزت لهما تلك اليئنة ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ان ادعت امرأة أن هذا المفقود كان زوجها أتقبل بيئتها أم لا (قال) نعم تقبل
منها اليئنة لان مالكا يرى القضاء على الغائب

— ما جاء فى الاسير يفقد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الاسير فى أرض المدوّ أهو بمنزلة المفقود فى قول مالك (قال) لا
والاسير لا تزوج امرأته الا أن يتنصر أو يموت ﴿ قال ﴾ قليل للمالك فان لم يعرفوا
موضعه ولا موقعه بعد ما أسر (قال) ليس هو بمنزلة المفقود ولا تزوج امرأته حتى
يعلم موته أو يتنصر ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك فى الاسير اذا لم يعرفوا أين هو انه ليس
بمنزلة المفقود (قال) لانه فى أرض المدوّ وقد عرف أنه قد أسر ولا يستطيع الوالى
أن يستخبر عنه فى أرض المدوّ فليس هو بمنزلة من فقد فى أرض الاسلام ﴿ قلت ﴾
أرأيت الاسير يكرهه بعض ملوك أهل الحرب أو يكرهه أهل الحرب على النصرانية
أتين منه امرأته أم لا (قال) قال لى مالك اذا تنصر الاسير فان علم أنه تنصر طائفا
فرّق بينه وبين امرأته وان أكرهه لم يفرق بينه وبين امرأته وان لم يعلم أنه تنصر

مكرها أو طائفاً فرّق بينه وبين امرأته وماله في ذلك كله موقوف حتى يموت فيكون في بيت مال المسلمين أو يرجع إلى الاسلام وقاله ربيعة وابن شهاب انه ان تصرولا يعلم أمكره أو غيره فرّق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وان أكره على النصرانية لم يفرق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وينفق على امرأته من ماله

— الرجل يتزوج المرأة في العدة هل تحل لأبيه أو لابنه —

قلت ﴿أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة في عدتها فلم يجامعها ولكنه قبل وباشر وجس ثم فرّق بينهما أبجل له أن ينكحها بعد ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى أن النكاح في الاشياء كلها مما يحرم بالوطء كان نكاحاً حلالاً أو على وجه شبهة فإنه اذا قبل فيه أو تلذّذ تحل لابنه ولا لأبيه والتلذّذ هاهنا في التي تنكح في عدتها بمنزلة الوطء لانه هو نفسه لو وطئها وقد تزوجها في عدتها لم تحل له أبداً فهو على تحريم الوطء هاهنا بمنزلة الذي يتزوج امرأة حراماً بوجه شبهة فالوطء فيه والجلس والقبلة تحرم على أبائه وعلى أبنائه وكذلك هذا لان وطأه يحرم على نفسه فالقبلة والجلس والمباشرة تحل محل التحريم أيضاً لانه حين كان يطؤها فيحرم عليه وطؤها في المستقبل أبداً فكذلك اذا قبلها فيما نهاه الله عنه من نكاحها في العدة يحرم عليه تقبيلها فيما يستقبل فأمرها واحد وانما نهى الله عز وجل حين حرم نكاحها في العدة ثلاثاً وطأً ولا تقبل ولا يتلذّذ منها بشئ حتى تنقضي عدتها فن ركب شيئاً من ذلك فقد واقع التحريم (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها فلا يمسه في العدة ولا يقربها في العدة ولكنه دخل بها بعد العدة (قال) قال مالك يفسخ هذا النكاح وما هو بالتحريم البين وقد بينا آثار هذا وما أشبهه

— فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها العدة من الوفاة —

قلت ﴿هل تعدد امرأة الخصى أو المغيوب اذا طلقها زوجها (قال) أما امرأة الخصى فأرى عليها العدة في قول مالك (قال أشهب) لانه يصيب ببقية ما بقي من

ذكره وأراه يحصن امرأته. ويحصن هو بذلك الوطء (قال ابن القاسم) وأما المحبوب فلا أحفظ الساعة عن مالك في عدة الطلاق فيه شيئاً إلا أنه ان كان ممن لا يحس امرأته فلا عدة عليها في الطلاق وأما في الوفاة فعليها أربعة أشهر وعشر على كل حال ﴿قلت﴾ أ رأيت الصغيرة اذا كان مثلها لا يوطأ فدخل بها زوجها فطلقها هل عليها عدة من الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها (قال مالك) وعليها في الوفاة العدة لانها من الازواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا

﴿ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحاً فاسداً﴾ -

﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة يموت عنها زوجها ثم يعلم أن نكاحه كان فاسداً (قال) قال مالك لا احدات عليها ولا عدة وفاة وعليها ثلاث حيض استبراء لرحمها ولا ميراث لها ويلحق ولدها بأبيه ولها الصداق كاملاً الذي سمي لها الزوج ما قدم اليها وما كان منه مؤخراً فجميعه لها

﴿ما جاء في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في بيوتهن﴾ -

﴿والانتقال من بيوتهن اذا خفن على أنفسهن﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها اذا خافت على نفسها أيكون لها أن تتحول وهي في عدها في قول مالك (قال) قال مالك اذا خافت سقوط البيت فلها أن تتحول وان كانت في قرية ليس فيها مسلمون وهي يخاف عليها اللصوص وأشبه ذلك مما لا يؤمن عليها في نفسها فلها أن تتحول أيضاً وأما غير ذلك فليس لها أن تتحول ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كانت في مصر من الامصار فخافت من جارها وهو جار سوء أي يكون لها أن تتحول أم لا في قول مالك (قال) الذي قال لنا مالك ان المبتوتة والمتوفى عنها لا تنتقل الا من أمر لا تستطيع القرار عليه ﴿قلت﴾ فالمدينة والقرية عند مالك مفترقتان (قال) المدينة ترفع ذلك الى السلطان وانما سمعت من مالك ما أخبرتك (قال) وقال لي مالك لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة الا من أمر

لا تستطيع القرار عليه ﴿قلت﴾ أيكون عليها أن تمتد في الموضع الذي تحولت اليه من الخوف في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها فكانت تمتد في منزله الذي طلقها فيه فانهدم ذلك المسكن فقالت المرأة أنا أتقل الى موضع كذا وكذا أعتد فيه وقال الزوج لا بل أتقلك الى موضع كذا وكذا فتمتدى فيه القول قول من (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي قالت المرأة لا ضرر على الزوج فيه في كثرة كراه ولا سكنى كان القول قولها وان كان على غير ذلك كان القول قول الزوج ﴿مالك﴾ وسعيد بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم أن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة حدثهم عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريضة بنت مالك ابن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خدرة فان زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم أدرهم قتلوه قالت فسألته أن يأذن لي أن أرجع الى أهلي في بني خدرة فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقلت يا رسول الله انذن لي أن أتقل الى أهلي قالت فقال نعم قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أسر بي فدعيت له قال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت الفريضة فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً قالت فلما كان عثمان أرسل الى فسألني فأخبرته فاتبع ذلك وقضى به ﴿قلت﴾ أرايت ان انهدم المسكن فقال الزوج أنا أسكنك في موضع كذا وكذا وذلك ليس بضرر وقالت المرأة أنا أسكن في موضع آخر ولا أريد منك الكراه (قال) ذلك لها ﴿قلت﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا وهو مثل الاول ﴿قلت﴾ أرايت ان انهدم المنزل الذي كانت تمتد فيه فانتقلت منه الى منزل آخر أيكون لها أن تخرج من المنزل الثاني قبل أن تستكمل بقية عدتها (قال ابن القاسم) ليس لها أن تخرج من المنزل الثاني حتى تستكمل عدتها الا من علة ﴿قلت﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها البتة فقلبت زوجها وخرجت

فسكنت موضعا غير بيتها الذى طلقها وهي فيه ثم طلبت من زوجها كراء بيتها الذى
 سكنته هي في حال عدتها (قال) لا كراء لها على الزوج لانها لم تمتد في بيتها الذى
 كانت تكون فيه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمعه منه ﴿قلت﴾ رأيت
 ان أخرجها أهل الدار في عدتها أيكون ذلك لأهل الدار أم لا في قول مالك (قال) نعم
 ذلك لأهل الدار اذا انقضى أجل الكراء ﴿قلت﴾ فاذا أخرجها أهل الدار أيكون
 على الزوج أن يتكاري لها في موضع آخر في قول مالك (قال) نعم على الزوج أن يتكاري
 لها موضعا تسكن فيه حتى تنقضى عدتها (قال) وقال مالك وليس لها أن تبني الا في هذا
 الموضع الذى تكاراه لها زوجها ﴿قلت﴾ فان قالت المرأة حين أخرجت أنا أذهب أسكن
 حيث أريد ولا أسكن حيث يكرى لى زوجي أيكون ذلك لها أم لا (قال ابن القاسم)
 نعم ذلك لها وانما كانت تلزم السكنى في منزلها الذى كانت تسكن فيه فاذا أخرجت
 منه فانما هو حق لها على زوجها فاذا تركت ذلك فليس لزوجها حجة أن ينقلها الى
 منزل لم يكن لها سكنى وانما عدتها في المنزل الذى تريد والذي يريد أن يسكنها فيه
 زوجها في السنة سواء ﴿مالك﴾ عن نافع أن ابنة لسميد بن زيد كانت تحت عبد الله
 ابن عمرو بن عثمان فطلقها البتة فانتقلت فأنكر ذلك عليها عبد الله بن عمرو بن الخطاب
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة أن مروان سمع بذلك في إمرة فأرسل اليها فردها الى بيتها وقال سنأخذ
 بالقضية التي وجدنا الناس عليها ﴿قال يونس﴾ قال ابن شهاب كان ابن عمر وعائشة
 يشددان فيها وينهيان أن تخرج أو تبني في غير بيتها (وقال ابن شهاب) وكان ابن
 المسيب يشدد فيها ﴿مالك﴾ قال قال عبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب وسليمان
 ابن يسار لا تبني المبتوتة الا في بيتها ﴿قلت﴾ رأيت كل من خرجت من بيتها
 في عدتها الذى تمتد فيه وغلبت زوجها أيحبرها السلطان على الرجوع الى بيتها حتى
 تم عدتها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت الامير اذا هلك عن امرأته أو
 طلقها وهي في دار الامارة أن يخرج أم لا (قال) مادار الامارة في هذا وغير دار

الامارة الاسواء وينبغي للأمير القادم أن لا يخرجها من موضعها حتى تنقضى عدتها
﴿ قلت ﴾ أتخفظ هذا عن مالك (قال) قال لي مالك في رجل حبس داراً له على
رجل ماعاش فإذا انقضى في حبس على غيره فأت في الدار هذا الحبس عليه
أولاً والمرأة في الدار فأراد الذي صارت الدار إليه الحبس عليه من بعد الهالك أن
يخرج المرأة من الدار (قال) قال مالك لا أرى أن يخرجها حتى تنقضى عدتها (قال)
فالذي سألت عنه من دار الامارة أسير من هذا هو عبد الرحمن بن أبي الزناد ﴿ عن
أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت على مروان فقلت ان امرأة من أهلك
طلقت فمرت عليها آتفا وهي تنتقل فبست ذلك عليهم فقالت أمرتنا فاطمة بنت
قيس بذلك وأخبرتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تنتقل حين طلقها
زوجها إلى ابن أم مكتوم فقال مروان أجل هي أمرتهم بذلك فقال عروة قلت
أما والله لقد عابت ذلك عليك عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان
وحش خيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن
لهيعة ﴾ عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم بن محمد يقول خرجت عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم بأم كلثوم من المدينة إلى مكة في عدتها وقتل زوجها بالمراق
فقيل لعائشة في ذلك فقالت اتى خفت عليها أهل الفتنة وذلك ليالى فتنة المدينة بعد
ما قتل عثمان رحمه الله قال محمد وكانت عائشة تسكر خروج المطلقة في عدتها حتى
تحل ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن القاسم أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم انتقلت بأم كلثوم حين قتل طلحة وكانت تحته من
المدينة إلى مكة قال وذلك انها كانت فتنة

— ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في بيتها —

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبية الصغيرة اذا كان مثلها يجمع فبني بها زوجها فجامعها ثم طلقها
البتة فأراد أبواها أن ينتقلا بها لتمد عندهما وقال الزوج لا بل تمتد في بيتها (قال)
عليها أن تمتد في بيتها في قول مالك ولا ينظر إلى قول الابوين ولا إلى قول الزوج

وقد لزمته المدة في بيتها حيث كانت تكون يوم طلقها زوجها ﴿قلت﴾ فإن كانت صبية صغيرة مات عنها زوجها فأراد أبواها الحج والنقلة الى غير تلك البلاد ألهم أن يخرجوها (قال) ليس لهم أن يخرجوها لان مالكا قال لا تنتقل المتوفى عنها وتعتد في بيتها الا البدوية فان مالكا قال فيها وحدها انها تقتوى ^(١) (تنتوى) أى تتحول مع أهلها حيث انتوا ﴿مالك بن أنس﴾ وسعيد بن عبد الرحمن والليث عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها انها تقتوى حيث انتوى أهلها ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربيعة مثله (وقال ربيعة) واذا كانت في موضع خوف انها لا تقيم فيه (قال مالك) اذا كانت في قرار فانتوى أهلها لم تقتوى معهم وان كانوا في بادية فانتوى أهلها انتوت معهم قبل أن تنقض عدها وان تبدى زوجها فتوفى فانها ترجع ولا تقيم تمتد في البادية ﴿وقال مالك﴾ في البدوى يموت ان امرأته تقتوى مع أهلها وليس تنتوى مع أهل زوجها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها مات عنها وهي بكر بين أبيها أو ثيب ملكت أمرها أين تمتد (قال) حيث كانت تكون يوم مات زوجها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— ما جاء في عدة الأمة والنصرانية في بيوتها —

﴿قلت﴾ أرايت الأمة التي مات عنها زوجها التي ذكرت أن مالكا قال تمتد حيث كانت تبين ان أراد أهلها الخروج من تلك البلاد والنقلة منها الى غيرها ألهم أن ينقلوها أو يخرجوها (قال ابن القاسم) نعم ذلك لهم فتستكمل بقية عدها في الموضع الذي ينقلونها اليه وهي بمنزلة البدوية اذا انتجع أهلها (قال) وهو قول مالك (قال يونس) قال ابن شهاب في أمة طلقت قال تمتد في بيتها الذي طلقت فيه (وقال أبو الزناد) ان تحمل أهلها تحملت معهم ﴿قلت﴾ أرايت المشرقة اليهودية أو النصرانية اذا كان زوجها مسلما مات عنها فأرادت أن تنتقل في عدها أ يكون ذلك

لها في قول مالك أم لا (قال) قال لنا مالك تجبر على العدة ان أرادت أن تنكح قبل انقضاء العدة منعت من ذلك وجبرت على العدة (قال مالك) وعليها الاحداد أيضاً فأري أن تجبر على أن لا تقتل حتى تنقضي عدتها لأنه قد جبرها على العدة وعلى الاحداد (قال ابن القاسم) وسبيلها في كل شيء من أمرها في العدة مثل الحرة المسلمة تجبر على ذلك ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته فأراد أن يزلها في بيت من داره أو يطلقها عند أهلها (قال) ترجع الى بيتها فتعتد فيه ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن يحيى بن سعيد قال ترجع الى بيتها فتعتد فيه وتلك السنة (وقال) عثمان بن عفان مثله

— مـ ماجاء في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى عنها زوجها وسفرهما —

﴿قلت﴾ هل كان مالك يوقت لكم في المتوفى عنها زوجها الى أي حين من الليل لايسمها أن تقيم خارجا من حجرتها أو ييتها أبعد ما تنيب الشمس أم ذلك لها واسع في قول مالك حتى تريد النوم أن تحدث عند جيرانها أو تكون في حوائجها وهل ذكر لكم مالك متى تخرج في حاجتها أيسمها أن تدلج في حاجتها أو تخرج في السحر أو في نصف الليل الى حاجتها (قال) قول مالك والذي بلغني عنه أنها تخرج بسحر قرب الفجر وتأتي بمد المغرب ما بينها وبين العشاء ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن السائب بن يزيد بن خباب توفي وان امرأته أم مسلم أتت ابن عمر فذكرت له حرثا لها بقتاة وذكرت وفاة زوجها أيسلح لها أن تبيت فيه فهاها فكانت تخرج من ييتها سحراً فتصبح في حرثها وتظل فيه يومها ثم ترجع اذا أمست ﴿ابن وهب﴾ عن اسامة بن زيد والليث بن سعد عن نافع أن ابنة عبد الله ابن عياش حين توفي عنها واقد بن عبد الله بن عمر كانت تخرج بالليل فتزور أباها وتزور على عبد الله بن عمر وهي معه في الدار فلا ينكر ذلك عليها ولا تبيت الا في ييتها ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة تطليقة يملك فيها زوجها الرجعة أو مبتوتة أ يكون لها أن تخرج بالنهار (قال) قال مالك نعم تخرج بالنهار وتذهب وتجي، ولا تبيت الا في

بيتها الذي كانت تسكن فيه حين طلقت **﴿قلت﴾** والمطلقات المبتوتات وغير المبتوتات والمتوفى عنهن أزواجهن في الخروج بالنهار والمبيت بالليل عند مالك سواء قال نعم **﴿ابن وهب﴾** عن الليث بن سعد وأسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا طلقت المرأة البتة فأتى المسجد والحق ينوبها ^(١) ولا تبيت الا في بيتها حتى تقضي عندها **﴿ابن وهب﴾** عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن خالته أخبرته أنها طلقت فأرادت أن تجده نخلها فزجرها رجال فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فجدي نخلك فأمك عني أن تصدقي وتعلمي معروفا **﴿وقالت عائشة﴾** رضى الله عنها تخرج ولا تبيت الا في بيتها **﴿وقال القاسم﴾** تخرج الى المسجد **﴿قلت﴾** رأيت الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فيها أ يكون له أن يسافر بها **﴿قال﴾** قال لي مالك لا إذن له في خروجها حتى يراجعها فإذا لم يكن له إذن في خروجها فلا يكون له أن يسافر بها الا من بعد أن يراجعها **﴿قلت﴾** رأيت المتوفى عنها وهي صرورة أو المطلقة وهي صرورة فأرادت أن تحج في عندها مع ذي محرم **﴿قال﴾** قال مالك ليس لها أن تحج الفريضة في عندها من طلاق أو وفاة **﴿ومرو بن الحارث﴾** أن بكير بن الأشج حذته أن ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فأرادت أن تحج وهي في عندها فسألت سعيد بن المسيب فنهاها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت فلما كانت على اليباء صرعت فانكسرت

— ما جاء في مبيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها في بيتها —

﴿قلت﴾ رأيت إذا طلقت المرأة تطليقة يملك الزوج فيها الرجعة هل تبيت عن بيتها **﴿قال﴾** قال مالك لا تبيت عن بيتها **﴿قال﴾** فقلت لما إذا استأذنت زوجها في ذلك **﴿قال﴾** لا إذن زوجها في ذلك حتى يراجعها ولا تبيت الا في بيتها **﴿ابن وهب﴾** عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن المطلقة واحدة أو اثنتين أنعود مريضاً أو تبيت في زيارة فكرها لها المبيت وقال لا نرى عليها بأساً أن تعود كما كانت تصنع قبل تطليقه إياها **﴿قلت﴾** رأيت المطلقة واحدة يملك الزوج الرجعة

أو المبتوتة هل تبيت واحدة منهما في عتبتها من طلاق أو وفاة في الدار في الصيف من الحر (قال) قول مالك والذي يعرف من قوله أن لها أن تبيت في بيتها وفي أسطوانها وفي حجرتها وما كان في حوزها الذي تفاق عليه باب حجرتها ﴿قلت﴾ فإن كان في حجرتها بيوت وانما كانت تسكن منها بيتا ومتاعها في بيت من تلك البيوت وفيه كانت تسكن أيكون لها أن تبيت في غير ذلك البيت الذي كانت تسكن (قال) لا تبيت الا في بيتها وأسطوانها وحجرتها الذي كانت تصيف في صيفها وتبيت فيه في شتائها ولا يعني بهذا القول تبيت في بيتها المتوفى عنها والمطلقة أنها لا تبيت الا في بيتها الذي فيه متاعها انما وجه قول مالك أن جميع المسكن الذي هي فيه من حجرتها وأسطوانها وبيتها الذي تكون فيه لها أن تبيت حيث شاءت من ذلك ﴿قلت﴾ فلو كانت مقصورة هي فيها في الدار وفي الدار مة اصير لقوم آخرين والدار تجمعهم كلهم أيكون لها أن تبيت في حجر هؤلاء وترك حجرتها والدار تجمع جميعهم في قول مالك (قال) ليس لها ذلك ولا تبيت الا في حجرتها وفي الذي في يديها من الذي وصفت لك وليس لها أن تبيت في حجر هؤلاء لانها لم تكن ساكنة في هذه الحجرة يوم طلقها زوجها وهذه الحجرة في يدي غيرها ليس في يديها محمد بن عمرو ﴿عن ابن جريج عن اسماعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجال يوم أحد فقام نساؤهم وهن متجاورات في دار فجئن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن اننا نتوحش بالليل أفنييت عند احدانا حتى اذا أصبحنا نبادرنا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند احدا كن ما بدا لكنن حتى اذا أردتن النوم فتتؤب كل امرأة الى بيتها ^(١) ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة ثلاثا أو واحدة بائنة أو واحدة تملك الرجمة وليس لها ولزوجها الا بيت واحد البيت الذي كانا يكونان فيه

(بهاش الاصل هنا ما نصه) قيل لابن المواز أفيجوز أن يتحدثن في غير بيوتهن الى نصف الليل أو أكثر منه ما لم يخفن قال لا انما معنى الحديث وقت النوم وقد أخبرني عبد الله بن عبد الحكم والحارث بن مسكين أن ابن وهب أخبرهما عن مالك قال قيم المتوفى عنها أو المطلقة في الزيارة الى قدر ما يهدأ الناس بعد المشاء ثم تغلب وتخرج من السحر ان شاء الله

(قال) قال مالك يخرج عنها ولا يكون معها في حجرة تلتق الحجرة عليه وعليها والمبتوتة والتي تملك الرجعة في هذا سواء (قال) وقال مالك واذا كانت داراً جامعة فلا بأس أن يكون معها في الدار تكون هي في بيت وهو في بيت آخر (قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (ابن وهب) عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن الخطاب كان يبعث إلى المرأة بطلاقها ثم لا يدخل عليها حتى يراجعها (وقال ربيعة) يخرج عنها وقرها في بيتها لا ينبغي أن يأخذها غلق ولا يدخل عليها إلا باذن في حاجة إن كانت له فالمكث عليها له في العدة واستبرأ به إياها فهو أحق بالخروج عنها

— ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن —

— إلى بيوتهن يستدندن فيها —

(قلت) ما قول مالك في المرأة يخرج بها زوجها زائرة إلى مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فيهلك هنالك أن ترجع إلى منزلها فتعتد فيه أم تعتد في موضعها الذي مات فيه زوجها (قال) قال مالك ترجع إلى موضعها فتعتد فيه (قلت) فإن كان سافر بها إلى مسيرة أكثر من ذلك (قال) سألت مالكا غير مرة عن المرأة يخرج بها زوجها إلى السواحل من القسطاط يربط بها ومن ينه أن يقيم بها خمسة أشهر أو ستة أو سنة ثم يريد أن يرجع أو يخرج إلى الريف أيام الحصاد وهو يريد الرجوع إذا فرغ ولم يكن خروجه إلى الموضع الذي خرج إليه انقطاعا للسكنى أو يكون مسكنه الريف فيدخل القسطاط بأهله في حاجة يقيم بها أشهراً ثم يريد أن يرجع إلى مسكنه بالريف (قال) قال مالك إن ماتت رجعت إلى مسكنها حيث كانت تسكن في هذا كله ولا تقيم حيث توفي (فقيل) لمالك فلأن رجلاً انتقل إلى بلد فخرج بأهله ثم هلك (قال) مالك هذه تنتقل إلى الموضع الذي انتقلت إليه فتعتد فيه وإن شاءت رجعت (فقيل) له فالرجل يخرج إلى الحج بأهله فيموت في الطريق (قال) إن كان مائة فرساً من بلده ليس عليها في الرجوع كبير مؤنة رجعت وإن كانت قد نفذت

وتباعدت فلتنفذ فإذا رجعت الى منزلها اعتدت بقية عدتها فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان
خرج بها الى موضع من المواضع انتقل بها اليه فهلك زوجها في بعض الطريق وهي
الى الموضع الذي خرجت اليه أقرب أو الى الموضع الذي خرجت منه أقرب فأت
زوجها أتكون مخيرة في أن ترجع الى الموضع الذي انتقلت منه أو في أن تمضي الى
الموضع الذي انتقلت اليه أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى أن تكون بالخيار ان
أحببت أن تمضي ومضت وان أحببت أن ترجع رجعت وسكنت كذلك بلزني عن مالك
﴿قلت﴾ أرايت ان خرج بها الى منزل له في بعض القرى والقرى منزله فهلك هنالك
(قال) ان كان خرج بها على ما وصفت لك من جداد يجده أو حصاد يحصده أو لحاجة
فإنها ترجع الى بيتها الذي خرج بها الزوج منه فتتد فيه ولا تمكث في هذا الموضع
وان كان منزلا لزوجها ولا تقيم فيه الا أن يكون خرج بها حين خرج بها يريد سكناه
والمقام فيه فتمتد فيه ولا ترجع (وقال ربيعة) اذا كانت بمنزلة السفر أو بمنزلة الظعن
فالرجوع الى مسكنها أمثل ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح أن أبا أمية حسان حدثه
أن سهل بن عبد العزيز توفي وهو عند عمر بن عبد العزيز بالشام ومعه امرأته فأمر
عمر بن عبد العزيز بامرأة سهل أن ترتحل الى مصر قبل أن يحل أجلها فتمتد في داره
بمصر ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال سألت سالم بن
عبد الله عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد فيتوفى عنها أترجع الى بيتها أو الى بيت
أهلها فقال سالم بن عبد الله تمتد حيث توفي زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى
تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن
محمد عن انقسام بن محمد بهذا (قال يونس) وقال ربيعة ترجع الى منزلها الا أن
يكون المنزل الذي توفي فيه زوجها منزلا أو منزلا به ضيعة لا تصالح ضيعتها الا
بمكانها ﴿قلت﴾ فإن سافر بها فطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وقد سافر بها أو انتقل
بها الى موضع سوى موضعه فطلقها في الطريق (قال) الطلاق لا أقوم على أني
سمعت من مالك ولكنه مثل قوله في الموت وكذلك أقول لان الطلاق فيه المدة مثل

ما في الموت ﴿قلت﴾ والثلاث والواحدة في ذلك سواء قال نعم ﴿قلت﴾
 أرايت ان سافر بها فطلقها تطليقة تملك الرجعة أو صالحها أو طلقها ثلاثا أو كان انتقل
 بها من موضع الى موضع وقد بلغت الموضع الذي أراد الا مسيرة يوم أو يومين أو
 أقل من ذلك فأرادت المرأة أن ترجع الى الموضع الذي خرجت منه وبينها وبين
 الموضع الذي خرجت منه شهر وليس معها ولي ولا ذو محرم أيكون ذلك لها في
 قول مالك أم لا (قال) ان كان الموضع الذي خرجت اليه موصلا لا يريد سكناه مثل
 الحج والمواخير وما وصفت لك من خروجه الى منزله مثل الريف ان كانت قريبة من
 موضعها الذي خرجت منه رجعت الى موضعها وان كانت قد تباعدت لم ترجع الا
 مع ثقة وان كان انما انتقل بها فسكان الموضع الذي خرجت اليه على وجه السكني
 والاقامة فان أحببت أن تنفذ الى الموضع الذي خرجت اليه فذلك لها وان أحببت
 أن ترجع فذلك لها اذا أصابت ثقة ترجع معه لان الموضع الذي انتقل اليه مات قبل
 أن يتخذ مسكنا ﴿قلت﴾ فان كان مات قبل أن يتخذ مسكنا فلم يجعل المرأة
 باختيار أن تمضي اليه وتمتد فيه وأنت تجعله حين مات الميت قبل أن يسكنه غير
 مسكن فلم لا تأمرها أن ترجع الى موضعها الذي خرجت منه وتجعلها بمنزلة المسافرة
 (قال) لا تكون بمنزلة الذي خرج بها مسافرا لانه لما خرج بها منتقلا فقد رفض
 سكناه في الموضع الذي خرج منه وصار موضعه الذي منه خرج ليس بمسكن له
 ولم يبلغ الموضع الذي خرج اليه فيكون مسكنا له فصارت المرأة ليس وراءها لها
 مسكن ولم تبلغ أمامها المسكن الذي أرادت فهذه امرأة مات زوجها وليس في
 مسكن فلها أن ترجع ان أرادت اذا أصابت ثقة أو تمضي الى الموضع الذي أرادت
 ان كان قريبا وان كان بعيدا فلا تمضي الا مع ثقة ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت المرأة لا
 أقدم ولا أرجع ولكني أعتد في موضعي هذا الذي أنا فيه أو أنصرف الى بعض
 الدائن أو الأقرى فأعتد فيها أيكون ذلك لها أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا
 ويكون ذلك لها لانها امرأة ليس لها منزل فهي بمنزلة امرأة مات زوجها أو طلقها

ولا مال له وهي في منزل قوم فأخرجوها فلما أن تمتد حيث أحببت أو بمنزلة رجل خرج من منزل كان فيه فقتل المرأة إلى أهلها فتكاري منزلا يسكنه فلم يسكنه حتى مات فلما أن تمتد حيث شئت لأنها لا منزل لها إلا أن تريد أن تتنجع من ذلك انتجاعا بيسدا فلا أرى ذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تخرج مع زوجها حاجة من مصر فلما بلغت المدينة طلقها زوجها أو مات عنها أنفذ لوجها أم ترجع إلى مصر وهذا كله قبل أن تحرم وبعد ما أحرمت (قال) سئل مالك عن المرأة تخرج من الاندلس تريد الحج فلما بلغت أفريقية توفي زوجها (قال) قال مالك إذا كان مثل هذا فأرى أن تنفذ لحجتها لأنها قد تباعدت من بلادها فالذي سألت عنه هو مثل هذا ﴿قلت﴾ له فالطلاق والموت في هذا سواء (قال) نعم عندي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيبة عن عمران بن سليم قال حجت معنا امرأة توفي عنها زوجها قبل أن توفي عدتها فلما قدمت المدينة انطلقت إلى عبد الله بن عمر فقات له اني حججت قبل أن أفضى عدتي قتال لها لولا أنك بلغت هذا المكان لأمرتك أن ترجعي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم تكن مضت في المسير في حجها الا مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فهلك زوجها أو طلقها أرى أن ترجع عن حجها وتشد في بيتها أم لا (قال) قال مالك إذا كان أمرا قريبا وهي تجد ثقة ترجع معه رأيت أن ترجع إلى منزلها فتتمتد فيه فان تباعد ذلك وسارت مضت على حجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في امرأة طلقت وهي حاجة قال تمتد وهي في سفرها (قال ابن القاسم) في تفسير قول مالك في اللاتي ردهم^(١) عمر بن الخطاب من البيداء اتماهم من أهل المدينة وما قرب منها (قال) قتل للمالك فكيف ترى في ردهم (فقال مالك) ما لم يحرم فأرى أن يرددن فإذا أحرم فأرى أن يعضين لوجهن وبئس ما صنعن وأما التي تخرج من مصر فيهلك زوجها

(١) (قوله في اللاتي ردهم) قال أبو الحسن الصحيح ردهن وبأني جواب مالك فيهن بالصواب

بالمدينة ولم تحرم (قال) قال مالك هذه نفقة لحبها وان كانت لم تحرم ﴿قلت﴾
 أرايت ان سافر بامرأته والحاجة لامرأته الى الموضع الذى تريد اليه المرأة والزوج
 لخصومة لها في تلك البلدة أو دعوى قبل رجل أو مورث لها أرادت قبضه
 فلما كان بينها وبين الموضع الذى تريد اليه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة هلك
 زوجها عنها ومعاثقة ترجع معه الى بلادها أنقض لوجها للحاجة التي خرجت
 اليها أم ترجع الى بلادها وترك حاجتها (قال) قال مالك ان هي وجدت ثقة رجعت
 الى بيتها وان لم تجد ثقة نفذت الى موضعها حتى تجد ثقة فترجع معه الى موضعها
 فتعتمد فيه بقية عدتها ان كان موضعها الذى تخرج منه تدركه قبل انقضاء عدتها
 ﴿قلت﴾ فان خرج بامرأته من موضع الى موضع بعيد فسافر بها مسيرة
 الأربعة الأشهر أو خمسة الأشهر ثم انه هلك بينها وبين بلادها الأربعة الأشهر
 أو خمسة الأشهر (قال) أرى أنه اذا كان بينها وبين بلادها التي خرجت منها ما ان
 هي رجعت انقضت عدتها قبل أن تبلغ بلادها فانها تمتد حيث هي أو حيثما أحببت
 ولا ترجع الى بلادها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة من أهل المدينة اذا كثرت الى مكة
 تريد الحج مع زوجها فلما كانت بذى الحليفة أو بملل^(١) أو بالروحاء ولم تحرم بعد
 هلك زوجها أو طلقها ثلاثا فأرادت الرجوع كيف يصنع الكرى بكرائها يلزم المرأة
 جميع الكراء أو يكون لها أن تكري الابل في مثل ما اكرتها أم يكون لها أن
 تقاسخ الجمال ويلزمها من الكراء قدر ما ركبت في قول مالك أم ماذا يكون عليها
 (قال) قال مالك أرى أن الكراء قد لزمها فان كانت قد أكرمت نفذت وان
 كانت لم تحرم وكانت قريبة رجعت وأكرت ما اكرت في مثل ما اكرتها
 وترجع ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك زوجها بذى الحليفة وقد أكرمت وهي من أهل
 المدينة أترجع أم لا (قال) قال مالك اذا أكرمت لم ترجع

ما جاء في نفقة المطلقة وسكنائها

﴿قلت﴾ أ رأيت المطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا هل تلزمه النفقة والسكنى في قول مالك أم لا (قال) قال مالك السكنى تلزمه لمن كلهن وأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثا كان طلاقه إياها أو صلحا إلا أن تكون حاملا فتلزمه النفقة والنفقة لازمة للزوج في كل طلاق يملك فيه الزوج الرجعة حاملا كانت امرأته أو غير حامل لأنها تد امرأته على حالها حتى تنقضى عدتها وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك وكل نكاح كان حراما نكح بوجه شبهة مثل أخته من الرضاعة أو غيرها ممن حرم الله عز وجل عليه إذا كان على وجه الشبهة ثم فرق بينهما فإن عليه نفقتها إذا كانت حاملا وإن لم تكن حاملا فلا نفقة عليه وتعتد حيث كانت تسكن ﴿قلت﴾ فهل يكون لها على الزوج السكنى وإن أبى الزوج ذلك (قال) قال لى مالك تعتد حيث كانت تسكن . ففي قول مالك هذا أن لها على الزوج السكنى لأن مالكا قال تمتد هذه حيث كانت تسكن لأنه نكاح يلحق فيه الولد فسيبيلها في المدة سبيل النكاح الصحيح وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلتم السكنى للمبتوتة وأبطلتم النفقة في المدة (قال) كذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا بذلك مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المبتوتة لا نفقة لها ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لك عليه نفقة ﴿قلت﴾ أ رأيت النصرانية تحت المسلم هل لها على زوجها السكنى إذا طلقها مثل ما يكون عليه في المسلمة الحرة (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت العسية التي قد دخل بها زوجها ومثلها يجامع فجامعها أو لم يجامعها حتى طلقها فأبى طلاقها أن تلزمه السكنى لها في قول مالك أم لا (قال) إذا ألزمت الجارية المدة لمكان الخلوة بها فعلى الزوج السكنى في قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت إن غلبها في بيت أهلها ولم يبن بها إلا أنهم

أخلوه وإياها ثم طلقها قبل البناء بها وقال لم أجامعها وقالت الجارية ما جامعي أتجمل عليها
 المدة أم لا (قال) عليها المدة لهذه الخلوة ﴿قلت﴾ فهل يكون على الزوج السكنى
 قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لا سكنى عليه لأن الجارية قد أقرت
 بأنه لا سكنى لها على الزوج ﴿قلت﴾ أرايت أن خلاها هذه الخلوة في بيت أهلها
 فادعت الجارية أنه قد جامعها وأنكر الزوج ذلك (قال) القول قول الزوج ولا سكنى
 عليه وإنما عليه نصف الصداق فلذلك لا يكون عليه السكنى وإنما تكون عليه السكنى
 إذا وجب عليه الصداق كاملاً حيناً وجب الصداق كاملاً وجب السكنى ﴿قلت﴾
 وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن أقر الزوج بوطنها وجحدت الجارية ولم يخل
 بها أو خلا بها (قال) قد أقر الزوج بالوطء فعليه الصداق كاملاً إن أحبت أن تأخذه
 أخذه وإن أحبت أن تدع النصف فهي أعلم (قال) وإن كان لم يخل بها وادعى أنه
 غشيها وأنكرت ذلك ولم يعرف دخوله لم يكن عليها عدة (قال ابن القاسم) وإنما
 طرحت عنها المدة لأنه اتهم حين لم يعرف له دخول وطلقها أن يكون مضاراً يريد
 خبسها فلا عدة عليها ولا تكون المدة إلا بخلو تعرف أو اعتداء في البناء بها قال
 وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الصبية التي لا يجامع مثلها وهي صغيرة دخل بها
 زوجها فطلقها البتة أيكون لها السكنى في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها
 فكذلك لا سكنى لها ﴿قلت﴾ فإن مات عنها وقد دخل بها وهي صبية صغيرة (قال)
 لها السكنى لأنه قد دخل بها وإن لم يكن مثلها يجامع لأن عليها المدة فلا بد من
 أن تمتد في موضعها حيث مات عنها زوجها فإن لم يكن دخل بها وهي في بيت أهلها
 ومات عنها فلا سكنى لها على زوجها إلا أن يكون الزوج قد اكترى لها منزلاً
 تكون فيه وأدى الكراء فأتى وهي في ذلك الموضع فهي أحق بتلك السكنى
 وكذلك الكبيرة إذا مات عنها قبل أن يتي بها ولم يسكنها الزوج مسكناً له ولم يكثر
 لها مسكناً تسكن فيه فأدى الكراء ثم مات عنها فلا سكنى لها على الزوج
 وتمتد في موضعها عدة الوفاة وإن كان قد فعل ما وصفت لك فهي أحق بذلك

المسكن^(١) حتي تنقضي عدتها وان كانت في مسكنها حين مات عنها ولم يكن دخل بها فليها أن تمتد في موضعها عدة الوفاة ولا سكني لها على الزوج وكذلك الصغيرة عليها أن تمتد في موضعها ولا سكني لها على الزوج اذا لم يكن الزوج قد فعل ما وصفت لك قال وهذا قول مالك **قلت** رأيت الصبية الصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا دخل بها زوجها ثم طلقها أيكون لها السكني على الزوج أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها فاذا قال مالك لا عدة عليها فلا سكني لها (قال) وقال مالك وليس لها الا نصف الصداق **قلت** رأيت الامة اذا طلقها زوجها فأبت طلاقها أيكون لها السكني على زوجها أم لا (قال) قال مالك تمتد في بيت زوجها ان كانت تبيت عنده فان كانت تبيت عنده قبل ذلك فعليه السكني **قلت** رأيت ان كانت تبيت عند أهلها قبل أن يطلقها زوجها فطلقها الزوج البتة أتكون لها عليه السكني (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً الا أنه قال تمتد عند أهلها حيث كانت تبيت ولم أسمعه يذكر في السكني أن على الزوج في هذه بعينها شيئاً ولا أرى أنا على الزوج هذه السكني لأنها اذا كانت تحت زوجها لم يسكنوها معه ولم يبوؤوها معه بيتاً فتكون فيه مع الزوج فلا سكني لها على الزوج في هذا لانه اذا كانت تحته ثم أرادوا أن يفرموه السكني لم يكن ذلك لهم الا أن يبوؤوها مسكناً ويخلوها معه وانما حالها اليوم بعد ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أسمع هذا من مالك **قلت** قال ابن القاسم **قلت** وسئل مالك عن العبد يطلق زوجته وهي حرة أو أمة وهي حامل أعليه لها نفقة أم لا (قال) مالك لا نفقة عليه الا أن يمتق وهي حامل فينشق على الحرة ولا ينشق على الامة الا أن تمتق الامة بعد ما عتق وهي حامل فينشق عليها في حملها لان الولد ولده (وقال ربيعة) في

(١) يهاشم الاصل هنا ما نصه • قال فضل قال ابن جبير قال سحنون هو انما تطوع بالسكني ولم تجب عليه السكني فكيف تكون أولى به قال فضل وهذا المذهب الذي ذهب اليه سحنون هو مذهب عبد الملك بن الماجشون في ديوانه اهـ

الحر تحت الامة أو الحرية تحت البعد فيطقتها وهي حامل قال ليس لها عليه نفقة
 ﴿وقال يحيى بن سعيد﴾ ان الامة اذا طلقت وهي حامل انها وما في بطنها لسيدها
 وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف
 ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها
 وهي في بيت بكراء على من الكراء قال سعيد على زوجها قالوا فان لم يكن عنده
 قال فعليها قالوا فان لم يكن عندها قال فلي الامي

ما جاء في نفقة المختلعة والمباراة وسكنائها

﴿قلت﴾ أرايت الملاعن أو المولى اذا طلق السلطان على المولى أو لاعن بينه وبين
 امرأته فوقع الطلاق بينهما أيكون على الزوج السكنى والنفقة ان كانت المرأة حاملا
 في قول مالك أم لا (قال) قال مالك عليه السكنى فيهما جميعا وقال في النفقة ان
 كانت هذه التي آلى منها ففرق السلطان بينهما حاملا أو غير حامل كانت لها النفقة
 على الزوج ما دامت حاملا أو حتى تنقضي عدتها ان لم تكن حاملا لأن فرقة الامام
 فيهما غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة وأما الملاءنة فلا نفقة لها على الزوج ان
 كانت حاملا لأن ما في بطنها ليس يلحق الزوج ولهما جميعا السكنى ﴿قلت﴾ أرايت
 المختلعة والمباراة أيكون لهما السكنى أم لا في قول مالك (قال) نعم لهما السكنى في قول
 مالك ولا نفقة لهما الا أن تكونا حاملتين ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيعة عن بكير عن
 سليمان بن يسار أنه قال ان المفتدية من زوجها لا تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها
 ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿قال مالك﴾ الامر عندنا أنها مثل المبتوتة لا نفقة
 لها ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن علي أنه سأل ابن شهاب عن المختلعة والخيرة
 والموهوبة لاهلها أين يمتدون قال يمتدون في بيوتهم حتى يحلن (قال ابن وهب)
 قال خالد بن عمران وقاله القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ﴿قلت﴾
 أرايت المختلعة والمباراة أيكون لهما النفقة والسكنى في قول مالك (قال) ان كانتا
 حاملتين فلهما النفقة والسكنى في قول مالك وان كانتا غير حاملتين فلهما السكنى ولا

نفقة لها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال المباشرة مثل المطلقة في المكث لها مالها وعليها ما عليها

— ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنهاها —

﴿قلت﴾ رأيت المتوفى عنها زوجها أيكون لها النفقة والسكنى في العدة في قول مالك في مال الميت أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها في مال الميت ولها السكنى إن كانت الدار للميت وإن كان عليه دين والدار دار الميت كانت أحق بالسكنى من الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وهذا قول مالك وإن كانت الدار بكراء فقد الزوج الكراء فهي أحق بالسكنى وإن كان لم ينقد الكراء وإن كان موسراً فلا سكنى لها في مال الميت ولكن تنكاري من مالها (قال) ولا سكنى للمرأة المتوفى عنها زوجها في مال الميت إذا كانت في دار بكراء على حال إلا أن يكون الزوج قد نقد الكراء ﴿قلت﴾ رأيت أن كان الزوج قد نقد الكراء فبات الزوج وعليه دين من أولى بالسكنى المرأة أم الغرماء (قال) إذا نقد الكراء فالمرأة أولى بالسكنى من الغرماء (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ رأيت هذه المتوفى عنها زوجها إذا لم يجعل لها السكنى على الزوج إذا كان موسراً وكان في دار بكراء ولم يكن قد نقد الكراء أيكون للمرأة أن تخرج حيث أحببت أم تعد في ذلك البيت وتؤدي كراءه (قال) لا يكون لها أن تخرج منه إذا رضى أهل الدار بالكراء إلا أن يكروها كراء لا يشبه كراء ذلك المسكن فلها أن تخرج إذا أخرجها أهل ذلك المسكن (قال) قال مالك فإذا أخرجت فتسكن مسكناً ولا تبيت إلا في هذا المسكن الذي أكثرته حتى تنقضي عدتها ألا ترى أن سعيد بن المسيب قال فإن لم تكن عند الزوج في الطلاق فليها ﴿قلت﴾ فإن أخرجت من المسكن الثاني فأكثرت مسكناً ثالثاً أيكون عليها أيضاً أن لا تبيت عنه وأن تعد فيه (قال) لم أسمع هذا من مالك وأرى أن يكون ذلك عليها ﴿قلت﴾ رأيت أن طلقها تطليقة بائنة أو ثلاث تطليقات فكانت في سكنى الزوج ثم توفي الزوج (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أن حالها عندي بخلاف الحال

المتوفى عنها لانه حق قد وجب لها على الزوج في حياته وليس موته بالذي يضع عنه
 حقا قد كان وجب لها عليه وان المتوفى عنها انما وجب لها الحق في مال زوجها بعد
 وفاته وهي وارث والمطلقة البتة ليست بوارث (قال ابن القاسم) وهذا الذي بلغني
 ممن اثنى به عن مالك انه قاله (وقد روى) ابن نافع عن مالك انهما سواء اذا طلق
 ثم مات أو مات ولم يطلق وهذا اعدل (قال ابن القاسم) والمتوفى عنها زوجها لم
 يجب لها على الميت سكنى الا بعد موته فوجب السكنى لها ووجب الميراث معا فبطل
 سكنها وهذه التي طلقها زوجها ثم توفي عنها وهي في عدتها قد لزم الزوج سكنها في
 حال حياته فصار ذلك دينا في ماله (قال) ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها اذا كانت في
 منزل الميت أو كانت في دار بكراء قد تعد الميت كراء تلك الدار كانت أولى بذلك من
 ورثة الميت ومن الترمذ في قول مالك فهذا يدل أن مالك لم يبطل سكنها للذي
 وجب من الميراث مع سكنها مما ويدل على أنه ليس بدين على الميت ولا مال تركه
 الميت ولو كان. الا تركه الميت لكان لورثته أن يدخلوا معها في السكنى ولكان أهل
 الدين يحاصونها به (قال ابن القاسم) ومما يدل على ذلك لو أن رجلا طلق امرأته
 البتة وهي في بيت بكراء فأفلس قبل أن تنقض عدتها كان أهل الدار أحق بمسكنهم
 وأخرجت المرأة منه ولم تكن سكنها حوزاً على أهل الدار فليس السكنى مالا
 (ابن وهب) عن ابن لبيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سأله عن
 المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها هل لها من نفقة قال جابر لا حسبها ميراثها (ابن
 وهب) عن رجال من أهل العلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار
 وابن السيب وعمر بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة مثله قال ابن
 السيب الا أن تكون مرضعاً فان أرضعت أنفق عليها بذلك مضت السنة (وقال)
 ربيعة تكون في حصتها من ماله (وقال ابن شهاب) مثله نفقتها على نفسها في ميراثها
 كانت حاملاً أو غير حامل (قلت) أرايت المطلقة والمتوفى عنها حتى متى تنقطع
 السكنى عها اذا قالت لم تنقض عندي (قال) حتى تنقض الرية وتنقض المدة

وهذا قول مالك **﴿ ابن المسيب ﴾** أنه كان يقول في المرأة الحامل يطلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تمكث أربعة أشهر أو خمسة أو أدنى أو أكثر ما لم تضع ثم يموت زوجها فكان يقول قد انقطعت عنها النفقة حين مات وهي واردة معتدة

— ما جاء في سكنى الامة وأم الولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا أعتقت تحت للبعد فاختارت فراقه أ يكون لها السكنى على زوجها أم لا في قول مالك (قال) ان كانت قد بوئت مع زوجها موصفاً بالسكنى للزوج لازم مادامت في العدة وان كانت غير مبرأة معه وكانت في بيت ساداتها امتدت هناك ولا شيء لها على الزوج من السكنى **﴿ قلت ﴾** أرأيت ان أخرجها ساداتها فسكنت موصفاً آخر أ لها السكنى على زوجها أم لا (قال) لم أسمع من مالك شيء الا أن مالكا قال لي تمتد حيث كانت تسكن اذا طلقت فهذا طلاق ولا يلزم شيء في قول مالك اذا لم تكن قيت عنده وان أخرجها أهلها بعد ذلك فهو عن ذلك وأمرها بأن يروها حتى تنقضي عدتها **﴿ قلت ﴾** فهل يجبرون على أن لا يخرجوها قال نعم **﴿ قلت ﴾** فان أهدم المسكن فتحولت فسكنت في موضع آخر بكراه أ يكون على زوجها من السكنى شيء أم لا (قال) قال مالك اذا كانت لا تبنت عند زوجها فانها تمتد حيث كانت تبنت ولا شيء عليه من سكنها وانما يلزم الزوج **﴿ كان يلزمه حين طلقها فبا حدث بعد ذلك لم يلزم الزوج منه شيء ﴾** قلت **﴿ وان أعتق الزوج وهي في العدة ﴾** (قال) اذا أعتق وهي العدة لم أر السكنى عليه (قال) قال لي مالك في البعد تكون تحته الحرة فيطلقها وهي حامل قال لا نفقة عليه **﴿ قلت ﴾** فان أعتق قبل أن تضع حملها (قال) عليه نفقتها لأنه ولده **﴿ قال مالك ﴾** ولو أن عبداً طلق امرأته وهي حامل وقد كانت تسكن معه كان لها السكنى ولا نفقة لها للحمل الذي بها وهذا في الطلاق البائن **﴿ قلت ﴾** لابن القاسم أرأيت ان كانت في مسكن بكراه هي أكثرته فطلقها زوجها فلم تطلب الزوج بالسكنى حتى انقضت عدتها ثم طلبته بالكراه بعد انقضاء العدة (قال) ذلك لها **﴿ قلت ﴾** وكذلك

ان كانت تحت زوجها لم يذارقها فطالبت منه كراه المسكن الذي اكثرت به بعد انقضاء
 الكراه والسكنى (قال) نعم ذلك لها فيه بذلك ان كان وسرا أيام سكنت وان كان
 في تلك الايام عديما فلا شيء لها عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها وقد كان عديما
 أيكون لها أن تلزمه بكراه السكنى (قال) لا يكون لها ذلك لان مالك سئل عن
 المرأة يطلقها زوجها وهي حامل وهو مسرأ عليه نفقتها (قال) لا الا أن يوسر
 في حملها فتأخذه بما بقي وان وضعت قبل أن يوسر فلا نفقة لها في شيء من حملها ﴿قلت﴾
 أرأيت السكنى ان أيسر في بقية من السكنى (قال) هو مثل الحمل ان أيسر في بقية
 منه أخذ بكراه السكنى فيما يستقبل ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها أن
 مات عنها (قال) عدتها حيضة ﴿قلت﴾ وهل يكون لها في هذه الحيضة السكنى
 قال نعم ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) قال لي مالك اذا أعتق الرجل أم ولده
 وهي حامل منه فعليه نفقتها فكل شيء كانت فيه تجلس له فعليه سكنها اذا كان مولا
 المدد والاستبراء والريبة وليس تشبه السكنى النفقة لان المبتوتة والمصالحة
 السكنى ولا نفقة لهما فكذلك أم الولد لها السكنى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا
 ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها وهي حامل أيكون لها النفقة في قول
 مالك (قال) قال لي مالك نعم قال لي مالك وكذلك الحر تكون تحت الامة فيطلقها
 وهي حامل فلا تكون عليه نفقتها ثم تنفق قبل أن تضع فعليه أن ينفق عليها
 ما عتقت حتى تضع حملها لانه انما ينفق على ولده منها

— ما جاء في سكنى المرتدة —

﴿قلت﴾ أرأيت المرتدة أيكون لها النفقة والسكنى اذا كانت حاملا ما دامت
 حاملا (قال) نعم لان الولد يالحق بأبيه فن هناك لزمته النفقة وان كانت غير
 حامل يعرف ذلك لم تؤخر واستتيت فان ثابت والا ضربت عتقا ولا أرى لها عليه
 نفقة في هذه الاستتابة لانها قد بانت منه وان رجعت الى الاسلام كانت تطليقة
 بائنة ولها السكنى

— ما جاء في سكنى امرأة المنين —

﴿قلت﴾ أرأيت الذي لم يستطع أن يطأ امرأته ففرق السلطان بينهما أيكون لها على زوجها السكنى ما دامت في عدتها قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت من تزوج أخته من الرضاة ففرقت بينهما أتجمل لها السكنى أم لا (قال) قال مالك نعم تمتد حيث كانت تسكن فلما قال لي مالك ذلك علمت أن لها السكنى على زوجها ولها السكنى لأنها محبوسة عليه لاجل مانه وإن كان ولد لحق به ﴿قلت﴾ أرأيت المستحاضة إذا طلقها زوجها ثلاثاً أو خالفها أيكون لها السكنى في قول مالك في التسعة الأشهر الاستبراء وإنما عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة (قال) قال مالك لها السكنى في الاستبراء وفي العدة وهذا أيضاً بما يدل على قنونة ما أخبرتك به أن على الزوجين إذا أسلم أحدهما ثم فرق بينهما أن لها السكنى (وقال غيره) إنما عدة المستحاضة سنة وليست مثل المرأة لأن عدة المستحاضة سنة سنة

— ما جاء في الاستبراء —

﴿قلت﴾ أرأيت أمة كان يطؤها سيدها فلم تلد منه فأت عنها أو أعتقها هل عليها في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك نعم عليها حيضة إلا أن يكون أعتقها وقد استبرأها فلا يكون عليها في ذلك حيضة وتكح مكنها إن أحببت وهذا قول مالك لأنها لو كانت أمة كان لسيدها أن يزوجها بعد أن يستبرئها وهي أمة له ويجوز للزوج أن يطأها مكنه ويجوز للزوج أن يطأها باستبراء السيد وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ والمتق عند مالك بمنزلة هذا والبيع ليس كذلك إن باعها وقد استبرأها فلا بد للمشتري من الاستبراء لأنها خرجت من ملك إلى ملك وكذلك لو مات عنها وهي أمة وقد استبرأها قبل أن يموت لم تجزها تلك الحيضة لأنها تخرج من ملك إلى ملك وقال لي مالك وأم الولد لو استبرأها سيدها ثم أعتقها لم يجز لها أن تنكح حتى تحيض حيضة وليست كالامة يكون السيد يطؤها ثم يستبرئها ثم يعتقها بعد

الاستبراء انه يجوز لها أن تزوج بنهر حيضة والعتق انما يخرج من ملك الى حرية
فلا يكون عليها الاستبراء لانها قد استبرئت بمنزل السيد حين استبرأ فزوجها بعد
ما استبرأ فانما جاز للزوج أن يطأها بلا استبراء وأجزأه استبراء السيد لانها لم تصر
للزوج ملكا فهي اذا اعتقت بعد الاستبراء جاز لها أن تزوج وان كانت حرة كما
يجوز للسيد أن يزوجها وهي أمة قبل أن يعتقها ألا ترى أنها حين استبرأها السيد
كان له أن يزوجها فاذا أعتقها لم ينمها العتق من التزويج أيضا ويجزئها ذلك الاستبراء
﴿قلت﴾ رأيت مكاتبا اشترى امرأته وقد كانت ولدت منه أو لم تلد فجزى فرجع
رقيقا أو مات عنها ماذا عليه من المدة أو من الاستبراء (قال) ان كان لم يطأها بعد
اشترائه إياها فإن مالكا قال في مرة بعد مرة عدتها حيضة ثم رجع فقال أحب
إلى أن تكون حيزتين وتفسر ما قال لي مالك في ذلك ان كل فسخ يكون في
النكاح فعلى المرأة عدتها التي تكون في الطلاق إلا أن يطأها بعد الاستبراء فإن
وطئها بعد ما اشتراها فقد أنهدت عدة النكاح وصارت الى الاستبراء استبراء
الاماء لانها وطئت بملك اليمن (قال ابن القاسم) وقوله الآخر أحب ما فيه إلى أنها
تتمد حيزتين اذا لم يطأها حتى أعتقها أو توفي عنها فإن وطئها فعليها الاستبراء بحيضة
﴿قلت﴾ من أي موضع يكون عليها حيزتان اذا هو لم يطأها من يوم اشتراها
أو من يوم مات أو أعتق (قال) لا بل من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ ونتمد وهي في ملكه
(قال) نعم ألا ترى أن هذه المدة انما جعلت مثل المدة في الطلاق وقد تمتد الامة من
زوجها وهي في ملك سيدها ﴿قلت﴾ رأيت ان مات عنها هذا المكاتب أو عجز بعد
ما اشتراها وقد حاضت عنده حيزتين فصارت الامة لسيد المكاتب أيكون عليه أن
يستبرئ هذه الامة وقد قال المكاتب انه لم يطأها من بعد الشراء (قال) نعم على
سيده أن يستبرئها بحيضة وان هي خرجت حرة ولم يطأها المكاتب بعد الشراء
فلا استبراء عليها ولا بأس أن تنكح مكانها لانها خرجت من ملك الى حرية ولم يخرج
من ملك الى ملك ﴿وقال مالك﴾ في رجل تزوج أمة فلم يدخل بها حتى استبرأها

انه يطؤها بملك يمينه ولا استبراء عليه

— ماجاء في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد قد ولدت —

﴿ منه قبل أن يعتق أو أعتق وفي بطنها منه ولد ﴾

﴿ قالت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بغير اذن السيد فولدت ثم أعتق العبد بعد ذلك فتبعته كما يتبعه ماله أ تكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولده قبل أن يعتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان مولدت قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشئ منهم أم ولد لانهم عبيد وانما أمهم بمنزلة ماله لانه اذا أعتقه سيده تبعه ماله (قال ابن القاسم) الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولد له ﴿ قال ﴾ قللت لمالك فلو أن العبد حين أعتقه سيده أعتق جاريته وهي حامل منه (قال) قال لي مالك لا يعتق له في جاريته وحدودها وحرمتها وخراجها خراج أمة حتى تضع مافي بطنها فيأخذنه سيده ويعتق الامة اذا وضعت مافي بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية هاهنا الى أن يحدد لها عتق (قال مالك) ونزل هذا ببلدنا وحكم به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بمد ما قال لي هذا القول بأعوام أ رأيت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل سيده عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أثرى ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنها اذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية تبع للعبد لانها ماله ﴿ قلت ﴾ وتصير ملكاً له ولا تكون بهذا الولد أم ولد (قال) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجملة في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته (قال ابن القاسم) والذي سمعت من مالك قال تكون أم ولد اذا ولدت في التبدير أو في الكتابة قللت للمالك وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي (قال) وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي ﴿ قلت ﴾ ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي

أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها في خراجها وخدمتها بمنزلة الامة وانما في بطنها ولد للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق (قال) لان ما في بطنها ملك للسيد ولا يصالح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يحز هذا وقعت ولم ينفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها ومما يبين ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه أن ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب

— كتاب المدة من المدونة الكبرى والحمد لله حمدا كثيرا —

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي﴾

(وعلى آله وصحبه وسلم)

— وبه تم الجزء الخامس من التقسيم الذي أجرنا الطبع على اعتباره —



﴿وبليه الجزء السادس وأوله كتاب الايمان بالطلاق﴾

